معالم التفكير في الجملة عند سيبويه

تأليف

الدكتور محمد عبدو فلفل

أستاذ في جامعة البعث

دار العصماء

الطبعة الأولى

1429 هـ 2009 م

دار العصماء

فـــرع أول: سورية - دمشق - برامكة - جانب دار الفكر
قبل دار التوليد - دخلة الحلبوني
هاتـــف: 2224279 - تلفاكس: 2457554

فرع ثاني: دمشق - ركن الدين - السوق التجاري
جانب مجمع الشيخ أحمد كفتارو
هاتـف: 2770433 تلفاكس: 2752882
ص.ب: 36267 - موبايل: 0944/349434
E-mail:daralasma@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

• المقدمة

يلاحظ المعني بالدرس النحوي للغة العربية أن عناية أئمة العربية بالجملة ليست واضحة المعالم والماهية عند المتقدمين منهم خاصة ، وهذا مما يوحي بضرورة العناية بجهود هؤلاء المتقدمين رصداً وتحليلاً وتقويماً ، وفي هذا السياق تأتي عنايتنا بجهود سيبويه بالجملة في هذا الكتاب ، وذلك لأن سيبويه من رواد التصنيف النحوي العربي ، وكتابه قبلة يحج إليها المعنيون بالنحو العربي ، والحقيقة أن سيبويه لم يتناول مفهوم الجملة وأحكامها في اللغة العربية تناولاً مباشراً ، أو أنه لم يتناول هذه المقولة بالوضوح والمباشرة اللذين عرض بهما لمقولات الاسم والفعل والحرف (ضمن ما تناوله من مقولات ، لأن مبحثه كان منصباً على العناصر المكونة للجملة في علاقتها بعضها ببعض ،غير أن تجاوزه لهذه المقولة لا يعني إلغاءها من درسه النحوي لأن ائتلاف العناصر المتناولة فيه هو ما يسمى جملة ، وبما أنه يعالج هذا الائتلاف وطبيعته وأنواعه فإنه في الوقت نفسه يتحدث عن الجملة وطبيعتها المشتقة من طبيعة الائتلاف الموجود بين العناصر وأنواعها المتعلقة بنوعية العناصر المؤلفة لها)[(١)] في ضوء هذه المقاربة تسعى محاولتنا هذه إلى تلمس معالم تفكير سيبويه في الجملة العربية مفهوماً وأنواعاً وأحكاماً وإعراباً ، وقد جاءت هذه المحاولة في هذه المقدمة وثلاثة بحوث كانت على النحو التالي :

❖ البحث الأول : وعنوانه(معالم تفكير سيبويه في الجملة مصطلحاً ومفهوماً وأنواعاً)، وقد عني هذا البحث بالمصطلحات التي عبر بها سيبويه عن المفاهيم التي تقوم عليها الجملة في اللغة العربية كما عني بالتأويل بوصفه مسلكاً يصدر فيه النحوي

(١) – الجملة والمحل الإعرابي ١١٦ . وانظر ١٩ ،١٣١ .

عن تصوره لأصول اللغة كما تتراءى له ، وذلك بغرض اكتناه المزيد مما يكشف عن جهود سيبويه في باب الجملة ، وعرض هذا البحث لحقيقة الجملة عند سيبويه بين الإسناد والاستقلال الدلالي والتركيبي ، وآخر ما تناوله هو أنواع الجملة العربية التي عرض لها سيبويه .

❖ أما البحث الثاني من بحوث هذا الكتاب فقد كان بعنوان (معالم التفكير في إعراب الجملة ودواعيه عند سيبويه) وقد عرض في بدايته لأثر نظرية العامل في تحديد معالم اهتمام النحاة - ولاسيما القدماء منهم - بدراسة الجملة في اللغة العربية ، ثم بين مفهوم الإعراب الذي عني به كما بين الدواعي الدلالية والصناعية التي حملت سيبويه على العناية بإعراب الجملة منتهياً في عقب ذلك إلى أن سيبويه ألم عملياً بأصل الأصول الذي أقيم عليه هذا الإعراب عند الخلف ، ألا وهو أن الجملة ذات المحل الإعرابي هي الجملة التي يمكن تأويلها باسم مفرد ، أو التي تقوم بوظيفة نحوية يقوم بها الاسم المفرد .

❖ أما ثالث بحوث هذا الكتاب فهو بعنوان (إعراب الجملة عند سيبويه) وقد عني ببيان جهود سيبويه التطبيقية في إعراب الجمل، ولاسيما الجمل ذوات المحل الإعرابي كما عني ببيان أثر هذه الجهود في قواعد وأحكام إعراب الجمل عند المتأخرين .

والجدير بالذكر قبل مغادرة هذه المقدمة هو أنه لما كان كتاب سيبويه أول المصنفات النحوية الموثوق بها والتي وصلت إلينا ، وكان قبلة يحج إليها من بعده ليعبوا من معينه كان من الضروري علميا أن تكون بداية التأريخ لتفكير الأئمة في الجملة العربية بهذا الكتاب على ما يتسم به من غموض في المفاهيم ، واضطراب في دلالات المصطلحات،مما يجعل الحديث عن أي جانب من جوانبه محفوفا بمخاطر التأويل الشخصي كما يجعل هذا الحديث ضربا من المغامرة المعرفية التي لا بد منها لتلمس

معالم التفكير الأولى في الجملة العربية عند النحاة، لهذا كله تجدر الإشارة إلى أن ما قدم في هذا الكتاب إنما هو مقاربات جادة وعلمية تنتظر التقويم والاستدراك من المعنيين بهذا الباب من أبواب النحو العربي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، والله من وراء القصد

الدكتور محمد عبدو فلفل

حماة – قرية خطاب ١٤ جمادى الأولى ١٤٢٩ الموافق ١٩ أيار ٢٠٠٨

معالم التفكير في الجملة عند سيبويه

مصطلحاً ومفهوماً وأنواعاً

- **مدخل :**

غني عن التأكيد أن الجملة ركن أساس في الظاهرة [١] اللغوية ودراستها، ومع ذلك لم يُعْنَ بها متقدمو أئمة العربية عناية واضحةً حتى وقت متأخر ، وذلك في القرن الثامن للهجرة حيث صنف ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩ هـ) رسالة في جمل الإعراب ، كما نجد ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) يكسر الباب الثاني من كتابه (مغني اللبيب) للحديث عن الجملة وإعرابها ، ونجد شهاب الدين الأصبحي العنابي (٧٧٦ هـ) يصنف (الحلل في الكلام على الجمل) ، واللافت أننا نجد عند هؤلاء العلماء المتأخرين عن الجملة العربية حديثاً يتسم بالنضج والمنهجية مصطلحاً ومفهوماً وأقْساماً ، وأحكاماً إعرابية ، ومما لا شك فيه أن هذا الذي نقف عليه عندهم ثمرة تتالي بحوث ودراسات سابقة أفْضَت إلى تراكم معرفي في هذا الجانب متناثر في ثنايا أبواب مختلفة من مُصنَّفات النحاة على مَرِّ العصور وتتاليها . وكل ذلك يحمل على الاعتقاد بضرورة دراسة تطور تفكيرالأئمة في هذا الجانب دراسةً ترصد تطور تفكيرهم في الجملة العربية مفهوماً ومصطلحاً وأقساماً وأحكاماً .

ولما كان سيبويه في كتابه رائد النحويين الذين وصلت إلينا مصنفاتهم كان من المناسب أن تكون بداية التأريخ لتطور تفكير الأئمة في الجملة بهذا الكتاب على ما يتسم به من غموضٍ في المفاهيم واضطراب في دلالات المصطلحات ، مما يجعل الحديث عن هذا الجانب في الكتاب ضرباً من المغامرة البحثية التي لابد منها لتلمُّس معالم التفكير الأولى في الجملة عند أئمة

---

(١) – انظر : بناء الجملة العربية : ٢٥ ، والمدخل إلى علم اللغة : ١٨-٢٠ ، ونظرات في التراث اللغوي العربي : ٣١

العربية ، والتي يجب أن تتبعها محاولات أخرى لتكتمل الصورة التاريخية لتفكيرهم في درس الجملة على مَرِّ العصور ، وفي هذا الميدان تأتي هذه الدراسة محاولة لتلمُّس معالم التفكير الريادي في الجملة العربية مصطلحاً ومفهوماً وأقساماً لدى سيبويه رائد التصنيف النحوي في اللغة العربية .

• معالم تفكير سيبويه في الجملة :

لا يقف المرء عند سيبويه على حديث تأصيلي مباشر عن الجملة، بل يقف على ممارسات إجرائية ذات طابع مصطلحي حيناً ، وذات طابع وصفي وتأويلي توجيهي حيناً آخر ، يمكن أن يشف عن مفهوم سيبويه للجملة ، مما يجعل اكتناه مفهوم الجملة عند هذا الرجل محفوفاً بمخاطر التأويل الشخصي لهذه المعطيات ، ذلك أن الممارسات الإجرائية ذات الطابع المصطلحي عنده تتمثل بعبارات ، أو كلمات غير مستقرة الدلالة مصطلحياً مما يجعل تسمية غير قليل منها بالمصطلح ضرباً من التجوُّز والمسامحة ، وهذا ما ينطبق بنسب متفاوتة على استعمال سيبويه للكلام ، والمسند والمسـند إليه ، والمبتدأ ، والمبني على المبتـدأ ، أي خبره ، والخبر، والفعل والفاعل ، والمحدَّث عنه ، والمحدَّث به .

وأما الممارسات الإجرائية ذات الطابع الوصفي ، أو التأويلي ، فتتمثل بوصف أجزاء التركيب وصفاً يتفق ومكونات الجملة بالمفهوم المشهور لهذا المصطلح ، كما تتمثل هذه الممارسات بتأويل النص تأويلاً يؤول به إلى ما يمثل جملة بذلك المفهوم ، وذلك على نحو يعني أنَّ تأويل النحوي للنص محكوم بتصوُّره للأصول التي تقوم عليها الظاهرة اللغوية عنده صَرَّح بهذه الأصول أو لم يصرِّح ، كما هو الأمر عند سيبويه . ولذلك كله سيقوم اكتناه مفهوم الجملة عنده على دراسة سياقية استعمالية للمصطلحات التي يكثر دورها لدى حديثه عَمَّا يساوي جملة بالمفهوم المعروف عند خَلَفه ، كما سيقوم هذا الاكتناه على

تتبع وصفه للأجزاء ، والتراكيب التي تمثل جملة بهذا المفهوم ، وعلى تتبع ما يقدِّره من المحذوفات التي تؤول بالنص إلى مـــا يساوي جملة ، وسنختم ذلك كله بتلمُّس معالم تفكير سيبويه في أقسام الجملة من اسمية ، وفعلية ، وغير ذلك إن وجد .

والجدير بالذكر أن مفهوم الجملة في اللغـــات عامةً مفهـــوم غائم ومختلف [١] فيه « لذا ينزع البحث اللساني إلى الإحجام عن تحديد الجملة ، وإن حاول بعض الباحثين حَدَّها ... لكن الاتجاه الغالب يتمثل في البحث عن كيفية بناء الجملة لا عن ماهية الجملة [٢] » ، ويتمثل الخلاف في الجملة عند أئمة العربية قديماً بمفهومين[٣] ، أحدهما يرى : أن الجملة ما قام على التركيب الإسنادي المتمثِّل بجزئيه المستقلين المسند والمسند إليه، دونما اشتراط للاستقلال الدلالي لهذا المركب ، لأن هذا الاستقلال في المركب الإسنادي يشترط فيما يُسَمَّى كلاماً عند هؤلاء الذين فرّقوا بين الجملة والكلام ، في حين لم يشترط آخرون الاستقلال الدلالي للمركب الإسنادي ذي الجزئين المستقلين حتى يُسَمّى جملة ، وفي ضوء هذا الخلاف في مفهوم الجملة سنتلمَّس معالم قد توحي بمفهوم الجملة عند سيبويه ، وذلك بتتبع ممارساته الإجرائية ذات الطابع المصطلحي وذات الطابع الإجرائي الوصفي التأويلي كما سيتضح فيما يأتي :

---

(١) – انظر لذلك : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ١١ ، حيث ذُكِر أن الدارسين قدّموا على مَرِّ العصور ما يربو على ثلاثمئة تعريف للجملة ، وانظر : موجز تاريخ علم اللغة في الغرب : ٧٠-٧١-١٤٣-١٤٤ .

(٢) – من الكلمة إلى الجملة : ٢٧ .

(٣) – انظر : الخصائص : ١/١٧-١٨ ، ٣٢ . وشرح الكافية للرضي : ١/٧-٨ ، ومغني اللبيب : ٤١٩ . وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٦٥-٧١ ، وهمع الهوامع : ١/١٢-١٣ ، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية : ٢٠ ، وبناء الجملة العربية :٢٠-٢١ ، والجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية : ٢٧-٣٨

• المعالم المصطلحية للتفكير في الجملة عند سيبويه :

من المعروف لدى الدارسين[١] أن سيبويه لم يستعمل في كتابه كلمة جملة بالمعنى الاصطلاحي ، بل استعملها بالمعنى اللغوي الذي يوحي بالإجمال والإيجاز، وذلك في ستة [٢] مواضع من كتابه . ومن هذا القبيل قوله في باب الإمالة :((فجملة هذا أنَّ كل ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في الإماله[٣])). وقال أيضاً : ((وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا ، لأن هذا موضعِ جُمَلٍ ، وسنبيِّن ذلك فيما يستقبل إن شاء الله[٤])) .

ومما لا شك فيه أنّ عدم استعمال سيبويه لكلمة جملة بالمعنى الاصطلاحي النحوي لا يعني أن الرجل لم يع مفهوم الجملة ، أو أنَّه لم يعرض لهذا المفهوم في كتابه ، إذ كثيراً ما كان يعرض لهذا المفهوم بممارسات مصطلحية تمثَّلت باستعماله كلمات (المسند والمسند إليه ، والمبتدأ ، والمبنى

---

(١) – انظر : الجملة النحوية نشأةً وإعْراباً : ١٩-٢٠ . ومدخل إلى دراسة الجملة العربية : ١٧ ، وبناء الجملة العربية : ١٨ ، والجملة في كتاب سيبويه : ٢٠٥ .

(٢) – انظر : الكتاب : ٣٢/١ ، ٢١٧ ، ١١٩/٣ ، ٢٠٨ ، ١٦/٤ ، ١٢٧ . والجدير بالذكر أن د. عبد الرحمن الحاج صالح قال في (الجملة في كتاب سيبويه : ٢٠٥) : ((لا توجد كلمة جملة ولا جملة مفيدة في كتاب سيبويه)) . أما الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف فقد قال في ص ١٨ من كتابه (بناء الجملة العربية) : ((تقرَّأت كتاب سيبويه بحثاً عن كلمة جملة سواء بالمعنى الاصطلاحي ، أم بالمعنى اللغوي فلم أهتد إليها قط ... ولم أعثر على كلمة الجملة في كتاب سيبويه إلا مرة واحدة بصيغة الجمع ، ولم ترد بوصفها مصطلحاً نحوياً ، بل بمعناها اللغوي)) . والجدير بالذكر أنَّ الدكتور حماسة نبَّه على ما قد يوهم في فهارس الكتاب :٢٩٧/٥ لعبد السلام هارون ، وفي الهمع : ٣٢/١ ، بأن سيبويه استعمل كلمة الجملة بالمعنى الاصطلاحي . انظر : بناء الجملة العربية : ١٨ ، ٣٥ .

(٣) – انظر : الكتاب : ١٢٧/٤

(٤) – الكتاب : ٣٢/١

على المبتدأ ، أي خبره ، والخبر ، والفعل والفاعل ، والمحدَّث به ، والمحدَّث عنه ، والكلام) . واكتناهاً لمفهوم الجملة عند سيبويه سنحاول تلمُّس استعماله الاصطلاحي لهذه الكلمات وذلك فيما يلي:

- **المسند ، والمسند إليه :**

الإسناد دعامة أساسية في أنحاء اللغات [١] كُلِّها ، وهو أس الجملة في اللغة عند [٢] جمهور الدارسين ، وإذا كان الأمر كذلك فمن الطبيعي أن تكون معالم من التفكير في الجملة عند سيبويه في حديثه عن المسند والمسند إليه ، فقد عقد سيبويه لذلك باباً في كتابه قال فيه : ((هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ ، والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بُدّ من الآخر في الابتداء[٣])) .

وسيبويه في هذا النص يوضِّح أنَّ المركّب الإسنادي اسمياً كان أو فعلياً لابد له من أن يكون مبنياً في الأقل على مسندٍ ، ومسندٍ إليه هما الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر فيما ذكره هنا والملاحظ على نصِّه هذا أمران :

أولهما : أنَّ سيبويه لم يسمِّ هنا ما يحتاجه الفعل ليكون تركيباً إسنادياً فاعلاً ، بل سَمَّاه اسماً حيث قال : ((فلابد للفعل من الاسم)) ويتضح من مثاله (يذهب عبد الله) ، ومن كلامه في مكان آخر أنّ مقصوده بالاسم الذي

---

(١) – انظر : بناء الجملة العربية :٢٩ ، وفي اللغة والأدب : ٤٤-٤٥ لإبراهيم بيومي مدكور .

(٢) – بعضهم يقول بوجود جملة غير إسنادية . انظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ٢١-٢٢ ، والعلامة الإعرابية بين القديم والحديث ٦١ ، ٩٧ .

(٣) – الكتاب : ٢٣/١

يحتاج إليه الفعل في هذه الحالة هو الفاعل وقد سَمَّاه بذلك في حديثه عن لزوم الفعل وتعديه ، حيث قال : ((هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعْل فاعل، فأما الفاعل الذي لا يتعدَّاه فعله فقولك: ذهب زيدٌ وجلس عمرٌو[١])) .يُضاف إلى ذلك نصُّه على أن (الفعل يستغني بالفاعل[٢]) .

والأمر الثاني : الذي يلاحظ على نصّ سيبويه السابق ذكره هو أنَّه لم يحدّد صراحة المقصود بكل من المسند والمسند إليه ، والمعروف في ذلك أن الفعل هو المسند وأنَّ الفاعل هو المسند إليه ، وأن المبتدأ ما لم يكن مشتقاً رافعاً لما بعده هو المسند إليه ، وأن الخبر هو المسند . ولكن سيبويه خلافاً لهذا المشهور جعل المبتدأ مسنداً ، وجعل الخبر مسنداً إليه ، وذلك حيث قال: ((هذا باب الابتداء، فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلامٌ ، والمبتدأ والمبني عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول ، والمبني ما بعده عليه ، فهو مسند ، ومسند إليه [٣])) .

فسيبويه يوضِّح هنا أن الابتداء – وهو كما يفهم من كلامه المركب الإسنادي المكون من مبتدأ ، ومبني على مبتدأ ، أي خبر – إنما يتكون من مسند ومسند إليه ، وإن لم ينصَّ سيبويه هنا صَراحة على أنّ مراده بالمسند إنما هو المبتدأ ، وأنَّ مراده بالمسند إليه إنما هو الخبر ، فقد نَصّ على ذلك في مكان آخر من كتابه ، حيث قال :((فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ... فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده ، وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه ، أو يبنى على ما قبله . فالمبتدأ مسند ، والمبني عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده[٤])) .

---

(١) – الكتاب : ٣٣/١ ولاستعمال سيبويه الفعل والفاعل بالمعنى الاصطلاحي تعبيراً عن المركب الإسنادي الفعلي .انظر عنوانات الأبواب في الكتاب: ٣٤/١، ٣٧،٣٩،٤١ .

(٢) – الكتاب : ٣٨٢/٢ .

(٣) – الكتاب : ١٢٦/٢

(٤) – الكتاب : ٧٨/٢

فسيبويه يوضح هنا أن الاسمين لا يكونان كلاماً – وهو ما يريد به الجملة أحياناً كما سنرى – إلا إذا كان بينهما علاقة إسنادية تقوم على مبتدأ سَمَّاه صَرَاحةً مسنداً خلافاً لما ينسب إليه(١)، وعلى مبني على هذا المبتدأ ، ويريد به كما سنرى الخبر الذي يعمل فيه عنده المبتدأ كما يعمل الجار والفعل فيما بعدهما .

وقد لفت انتباه الدارســين اختلاف سيبويه عن خلفه في جعله المبتدأ مسنداً ، والخبر مسنداً إليه ، وفي ذلك يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف : ((وهذا التحديد خلاف المشهور بين النحاة من بعده ؛ أنَّ المبتدأ هو المسند إليه ، وأن الخبر هو المسند في الجملة الاسمية ، وأما في الجملة الفعلية ، فالفعل مسند والفاعل مسند إليه(٢))) . والمهم فيما نحن بصدده في هذا البحث هو أَن سيبويه وضّح أَن الإسناد أس الكلام في اللغة العربية ، وأنَّ هذا الإسناد قد يتكون من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر ، وهو ما يعبر عنه بالمبني على المبتدأ كما لاحظنا هنا ، وكما سنلاحظ في الفقرة التالية :

* * *

- **المبني على المبتدأ = الخبر :**

تبيَّن في الفقرة السابقة أن الإسناد الركن الأساس عند سيبويه فيما سُمِّي من بعده جملةً ، واللافت أن سيبويه يسمِّي الخبر أحد طرفي الإسناد الاسمي بعبارة المبني على المبتدأ ، أو بما يشارك هذه العبارة في المادة الاشتقاقية مؤكداً أن هذا الإسناد الاسمي لا يتم إلا بهذا المسمى مبنياً على المبتدأ . قال سيبويه : ((إنَّ وأخواتها لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدها ، لأنها إنّما دخلت على

---

(١) – نسب إليه الأستاذ عبد السلام هارون أنه يسمي (المبتدأ) مسنداً إليه ، كما يسمي الخبر مسنداً . انظر الكتاب : ٣٠٨/٥ ، ٣٥٧ .

(٢) – بناء الجملة العربية : ٢٨ . وانظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : ٨٦ ، ١٠٥ .

مبتدأ ومبني على مبتدأ [١])) . وقال أيضاً : ((فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقاً ، وهؤلاء قومك منطلقين .. فهذا مبتدأ يبنى عليه ما بعده ، وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبنى عليه ، أو يبنى على ما قبله[٢])) . فسيبويه يريد أن يقول إن اسم الإشارة لا يكون وحده كلاماً ، أي مركباً إسنادياً جملياً ما لم يُبْنَ على غيره ، أو يُبْنَ عليه غيره ، أي ما لم يخبر به عن غيره ، أو يخبر بغيره عنه، وهذا يوحي بجلاء أَن المبني على المبتدأ في عبارة سيبويه هو الخبر الذي لابد منه في تكوين مركب إسنادي جملي مسبوق بناسخ ، أو غير مسبوق كما اتضح في حديثه عن إِن وأخواتها قبل قليل ، وكما اتضح فيما نقلناه [٣] قبل قليل أيضاً عنه من باب الابتداء. وقد تجلّى عملياً عند سيبويه أَن المبني على المبتدأ إِنمّا هو الخبر الذي لا يقوم الكلام إلا به في تحليله لقولهم : ((أيٌّ من يأتينا يريد صلتنا فنحدِّثه)) فقد وضَّح أن هذا التركيب يستحيل على وجه ، لأنه لا خبر فيه ، ويجوز على وجه يجعل أحد أجزائه مبنياً على المبتدأ أي خبراً يجعل التركيب تركيباً إسنادياً جملياً . قال سيبويه : ((أما الوجه الذي يستحيل فيه ، فهو أن يكون (يريد) في موضع (مريد) إذا كان حالاً فيه وقع الإتيان ، لأنه مُعلَّق بـــ (يأتينا).. فكأنك قلت : أيُّهم فيحدثنا ، فهذا لا يجوز في خبر ولا استفهام[٤])) . ثم قال سيبويه : ((فأما الوجه الذي يجوز فيه ؛ فأن يكون (يريد) مبنياً على ما قبله ، ويكون (يأتينا) صلة ، فإِن أردت ذلك كان كلاماً ، كأنك قلت : أيُّهم يريد صلتنا ، فنحدثه[٥])) . ففي هذا النص دلالة عملية على أن المراد بعبارة (المبني على المبتدأ) عند سيبويه إِنَّما هو الخبر

(١) – الكتاب : ٣٦٨/٢ .
(٢) – الكتاب : ٧٨/٢ .
(٣) – انظر : الكتاب : ١٢٦/٢ .
(٤) – الكتاب : ٤٠٦/٢ .
(٥) – الكتاب : ٤٠٦/٢ .

الذي يُعَدّ عمدة لا تصلح العبارة الإسنادية الجملية إلا به . قال سيبويه : ((تقول: قد جَرَّبتك ، فوجدتك أنت أَنت ، وأنت الأولى مبتدأ ، والثانية مبنية عليها ، كأنك قلت : فوجدتك وجهُك طليق [١])) . وقال أيضاً :((أنا لا يكون كلاماً حتى يبنى عليه شيء[٢])) وعلّق على (درهمان) من قولهم : مررت برجل كلٌّ ماله درهمان بقوله : ((لا يكون فيه إلا الرفع ، لأن (كلٌّ) مبتدأ ، والدرهمان مبنيان عليه[٣])) . ولهذه الأمثلة نظائر[٤] كثيرة عَبّر فيها سيبويه عن الخبر في الجملة بعبارة المبني على المبتدأ ، أو بما يشاركها في المادة الاشتقاقية اسمية كانت هذه العبارة أو فعليه .

والراجح أن مصطلح(المبني على المبتدأ)هذا الذي يريد به سيبويه الخبر مظهر من مظاهر قوله بنظرية العامل في النحو العربي ، فقوله : (مبني على المبتدأ) يريد به معمول المبتدأ الذي يرتفع به ، ويؤيد هذا الذي أقول ما يلي :

١ – إشارة سيبويه نفسه إلى ذلك بما يشبه التصريح وهذا ما يمكن أن يفهم من حديثه عن اقتران جملة الخبر الفعلية بضمير المفعول العائد منها إلى المبتدأ . قال : ((فإن بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته ، فلزمته الهاء ، وإِنّما تريد بقولك : مبني عليه الفعل أنّه في موضع (منطلق) إذا قلت : عبد الله منطلق فهو في موضع هذا الذي يبنى على الأول ، وارتفع به فإنّما قلت عبد الله ثم بنيت الفعل عليه ، ورفعته بـ الابتداء[٥])) .

---

(١) – الكتاب : ٣٥٩/٢ .

(٢) – الكتاب : ٨٣/٣ .

(٣) – الكتاب ٢٧/٢ .

(٤) – انظر الكتاب : ٨١/١ ، ٨٤ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ١٥٥ ، ٢٧٠ – ٢٧١ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٩٧ ، ١١٤/٢ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ٢٨٣ ، ٣١٧ ، ٣٩٣ – ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٣١/٣ ، ٦٩، ٨٤ ، ١٦٣ .

(٥) – الكتاب : ٨١/١

٢ – الأمر الثاني الذي يوحي أن سيبويه لحظ العمل النحوي في تسميته الخبر (مبنياً على المبتدأ) هو أَنَّ السيرافي في معرض تفسيره لاستعمال سيبويه هذا المصطلح في غير باب الخبر ينفي عن هذا الاستعمال الأخير سمة العمل النحوي . قال سيبويه : ((تقول : لولا أنَّه منطلق لفعلت ، فـ (أنَّ) مبنية على (لولا) كما تبنى عليها الأسماء[١])) . فسيبويه يرى أَن (أَنَّ) مبنية على (لولا) كما تبنى على (لولا) الأسماء ، ويفسِّر السيرافي وجه هذا البناء فينفي عنه سمة العمل النحوي قائلاً : ((يريد معقودة بـ (لولا) في المعنى الذي تقتضيه ، ولولا مقدَّمة عليه ، وليست بعاملة فيه ، لأن الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء لا بـ (لولا) ولزومها للاسم بعدها بالمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به ، فشبِّهت به [٢])) . فالسيرافي ينفي في كلامه هذا سِمَة العمل النحوي عن كون ما بعد (لولا) من اسم أو حرف مبنياً عليها عند سيبويه ، وكأنه أي السيرافي يميّز أبعاد مصطلح البناء عند سيبويه هنا عن أبعاد استعماله هذا المصطلح معبراً به عن الخبر المبني على المبتدأ ، أي المعمول لذلك المبتدأ الذي يعمل هو الرفع في الخبر[٣] عند سيبويه .

٣ – الأمر الثالث الذي يؤيد أن سيبويه لحظ العمل النحوي في تسميته الخبر (مبنياً على المبتدأ) وأنّه يريد بذلك أن الخبر معمول للمبتدأ وَصْفُه المفعول به المنصوب بالفعل بأنّه مبني على ذلك الفعل . قال سيبويه :((هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل ، قدِّم ، أو أُخِّر ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم ، فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضَرَبت زيداً ، وهو الحد ، لأنك تريد أن تعمله ، وتحمل عليه الاسم ،

---

(١) – الكتاب : ١٢٠/٣

(٢) – الكتاب : ١٢٠/٣ ح٢

(٣) – انظر الكتاب : ٧٨/٢ .

كما كان الحد: ضرب زيدٌ عمراً، حيث كان زيد أول ما تشْغل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه الفعل ، وإن قدّمت الاسم فهو عربي جيد ... وذلك قولك : زيداً ضربت[١])) . ووَصَفَ سيبويه المفعول المنصوب بالفعل بأنّه مبني على ذلك الفعل في حديثه عن المشغول عنه حيث قال: ((وإن شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنّما نَصَبَته على إضمار فعل ، هذا تفسيره ، كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره ، فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر[٢] . فالاسم المنصوب على الاشتغال عند سيبويه مبني على فعل مقدر ، أي منصوب به ، أما المفعول به (زيداً) من قوله ضربت زيداً ضربته فمبني على فعل مظهر ، أي منصوب بفعل مظهر .

ومما يتضح فيه جعل سيبويه المفعول به مبنياً على الفعل ، أي منصوباً به ما في حديثه عن العطف بنصب الاسم في نحو (رأيت زيداً ، وعمراً كلمته) حيث قال :(وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول – يريد المفعول (زيداً) مبني على الفعل فكان بناء الآخر – ويريد المفعول (عمرا) على الفعل أحسنَ منه ، إذ كان يُبْنى على الفعل ، وليس قبله اسم مبني على الفعل [٣] .

وأشار إلى أن المفعول به مبني على الفعل في بيان أنَّ المجرور مفعول به في المعنى . في نحو قولنا مررتُ بزيدٍ : قال : ((إذا قلت : مررت بزيدٍ وعمراً مررت به نصبتَ وكان الوجهَ لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسماً تبنيه عليه ، ولكنك قلت : فعلتُ ثم بنيت عليه المفعول وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة فكأنك قلت : مررتُ زيداً . ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام زيداً مررتُ به[٤])) .

(١) – الكتاب : ١/٨٠-٨١ .
(٢) – الكتاب : ١/٨١ .
(٣) – الكتاب : ١/٨٨
(٤) – الكتاب : ١/٩٢

ويُنَظِّر سيبويه لنصب الجملة المنصوبة في باب التعليق برفع الجملة المبنية على المبتدأ ، فيقول: (فقولك قد علمت أعبدُ الله ثم أم زيدٌ، وقد عَرَفت أبو من زيدٌ ... فهذا في موضع مفعول به كما أنك إذا قلت عبد الله رأيته ، فهذا الكلام (يريد رأيته) ، في موضع المبني على المبتدأ الذي يعمل فيه فيرفعه[١] .

فهذه النصوص كلها توحي أن سيبويه قد يصف المفعول به المنصوب بالفعل بأنّه مبني على ذلك الفعل مما يؤيد أن تسميته الخبر بالمبني على المبتدأ تعني أنه معمول للمبتدأ لأن المبتدأ هو الذي يعمل الرفع في الخبر عنده ، مما يؤيد أن مصطلح المبني على المبتدأ المقصود به خبر المبتدأ مظهر من مظاهر قول سيبويه بنظرية العمل النحوي .

* * *

- **الخبـــر :**

ومن معالم تفكير سيبويه في الجملة إشارته غير مرة إلى خبرها عندما تكون اسمية مسبوقة بناسخ ، أو غير مسبوقة ، أو فعلية مُصَدّرة بفعل ناقص مستعملاً في ذلك كله الخبر استعمالاً اصطلاحياً . كما أن سيبويه استعمل مصطلح الخبر ، وهو يريد المفعول الثاني فيما تعدَّى إلى مفعولين ، أصلهما مبتدأ أو خبر ، كما استعمله ، وهو يريد به الحال ، وأخيراً استعمل سيبويه مصطلح الخبر استعمالاً باهتاً وهو يريد به قسيم الإنشاء على مستوى التركيب .

ومما استعمل فيه سيبويه مصطلح الخبر تعبيراً عن الركن الثاني في الجملة الاسمية غير المسبوقة بناسخ قوله : ((هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً ، لأنك تبتدئ لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك ، وذلك قولك : زيدٌ كم مَرَّة رأيته. وكذلك حروف الاستفهام ، فالعامل فيه الابتداء)) . ثم قال : (ما

---

(١) – الكتاب : ٢٣٦/١ .

بعد المبتدأ في موضع خبره[١]) . واستعمل سيبويه كلمة الخبر بمعنى الركن الثاني في الجملة الاسمية غير المسبوقة بناسخ في قوله : ((إذا قلت : أزيدٌ إن يأتك تضربه ، فليس تكون الهاء إلا لزيد .. لأنك ابتدأت زيداً ، ولابد من خبر ، ولا يكون ما بعده خبراً له حتى يكون فيه ضمير[٢] . واللافت في هذا النص أمور عدة ؛ أولها استعمال سيبويه لمصطلح الخبر بمعنى الركن الثاني في الجملة الاسمية غير المسبوقة بناسخٍ، وثانيها إشارة سيبويه إلى أن المبتدأ لابد له من خبر وثالثها أن هذا الخبر قد يكون تركيباً شرطياً ، ورابعها أن جملة الخبر لابد لها من رابط يربطها بما أخبر بها عنه . ولهذين المثالين نظائر[٣] استعمل فيها سيبويه مصطلح الخبر ، وهو يريد به الركن الثاني ، أي المسند في الجملة الاسمية غير المسبوقة بناسخٍ .

على أنَّه قد استعمل هذا المصطلح ، وهو يريد به المسند في الجملة الاسمية المسبوقة بأحد الأحرف المشبهة بالفعل ، وقد نصَّ كما لاحظنا على أن هذه الأحرف دخلت على ما أصله[٤] مبتدأ وخبر ، أي على ما لا يستغني أحد جزئيه عن ثانيهما ، وقد سمَّى ثاني هذين الركنين، في هذا الباب ، وهو المسند، خبراً . ومن هذا القبيل قوله : (تقول : إنَّ زيداً الظريفَ منطلق ، فإنْ لم يذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر[٥]) ، وفي حديثه عن قولهم : ليت شعري أعبدُ الله ثمّ أم زيدٌ ، جعل جملة (أعبدُ الله ثم أم زيدٌ في موضع خبر ليت[٦]) وأشار إلى إغناء خبر (أن) عن مفعولي (ظن) فقال : ((فأما ظننت

---

(١) – الكتاب : ١٢٧/١

(٢) – الكتاب : ١٣٦/٢

(٣) – انظر الكتاب : ٨٦/١ – ٨٨ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٣٩ – ١٤٠ ، ٤٠٦ ، ٤١٧ ، ١٠٧/٢ ، ١٢٤ ، ٣٩٤، ١١٩/٣

(٤) – انظر الكتاب : ٣٦٨/٢ .

(٥) – الكتاب : ١٣١/٢–١٣٢ .

(٦) – الكتاب : ٢٣٦/١ .

أنّه منطلق فاستغنى بخبر (أنّ) تقول : أظن أنّه فاعلٍ كذا أو كذا ، فتستغني ، وإنما يُقْتَصَر على هذا إذا علم أنّه مستغنٍ بخبر أنّ[١] » . وفي حديثه عن خبر (لا) النافيه للجنس قال : « ومن قال : لا غلامَ أفْضَلُ منك لم يقل إلا : ألا غلامَ أفْضَلَ منك إلا بالنصب لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار الكلام مستغنياً عن الخبر[٢] ». يريد سيبويه أَن من يحرص على ذكر خبر (لا) النافية للجنس يحذفه إذا سبقت (لا) هذه بهمزة الاستفهام التي تفيد التمني ، لذلك لا يقول إلا: ألا غلامَ أفضلَ منك بنصب (أفضل) على أنه صفة لاسم (لا) لا خبر له ، لأنَّ خبرها في هذه الحالة محذوف وجوباً عند سيبويه ، وهو ما نسبه[٣] النحاة إليه . والمهم فيما نحن بصدد الحديث عنه أن الرجل استعمل مصطلح الخبر ، وهو يريد به المسند في الجملة الاسمية المسبوقة بأحد الأحرف المشبّهة بالفعل .

ومما استعمل فيه سيبويه مصطلح الخبر ، وهو يريد الاسم المنصوب بالفعل الناقص الباب الذي عقده للفعل الناقص ، وهو قوله : « هذا باب الفعل الذي يتعدّى إلى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم الفاعل ، واسم المفعول لشيء واحد .. ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل .. وذلك قولك : كان ، ويكون ، وصار ، ومادام ، وليس ، وما كان نحوَهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ، تقول : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردتَ أن تخبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى[٤] » . ففي هذا النص كما اتضح استعمل مصطلح الخبر ، وهو يريد به المنصوب بالأفعال الناقصة التي لا تستغني عن هذا المنصوب بمرفوعها ، وإلا لم تكوِّن مع هذِا المرفوع كلاماً – أي جملة .

---

(١) – الكتاب : ١/١٢٥-١٢٦ .

(٢) – الكتاب : ٢/٣٠٩

(٣) – انظر : أوضح المسالك :١/٢٩٣ .

(٤) – الكتاب : ١/٤٥

قال سيبويه : ((كان تعمل عمل ضرب ، ولو قلت كان عبد الله لم يكن كلاماً ولو قلت : ضرب عبد الله كان كلاماً [١])) . وقد استعمل سيبويه الخبر دالاً به على المنصوب[٢] بـــ (ليس) و بـــ (لا) العاملة عمل ليس ، ومن قبل لاحظنا استعماله هذا المصطلح وهو يريد خبر المبتدأ ، وخبر الأحرف المشبهة بالفعل التام والناقص مشيراً في ذلك كله إلى أن هذا المعبر عنه بالخبر ركن أساس من ركنين لا يقوم المركب الإسنادي الجملي إلا بهما .

على أن ما يعكر صفو هذه الدلالة الاصطلاحية لكلمة الخبر عند سيبويه شغله إياها بدلالات أخرى ، فقد استعملها ، وهو يريد بها ثاني مفعولي الفعل الذي تعدَّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، فَسَمَّى ثاني هذين المفعولين خبراً نظراً إلى أصله ، وهذا واضح في تعليقه على المفعول الأول من قولهم : حسبتني عبدُ الله مررت به . قال : ((هذا المضمر المنصوب بمنزلة المرفوع في كنت لأنه يحتاج إلى خبر كان[٣])) . وغني عن البيان أن تسمية سيبويه ثاني مفعولي ما تعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر تسمية مسوّغة بأنه نظر إلى أصل هذا المفعول ، وبأن هذين المفعولين لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر لتلازمهما العضوي تلازم المبتدأ والخبر كما يتضح من كلام سيبويه .

واستعمل سيبويه كلمة الخبر ، وهو يريد بها الحال التي تصلح أَن تكون خبراً بمعنىً من المعاني ، وهذا واضح في قوله : ((هذا باب ما ينتصب فيه الخبر ، لأنه خبر لمعروف يرتفع بالابتـــداء ، قَدَّمتـــه ، أو أَخّرْته وذلك قولك : (فيها عبد الله قائماً وعبد الله فيها قائماً[٤]) فالخبر المنتصب لكونه خبراً لمعروف عنده هو الحال (قائماً) وهو ما سَمَّاه حالاً فيما بعد ، فقال : ((صار

---

(١) – الكتاب : ٩٠/٢
(٢) – انظر الكتاب : ١٤٧/١
(٣) – الكتاب : ١٤٩/١ .
(٤) – الكتاب :٨٨/٢

قولك : فيها كقولك : استقر عبد الله ، ثم أردت أن تخبر على أية حال استقرّ ، فقلت : قائماً ، فــ (قائمٌ) حال مستقرٌ فيها [١])) ومما سمّى فيه سيبويه الحال خبراً قوله : ((هذا باب ما يرتفع فيه الخبر ، لأنه مبني على مبتدأ ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ.. فأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقاً ، جَعَلْتَ الرجل مبنياً على هذا ، وجعلت الخبر حالاً قد صار فيها [٢])) . ولعل مَرَدّ تسمية سيبويه الحال خبراً في هذه الحالات أن المنصوب يصلح وفق قَصْد ما أَن يكون خبراً ، ولأن الحال في النهاية ضرب من الإخبار، ولكن هذا لا يعني أن الرجل لا يفرّق بين مفهومي الخبر والحال مصطلحاً ومفهوماً ، فهذا التفريق واضــح عنده ، ومن معالمه حديثه عن قولهم : هذا عبد الله هو خــيرٌ منك . قال : ((وتكون (هو) فَصْلاً فيها ... لأن ما بعد الاسم ها هنا ليس بمنزلة ما يبنى على المبتدأ ، وإنما ينتصب على أنّه حال . كما انتصب (قائماً) في قولك : انظر إليه قائماً [٣])) . على أن سيبويه قد يستعمل مصطلح الخبر بمعنى الحال التي لا تحتمل الخبرية بيسر ، قال :((هذا بابٌ ، إِجراءُ الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن، وقد يستوى فيه إِجراءُ الصفة على الاسم، وأن تجعله خبراً ، فتنصبه [٤])) وهذا الذي نجعله خبراً فننصبه كما يقول سيبويه مَثَّل له بالحال (صائداً) في قولهم : مررت برجل معه صقرٌ صائداً به وقد نبه[٥] السيرافي على أن سيبويه إنما عنى الحال بالخبر في هذا السياق .

والمتتبع لاستعمال سيبويه مصطلح الخبر يلاحظ أنّه استعمل هذا المصطلح بوصفه قسيماً للإنشاء في تصنيف الجمل إلى خبرية ، وإنشائية فالخبرية ما كان لنسبتها واقع خارجي قبل التلفظ بالجملة ، فيصبح وصفها

(١) – الكتاب : ٨٩/٢

(٢) – الكتاب : ٣٩٥/٢

(٣) – انظر : الكتاب : ٣٩٥/٢ .

(٤) – الكتاب : ٤٩/٢

(٥) – انظر : الحاشية (٣) من الكتاب :٤٩/٢

بالصدق والكذب ، والإنشائية ليس لنسبتها هذا الواقع الخارجي وإنما اللفظ هو الذي يوجد واقعها ، ولذلك وصفت الجملة الإنشائية بأنها مُوْجِدة لمعناها ، والخبرية حاكية عنه[١] .

والحقيقة أَن سيبويه لم يستعمل مصطلح الإنشاء ، ولكنه استعمل قسِيمه مصطلح الخبر مميزاً به ضرباً من الكلام عن الأمر والنهي والاستفهام ، ومن معالم ذلك ما في حديثه عن حذف الفعل العامل في المفعول المطلق حيث قال : ((هذا باب ما ينتصب فيه المصدر ... على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنَّه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل .. وذلك قولك : ما أنت إلا سيراً .. فكأنّه قال في هذا كله : ما أنت إِلا تفعل فعلاً .. ولكنهم حذفوا الفعل[٢])) . ثم وضّح سيبويه أَن حذف الفعل في هذه الحالة يمكن أن يكون في الخبر ، وفي غيره من الأساليب الإنشائية كالاستفهام والنهي والأمر ، لأن هذه المعاني يمكن التعبير عنها بالجملة الفعلية . يقول سيبويه : ((وصار – يريد حذف الفعل – في الاستفهام والخبر بمنزلته في الأمر والنهي ، لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما[٣])) . وقال أيضاً : ((فلم يمتنع المصدر أَن ينتصب ههنا لأن العمل يقع ههنا مع المصدر في الاستفهام والخبر كما يقع في الأمر والنهي[٤])).

فسيبويه في هذه النقول يميِّز بين ضربين من الكلام خبري ، وغيره من استفهامٍ ، ونهي وأمر ، والخبر هنا كما يبدو حكاية واقع كما لاحظنا قبل قليل ، يوحي بذلك قول سيبويه نفسه : ((اعلم أَن السير إذا كنت تخبر عنه في هذا الباب فإنما تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان[٥])) .

---

(١) – البحث النحوي عند الأصوليين: ٥٢٩–٢٦٠، وانظر الكليات: ١/٣٣١، ٢/٢٧٨–٢٨١

(٢) – الكتاب : ١/٣٣٥

(٣) – الكتاب : ١/٣٣٥

(٤) – الكتاب : ١/٣٣٥

(٥) – الكتاب : ١/٣٣٦

ولدى سيبويه ما قد يوحي بأنَّ أسلوب الشرط الذي سَمَّاه جزاءً ليس من التراكيب الخبرية ، ذلك أنَّه مَيَّز الأسلوب الشرطي المسمّى جزاءً عنده مما سَمَّاه خبراً ، وقد بَدَت معالم ذلك لدى حديثه عن استعمال (حيث) شرطية وغير شرطية وأثر ذلك في جنس الجملة التي تُضاف إليها قال :((وإنما منع (حيث) أَن يجازى بها أنّك تقول : حيث تكون أكون ، و(تكون) وصل لها ، كأنك قلت: المكان الذي تكون فيه أكون فيه ، ويبيِّن هذا أنها في الخبر بمنزلة إِنما وكأنما ، وإِذا ، أنه يبتدأ بعدها الأسماء في الخبر ، ولا يكون هذا من حروف الجزاء ، فإذا ضممتَ إليها (ما) صارت بمنزلة (إِنْ) وما أشبهها ، ولم يجز فيها ما جاز قبل أن تجيء بـــ (ما) وصارت بمنزلة إِمّا [(١)])). فسيبويه يرى أن (حيث) تكون في ضربين من التراكيب سمَّى أحدهما جزاءً أي شرطاً ، وسمَّى الآخر خبراً ، مما قد يوحي بأن الشرط عنده ليس من الأساليب الخبرية .

وبعد فقد اتضح فيما تقدَّم أن متابعة الممارسة المصطلحية كشفت عن استعمال سيبويه لكلمة (الخبر) استعمالاً يُعَدّ مظهراً من مظاهر تفكيره في الجملة ، فقد عَبّر بهذا المصطلح عن المسند ، أي الركن الثاني في الجملة الاسمية المجردة عن النواسخ ، وفي الجملة الاسمية المصدرة بأحد النواسخ كإن وأخواتها ، كما عَبّر بهذا المصطلح عن الاسم المنصوب بالأفعال الناقصة مؤكداً في كل هذه الحالات أَن المسمّى خبراً عمدة في التركيب ، وأن هذا التركيب لا يكون كلاماً بلا هذه العمدة .

على أن سيبويه شغل الكلمة المصطلح (الخبر) بدلالات أخرى فقد عَبّر به عن ثاني مفعولي الفعْل الناصب لفعلين أصلهما مبتدأ وخبر ، كما عَبَّر به عن الحال واستعمل سيبويه مصطلح الخبر ، وهو يريد به ضرباً من الكلام مَيَّزه بهذه التسمية عن أساليب إنشائية كالاستفهام والنهي والأمر

* * *

(١) – الكتاب : ٥٨/٣-٥٩ .

- **المبتدأ والابتداء :**

يستعمل سيبويه كلمة (مبتدأ) استعمالاً اصطلاحياً يمثّل معلماً من معالم تفكيره بالجملة ، وذلك عندما يريد بهذا المصطلح أحد ركنين أساسين تقوم عليهما الجملة غير المصدرة بناسخ ، وهذان الأصلان لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر. قال سيبويه :((هذا باب الابتداء فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ ، والمبني عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول، والمبني عليه ما بعده ، فهو مسند ومسند إليه [(١)])) .

وأكــد سيبويه أن الكلام يفسد إن لم يكن مع المبتدأ خبر ، فقال : ((إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده ، فإذا ابتدأت الاسم ، فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابدَّ منه ، وإلا فسد الكلام[(٢)])) .

وقد لاحظنا من قبل نصَّ سيبويه على أن الأحرف المشبهة بالفعل إنما دخلت على جزئين متلازمين عضوياً هما المبتدأ والخبر ، كما نصَّ على أَنَّ الأفعال الناقصة إنما دخلت على هذين الجزئين ، لذلك كانت الأفعال الناقصة وما دخلت عليه بمنزلة المبتدأ والخبر . قال : ((ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقاً ، وليس زيدٌ منطلقاً ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده [(٣)])).

ويتجلى استعمال سيبويه للمبتدأ استعمالاً اصطلاحياً في تحليله لبعض التراكيب نحو قوله : ((أزيدٌ أَن يضربه عمرو أمثل أم بشر ، كأنه قــال : أزيدٌ ضربُ عمروٍ إياه أمثلُ أم بشرٌ ، فالمصدر مبتدأ ، وأمثل مبني عليه [(٤)])) . ومن هذا القبيل تعليق سيبويه على قولهم : مررت ببر قبلُ ، قفيزٌ بدرهم ، فقد قال :

---

(١) – الكتاب : ٢/١٢٦

(٢) – الكتاب : ٢/٣٨٩

(٣) – الكتاب : ١/٢٣

(٤) – الكتاب : ١/١٣١

((جعلوا القفيز مبتدأ وقولك : بدرهـــم مبنياً عليه [١])) . ولهذه الأمثلة نظائر [٢] كثيرة عند سيبويه استعمل فيها كلمة المبتدأ استعمالاً اصطلاحياً يريد به أحد ركنين تقوم عليهما الجملة الاسمية العربية غير المصدرة بناسخ .

ومما له صلة وثيقة بمصطلح المبتدأ عند سيبويه بهذا المعنى مصطلح الابتداء الذي يتفق ومصطلح المبتدأ في المادة اللغوية ، كما يتداخل وإياه بالمفهوم ، فابتداءُ الاسم يعني فيما يعنيه عند سيبويه جعله مبتدأً ، كما قد يعني المبتدأ نفسه ، يضاف إلى ذلك أن الابتداء هو العامل المعنوي الذي يرفع المبتدأ عنده ، وهو ما أكده غير مـــرة ، ومن ذلك قوله : ((قولك : عبدُ الله اضربه ابتدأت عبد الله ، فرفعتَه بالابتداء[٣])) .

ولأن الابتداء هو الذي يعمل الرفع في المبتدأ عند سيبويه كان ابتداءُ الاسم هو الذي يجعله مبتدأ عنده ، يقول : ((إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده ، فإذا ابتدأت ، فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ[٤])) . فابتداء الاسم عند سيبويه هنا يعني جعله مبتدأ لابدّ له من الخبر ، لأنه إنما ابتدئ لما بعده ، ليخبر عنه ومما يتجلّى فيه بوضوح استعمال ابتداء الاسم بمعنى جعله مبتدأً بالمعنى الاصطلاحي النحوي حديثه عن (إذا) الفجائية ، قال : (((إذا) موضع يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه ،تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت فإذا زيدٌ يجلس لحسن[٥])) . فسيبويه يقول هنا : إن الاسم يبتدأ ، أي

---

(١) – الكتاب : ٣٩٧/١

(٢) – انظر مثلاً الكتاب : ٩٧/١ ، ١٠٦-١٠٧ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٥ ، ٢٣٧ ، ٢٧٠-٢٧١ ، ٢٩٥ ، ٣٢٠ ، ٦٠/٢ ، ٦١ ، ٨٦ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٣٦٨ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ .

(٣) – الكتاب : ١٣٨/١

(٤) – الكتاب : ٣٨٩/٢

(٥) – الكتاب : ١٠٧/١

يجعل مبتدأ بالمعنى الاصطلاحي بعد إذا الفجائية التي تدخل على الجملة الاسمية لذلك يستقبح سيبويه أن يبتدأ الاسم بهذا المعنى الاصطلاحي بعد (إذا) و (حيث) الشرطيتين ، فيقول : ((ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس (إذا) و (حيث) تقول : إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه ، وحيث زيداً تَجدْه فأكرمه ، والرفع بعدهما جائز لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبدُ الله جَلَس[١])) . ولهذه الأمثلة نظائر[٢] أراد فيها سيبويه بابتداء الاسم جعله اسماً مرفوعاً على الابتداء.

على أنَّه قد يُسمِّي المبتدأ نَفْسَه ابتداءً ، وقد يكون من هــذا القبيل قوله : ((وتأخُّر الخبر على الابتداء أقْوى ، لأنَّه عامل فيه[٣] . فالراجح أن سيبويه إنما يريد بالابتداء هنا المبتدأ بالمعنى الاصطلاحي ، وكأنه يريد أن تأخير الخبر ، وتقديم المبتدأ على الأصل أقوى ، لأن المبتدأ كما هو معروف هو الذي يعمل الرفع في الخبر[٤] عند سيبويه كما لاحظنا ، والأصل في العامل أن يكون قبل المعمول ، ومما يلاحظ فيه استعمال سيبويه مصطلح الابتداء ، وهو يريد به المبتدأ قوله : ((هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبدُ الله لكان كذا [٥])) . ونظير ذلك قوله : ((يضمر ما يبني على الابتداء نحو قوله عز وجلَّ : طاعةٌ وقول معروف ، أي طاعة وأمر معروف أمثل[٦])). فالمقصود بعبارة (إضمار ما يبنى على الابتداء) إنما هو إضمار الخبر الذي يبنى على الابتداء ، أي على المبتدأ، لأن المبتدأ هو الذي يبنى عليه

---

(١) – الكتاب : ١/١٠٦-١٠٧

(٢) – انظر الكتاب : ٣/٥٨

(٣) – الكتاب : ٢/١٢٤

(٤) – انظر الكتاب : ٢/٧٨

(٥) – الكتاب : ٢/١٢٩

(٦) – الكتاب : ٢/١٣٦

الخبر عند سيبويه لذلك كما لاحظنا كان يسمِّي الخبر مبنياً على المبتدأ ، ومما نحن بصدد الحديث عنه عند سيبويه ما في حديثه عَمَّا يضاف إليه أسماء الزمان حيث قال : ((وجملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر ، لأنَّه في معنى إذ ، فأضيف إلى ما تُضاف إليه ، وإذا كان لِمَا لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الفعل[١])) . ومراد سيبويه أن اسم الزمان إذا كان دالاً على الماضي يمكن أن يضاف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر أي إلى المبتدأ والخبر ، أي إلى الجملة الفعلية وإلى الجملة الاسمية كما عُرِف فيما بعد . والمهم المراد هنا والذي أرجو أن يكون قد اتضح أن سيبويه قد يستعمل مصطلح الابتداء ، وهو يريد به المبتدأ بالمعنى الاصطلاحي النحوي .وقد يستعمل الابتداء بمعنى الاستئناف ، وانقطاع التركيب عَمَّا قبله صناعياً ، بغض النظر عن كون التركيب اسمياً ، أو فعلياً ، نحو ما في حديثه عن قول الشاعر[٢] :

على الحكم المأتيِّ يوماً إذا قضى قضيتـــه ألا يجــورَ ويقصد

فقد قال : ((كأنه قال : عليه غيرُ الجور ، ولكنه يقصد ، أو هو قاصد ، فابتدأ ولم يحمل الكلام على (أن).. فالابتداء في هذا أسبق ، وأعرف[٣])). فقول سيبويه: فابتدأ ولم يحمل الكلام على (أن) يعني أن الواو في (ويقصد) استئنافيه، وليست عاطفة تعطف (يقصد) على (يجور) لعدم الاشتراك في العلامة الإعرابية ، وهو ما نَصَّ[٤] عليه ابن هشام ، والبغدادي[٥] ، وابن جني[٦] .

---

(١) – الكتاب : ١١٩/٣

(٢) – قيل : إنه عبد الرحمن بن أم الحكم ، وقيل : إنه أبو اللحام التغلبي . انظر الكتاب : ٥٥/٣ ، وخزانة الأدب : ٥٥٧/٨ .

(٣) – الكتاب :٥٦/٣

(٤) – انظر : مغني اللبيب :٣٩٧

(٥) – انظر : الخزانة : ٥٥٥/٨-٥٥٦

(٦) – انظر : المحتسب : ١٤٩/١ ، ٢١/٢ .

ومما استعمل فيه سيبويه الابتداء بمعنى الاستئناف قوله « ونقول : ذره يقل ذاك ، وذره يقول ذاك ، فالرفع من وجهين فأحدهما الابتداء ، والآخر على قولك : ذره قائلاً ذاك ، فتجعل يقول في موضع (قائلاً).. ونقول : ائتني تمشي ، أي ائتني ماشياً ، وإن شاء رفعه على الابتداء[١] » . فسيبويه يرى أن رفع الفعل بعد فعل الطلب له وجهان ؛ أولهما : أن يكون في موضع حال ، عاملُه فِعْلُ الطلب نفسه ، وهو ائتني هنا ، وثانيهما : أنّه كلام مستأنف منقطع صناعياً ، ونحوياً عن فعل الطلب . واللافت أن سيبويه عَبَّر عن هذا الاستئناف ، وذاك الانقطاع بمصطلح الابتداء ، وذلك إذ قال : وإن شاء رفعه على الابتداء ، ولهذا نظائر[٢] عند سيبويه استعمل فيها مصطلح الابتداء بمعنى استئناف الكلام وانقطاعه صناعياً عَمَّا قبله على نحو يوحي بأن مصطلحي الابتداء والاستئناف بينهما تداخل دلالي مصطلحي في النحو العربي ، فهذا سيبويه استعمل الابتداء بمعنى الاستئناف هنا ، وذاك ابن هشام[٣] يؤثر أن يسمِّي الجملة الابتدائية جملة استئنافية ، لأن الاستئناف يعني البدءَ، ولأن هذا الاستئناف البدءَ قد يتمثَّل بجملة يفتتح بها الكلام ، وقد يتمثّل بجملة مستأنفة في درج الكلام .

على أن مصطلح الابتداء قد يعني عند سيبويه الحؤول دون إعمال عامل متقدِّمٍ في مفردات التركيب الذي يليه ، وذلك لأن هذا التركيب كلام مبتدأ عمل بعضه في بعض كما يقول سيبويه[٤] نفسه ، وقد يكون من هذا القبيل ما في حديثه عن تحوُّل الفعل (أشهد) إلى معنى القسم ومنعه من نصب الاسم المفرد . يقول : « تقول : أشهد إنَّه لمنطلق ، و (أشهد) بمنزلة قوله : والله إنَّه لذاهب ، وإنَّ غيرُ عاملةٍ فيها (أشهد) لأن هذه اللام لا تلحق إلا في الإبتداء[٥] » . يريد

(١) – الكتاب : ٩٨/٣
(٢) – انظر : الكتاب : ٦٢/٢-٦٣ ، ٩٦/٣ ، ١٢٢
(٣) – انظر : مغني اللبيب : ٤٢٧
(٤) – انظر الكتاب : ١٣٦/١-١٣٧
(٥) – الكتاب : ١٤٦/٣

أن هذه اللام المزحلقة تحول في مثل هذه الحالة دون جعل مفردات التركيب الذي تنتمي إليه معمولات لعامل قبل هذا التركيب ، مما يتحوّل بهذا التركيب إلى الابتداء الذي يقصد به سيبويه هنا كما هو واضح الحؤول دون إعمال عامل متقدّم في مفردات التركيب الذي يليه ، وهذا واضـــح بجلاء في قول ســـيبويه . ((من ذلك أيضاً قولك : لقد علمت إنّه لخير و (إنّ) ههنا مبتدأ ، وعلمت ههنا بمنزلة قولك : لقد فهمت أيُّهم أفضل مُعلّقةٌ في الموضعين ، وهذه اللام تصرف إنّ إلى الابتداء كما تصرف عبد الله إلى الابتداء إذا قلت علمت لعبد الله خيرٌ منك ، فعبد الله ههنا بمنزلة (إنّ) في أنّه يصرف إلى الابتداء[١])).

فسيبويه يريد هنا بالابتداء ما يراد بالتعليق في باب إعراب الجمل، وهو إبطال[٢] نصب الفعل للفظ المفعول المفرد ، وإعماله النصب في محل الجملة التي ينتمي إليها هذا المفرد ، لأن هذه الجملة صارت تركيباً يعمل بعض مفرداته في بعض ، فلا يعمل في مفرداته هذه عامل لفظي متقدم على تركيبها ، ولعل هذا ما يفهم من قول سيبويه : ((هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدَّى إلى المفعول ، ولا غيره ، لأنَّه كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلا يكون إلا مبتدأً ، لا يعمل فيه شيءٌ قبله ، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك ، وهو قولك : قد علمت : أعبدُ الله ثمَّ أم زيدٌ ؟[٣])) .

وقبل أن أختم الحديث عن المفهوم المصطلحي لكلمتي مبتدأ وابتداء عند سيبويه تحسن الإشارة إلى أن استعماله هاتين الكلمتين بمفاهيم نحوية مختلفة سبق بيانها لا ينفي استعماله إحداهما بمعناهما اللغوي ..

---

(١) – الكتاب : ٣/١٤٧ – ١٤٨ ولجعل هذه اللام من المعلقات . انظر : شرح قواعد الإعراب : ٩٩ ، ومعجم المصطلحات النحوية الصرفية : ١٥٥ .

(٢) – انظر : مغني اللبيب : ٤٦٥–٤٦٧ ، وشرح قواعد الإعراب : ٩٩ ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٥٥، وإعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٩٩

(٣) – الكتاب : ١/١٣٦–١٣٧

ومن هذا القبيل قوله : ((ينوءك ، يتبع يسوءك ، ولا يكون ينوءك مبتدأً[١])). فسيبويه هنا يريد بكلمة مبتدأ معناها اللغوي ، وهو أن الفعل (ينوءك) لا يبدأ به قبل الفعل (يسوءك) بل يبدأ بـــ (يسوءك) ثم يتبعه الفعل (ينوءك) ، وذلك نحو العبارة المشهورة (على ما يسوءك وينوءك) . ولهذا المثال ما يؤازره[٢] في إيضاح استعمال سيبويه لكلمة (مبتدأ) بمعناها اللغوي .

وبعد فلعله اتضح أن سيبويه استعمل مصطلح المبتدأ معبِّراً عن الركن الأساسي الأول في التركيب الإسنادي الجملي غير المتصدر بناسخٍ مؤكداً تلازم ركني هذا التركيب تلازماً عضوياً يقوم عليه ما سُمِّي جملةً فيما بعد . يُضَاف إلى ذلك أن سيبويه استعمل كلمة (مبتدأ) بمعناها اللغوي ، وذلك في مواضع من كتابه أشارت إليها الدراسة .

أما مصطلح الابتداء ، فقد تَعَدّدت دلالاته عند سيبويه وتباينت ، فقد استعمله بمعنى العامل المعنوي الذي عمل الرفع في المبتدأ ، ولذلك وجدناه أحياناً يستعمل مصطلح الابتداء هذا بمعنى جعل الاسم مرفوعاً على أنه مبتدأ ، بل وجدناه أحياناً يستعمل الابتداء بمعنى المبتدأ الاصطلاحي النحوي ، ومن دلالات هذا المصطلح عند سيبويه كما لاحظنا الاستئناف ، وانقطاع التركيب الإسنادي صناعياً عَمَّا قبله مما يحول دون عمل عامل لفظي متقدِّم في مفردات هذا التركيب ، ولذلك كان سيبويه يستعمل الابتداء بمعنى التعليق المقصود بباب إعراب الجمل والمتمثل بمنع العامل من نصب لفظ المفعول المفرد ، وإعماله النصب في محل جملة هذا اللفظ المفرد الذي دخل في علاقة إسنادية مع لفظ آخر تكوَّنَتْ بموجبها هذه الجملة .

* * *

(١) – الكتاب : ٣٣٢/١

(٢) – انظر الكتاب : ١٠٦/٣، ٣٢٤

- **مصطلح الكلام عند سيبويه :**

الكلام من المصطلحات التي يفضي تتبُّعُها عند سيبويه إلى رصد بعض معالم تفكيره في الجملة ، كما يسهم في توضيح مفهوم الجملة عنده ، ذلك أنَّه استعمل هذا المصطلح بمفاهيم نحوية ولغوية عدة ، وفي مقدّمتها مفهوم الجملة ، وفيما يلي توضيح مختلف هذه المفاهيم .

- **الكلام = الجملة :**

إن تعدُّد دلالات مصطلح الكلام في الكتاب لا ينفي أَنَّ قارئه يلاحظ أَنَّ سيبويه يستعمل مصطلح الكلام هذا حيث يتوقع القارىء أَن يستخدم الجملة في مواضع كثيرة من كتابه[(١)] ولعل أول معالم هذا الاستعمال جاء في الباب السادس من الكتاب وهو باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، حيث اقتصر سيبويه فيما ذكره تحت هذا العنوان على ذكر ما يساوي جملة في الاصطلاح النحوي . قال سيبويه : ((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة ... فأما المستقيم الحسن ، فقولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غداً ، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غداً وسآتيك أمس[(٢)])) .

وهكذا يستمر سيبويه بعرض جمل في هذا الباب ، مَثّل بها لضروب مختلفة من الكلام المستقيم الكذب ، والمستقيم القبيح ، والمحال الكذب ، وكل ما ذكره في هذا الباب تحت عنوان الكلام تراكيبُ تكوِّن جملاً بالمصطلح النحوي مستقلة مبنىً ومعنىً ، فهي قائمة على تركيب إسنادي مستقل الجزئين المسند والمسند إليه ، واللافت أَن هذا الباب ؛ باب الاستقامة من الكلام والإحالة ، جاء في أول كتاب سيبويه مفصولاً بباب واحد فقط عن باب المسند والمسند إليه ، وكلا البابين يكمِّل صاحبه في بيان معالم الجملة ، أو التفكير فيها عند سيبويه ،

(١) – بناء الجملة العربية : ١٨ ، وانظر : الجملة النحوية نشأةً وإعراباً : ١٩–٢٠ ، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية : ١٧ .

(٢) – الكتاب : ١/٢٥

ومن معالم هذا التفكير تسميته طرفي الإسناد كلاماً ، لذلك تراه ينفي سمة الكلام هذه عن الفعل وحده ما لم يكن مسنداً إلى اسم ، فيقول : ((ألا ترى أَن الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لا يكون كلاماً[١])) . وكذلك ينفي هذه السمة عن الاسم وحده ما لم يكن مسنداً إليه ، فيقول : ((أنا لا يكون كلاماً حتى يُبنَى عليه شيء[٢])) . فالفعل وحده لا يساوي كلاماً عند سيبويه ، والاسم وحده كذلك ، ولابد لكل منهما من تلازم عضوي في علاقة إسنادية حتى يساوي كلاماً عند سيبويه أي جملة، لذلك تراه يسمِّي كلاماً ما توافرت فيه هذه العلاقة الإسنادية بين الطرفين ، فيقول : ((فإن قلت : هذا عبد الله كلُّ الرجل إِنما أردت بهذا الكلام هذا الرجلُ المبالغ في الكمال[٣])) . يقول أيضاً : ((ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبد الله حَسُن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك : هذا عبد الله[٤])) . ومما يتضح فيه تسمية سيبويه كلاماً لما يساوي جملة قوله : ((بلغنا أَنَّ بعض القرَّاء قرأ ، مَن يضللِ الله فلا هاديَ له ، ويَذَرْهم في طغيانهم يعمهون[٥])) ، وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام ، لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً ، لأن أصل الجزاء الفعل ، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم قــد يضعون في موضع الجزاء غيره[٦])) . فسيبويه يفسِّــر جَزْمَ الفعل (يذرهم) هنا بكونه معطوفاً على محل الكلام ، أي على محل الجملة الواقعة مقترنة بالفاء جواباً لشرط جازم ، واللافت تسميته هذه الجملة كلاماً .

---

(١) – الكتاب : ٢١/١

(٢) – الكتاب : ٨٣/٣

(٣) – الكتاب : ١٢/٢

(٤) – الكتاب : ٨٨/٢

(٥) – الأعراف : ١٨٦/٨ ، وقراءة (يذرْهم) بالياء والجزم تُنْسَبَ إلى ابن مُصرِّف ، والأعمش ، وأبي عمرو انظر : البحر المحيط : ٤٣٣/٤ .

(٦) – الكتاب : ٩٠/٣

ومما يوضح استعمال سيبويه لمصطلح الكلام بمعنى الجملة نفيه سمة الكلام عن مركباتٍ لغوية لا تقوم على علاقة إسنادية كالجار والمجرور ، والمضاف والمضاف إليه ، وكان الناقصة واسمها . قال : ((ألا ترى أنّ (من زيدٍ) لا يكون كلاماً حتى يكون معتمداً على غيره، وكذلك (قط زيدٍ) ، كما أنَّ (غلام زيدٍ) لا يكون كلاماً حتى يكون معه غيره[١])) . وقال أيضاً : ((ألا ترى أن (كان) تعمل عمل ضَرَب ، ولو قلت : (كان عبد الله) لم يكن كلاماً ، ولو قلت : (ضرب عبد الله) كان كلاماً[٢])) .

مما تقدّم نلاحظ أنَّ سيبويه يستعمل أَحْياناً مصطلح الكلام مراداً به التركيب الإسنادي الجملي ، وقد اكتنه ابن جني مفهوم الجملة عند سيبويه من هذا الاستعمال، فقال : ((قال سيبويه[٣] : اعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً .. ثم قال في التمثيل : نحو : قلت (زيدٌ منطلق) فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه ، وأن القول عنده بخلاف ذلك ، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قَدَّم الفَصْل بينهما ، ولما أراك أنَّ الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها[٤])) .

وخلافاً لما يراه ابن جني من أنَّ استعمال سيبويه لمصطلح الكلام بمعنى الجملة يشي بتصوره لمفهوم الجملة ترى أو لكره أو زل أننا إذا ما تتبعنا المواضع التي استخدم فيها سيبويه الكلام بمعنى الجملة فإننا لا نستطيع أن نستنبط منها تعريفاً دقيقاً للجملة [٥] . والحقيقة أن ما يعكر صفو دلالة مصطلح

---

(١) – الكتاب : ٣٣٠/٣

(٢) – الكتاب : ٩٠/٢

(٣) – انظر الكتاب : ١٢٢/١

(٤) – الخصائص : ١٨/١-١٩

(٥) – مدخل إلى دراسة الجملة : ١٧

الكلام على الجملة عند سيبويه هو أن الرجل شغل هذا المصطلح بدلالات أخرى كثيرة ومختلفة مما يهدد بنزع البعد الاصطلاحي عن هذه الكلمة في استعمال سيبويه ، ولعل هذا ما حمل الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف على القول بأنَّ : ((مصطلح الكلام نفسه يتسع مدلوله في كتاب سيبويه ، ويأخذ دلالات كثيرة بحيث لا يمكن أن يقال : إِن سيبويه يستخدم الكلام في معنى الجملة الاصطلاحي دائماً [١])) .

ويتابع الدكتور حماسة قائلاً : ((فقد يرد هذا المصطلح ويراد به النثر في مقابل الشعر وقد يستخدم لفظ الكلام ويراد به النظام اللغوي المركوز في عقل الجماعة اللغوية ... وقد يرد بمعنى الاستعمال الصحيح ، وتتبع هذا المصطلح في كتاب سيبويه يكشف عن معان أخرى[٢])).

وفيما يلي نتتبع هذا المصطلح في سائر دلالاته عند سيبويه محاولين الكشف عن هذه المعاني :

- **الكلام = الكلمة أو الكلمات المفردة :**

يستعمل سيبويه مصطلح الكلام ويريد به الكلمة ، أو الكلم ، والكلمات المفردة فمن القبيل الأول ما في قوله : ((قالوا : هذا أول فارس في الناس ، وإِنما يريدون هذا أول من فارس فحذف الكلام[٣])) . والكلام المحذوف عند سيبويه هنا هو الكلمة المفردة حرف الجر (من) . ومما استعمل فيه سيبويه الكلام بمعنى الكلم ، أو الكلمات المفردة قوله : ((اعلم أَن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفْعَال أثقل من الأسماء[٤])) . ومقصود سيبويه ببعض الكلام بعض الكلمات المفردة ، لأنَّه عنها يتحدث لذلك سَمَّاها كلماً في مكان آخر ، فقال :

---

(١) – بناء الجملة العربية : ١٩ .
(٢) – بناء الجملة العربية : ١٩ . وانظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية : ١٧ .
(٣) – الكتاب : ٨٩/٢
(٤) – الكتاب ٢٠/١

((الكلم اسم وفعل وحرف جـــاء لمعنىً ليس باسم ولا فعل[١])) . ويقول أيضاً : ((كانت النون أولى بأن تـــزاد من الهمزة لأنها زائدة في وسط الكلام أكثر منها[٢])). وواضح أنَّ المقصود بوسط الكلام هنا إنما هو وسط الكلمات المفردة، ولهذه الأمثلة نظائر[٣] استعمل فيها سيبويه مصطلح الكلام بمعنى الكلم ، أو الكلمات المفردة .

* * *

• الكلام = العبارة اللغوية :

قد يستعمل سيبويه مصطلح الكلام ، وهو يريد به التركيب اللغوي بغض النظر عن طوله ، أو قصره ، وعن قضية الإسناد ، لذا قد يُسمّي الجار والمجرور كلاماً كما في قوله : ((إذا قلت : أحزنت قومك بعضهم على بعضٍ ، وأبكيت قومك بعضهم على بعض ... أجريته على قولك : بكى قومك بعضهم بعضاً ، إنما أوصلت الفعل إلى الاسم بحرف الجر ، والكلام في موضع اسم منصوب كما تقول : مررت على زيد ، ومعناه مررت زيداً[٤])) . فالكلام الذي هو في موضع اســـم منصوب هنا إنما هو الجار والمجرور (على بعض) أو (على زيد) وقد يطلق سيبويه مصطلح الكلام على تركيب لغوي متمثل بالطلب المتضمن معنى الشرط ، يقول : ((إذا قال: ائتني آتك ، فإن معنى كلامه إنْ يكن منك إتيان آتك[٥])) . ولذلك نظائر[٦] سَمَّى فيها التركيب اللغوي كلاماً بغض النظر عن طوله ، أو قصره ، وبغض النظر عن قضية الإسناد .

---

(١) – الكتاب : ١٢/١
(٢) – الكتاب : ٣٢٢/٤
(٣) – انظر الكتاب : ٢٤٩/٢ ، ٢٥٦/٤ ، ٢٥٧ ، ٣٢٥ ، ٨٩
(٤) – الكتاب : ١٥٨/١
(٥) – الكتاب : ٩٤/٣
(٦) – انظر الكتاب : ٤١٤/١ ، ٣٨/٢

- **الكلام = التركيب اللغوي الصحيح أو الخاطىء :**

قد ينفي سيبويه سمة الكلام عن التركيب اللغوي الإسنادي لأنّه لا يتفق وأصوله ، وهو يعني بنفي سمة الكلام في هذه الحالة أننا أمام تركيب لغوي غير صحيح ، وإن لم يصرِّح بذلك ، ومن هذا القبيل قوله : ((لو قلت أتوني ما حاشا زيداً لم يكن كلاماً[١])) . فقوله (لم يكن كلاماً) معناه لم يكن تركيباً صحيحاً ، ووجه عدم صحته عند سيبويه أَن (حاشا[٢]) عنده حرف وما مصدرية تدخل على الأفعال لا الحروف . وقد يطلق سيبويه مصطلح الكلام ، وهو يريد به التركيب اللغوي الصحيح ، وهذا ملاحظ في قوله : ((ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ... فمن ذلك قوله[٣] :

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم

وإنَّما الكلام : وقل ما يدوم وصال[٤])) . فعبارة وإنما الكلام يراد بها في هذا السياق الكلام الصحيح ، أو التركيب اللغوي الصحيح .

* * *

- **الكلام = اللغة :**

يستعمل سيبويه مصطلح الكلام ، وهو يريد به اللغة بوصفها منظومة من الأحكام والقواعد مركوزة في عقل الجماعة التي تتحدثها ، يقول : ((العباد إنَّما كلموا بكلامهم[٥]))، وكلام العباد هنا لغتهم القارَّة في عقولهم ، وهو المقصود بالكلام في حديث سيبويه عما يفعله العرب بالدخيل حيث قال : ((ومن ذلك

---

(١) – الكتاب : ٢/٣٥٠.

(٢) – انظر الكتاب : ٢/٣٠٩ ، ومغني اللبيب : ١٣٠

(٣) – مختلف فيه ، قيل إنَّه عمر بن أبي ربيعة ، وقيل : هو المرار الفقعسي . انظر : الكتاب : ١/٣١ ، وخزانة الأدب : ١٠/٢٢٦-٢٣٠ .

(٤) – الكتاب : ١/٣١

(٥) – الكتاب : ١/٣٣١

تغييرهم الحركة التي في زَوْرْ ، وآشُوبْ فيقولون : زُورٌ ، وأَشُوبٌ ، وهو التخليط ، لأن هذا ليس من كلامهم[١])) . ومراده بكلامهم هنا لغة القوم ، وربما كان من هذا القبيل قوله : ((واليمين ليست هكذا في كلامهم[٢])) .

* * *

• الكلام = أداء الناس للغة :

يستعمل سيبويه مصطلح الكلام بمعنى الممارسة العملية للنظام اللغوي ، وهذا ما يفهم من وصفه هذا الأسلوب أو ذاك بالكثرة[٣] في الكلام ، أي بالكثرة في ممارسة الناس للغتهم ، وأدائهم لها . ومن هذا القبيل قوله : ((لكثرة النداء في كلامهم[٤])) . وقوله : ((اختصّ النداء بكذا لكثرته في كلامهم[٥])) . وقوله : ((وليس كل شيءٍ يكثر في كلامهم ، يُغَيَّر عن الأصل[٦])) . فللغة إِذن أصول قد يعدل الناس عنها في أدائهم لها ، وكثرة الظاهرة في الكلام عند سيبويه تعني كثرتها في ممارسة الناس للغتهم ، وأدائهم لها ، ولعل هذا واضح في قوله : ((يقال هذا رجلٌ حَسَنُ الوجهِ فهذا الغالب في كلام الناس[٧])) . أي في ممارسة الناس للغاتهم.

والجدير بالذكر أنَّه إِذا صَحَّ ما لاحظناه قبل قليل من أن سيبويه استعمل مصطلح الكلام بمعنى اللغة عامة ، وصح ما نلاحظه الآن من استعماله لهذا المصطلح بمعنى الأداء اللغوي ، وممارسة الناس للغاتهم يكون سيبويه قد أَلَمَّ

---

(١) – الكتاب : ٣٠٦/٤
(٢) – الكتاب : ٨٤/٣
(٣) – انظر : الكتاب : ٢٧٥/١ ، ١٢٤/٢ ، ١٢٩ ، ٣٦٩ ، ٤٥٧/٤
(٤) – الكتاب : ٢٠٩/٢
(٥) – الكتاب : ٢١١/٢
(٦) – الكتاب : ٢١٣/٢
(٧) – الكتاب : ٥١/٢

بحقيقة التفريق بين اللغة والكلام ، ذلك التفريق الذي بيَّنه منهجياً فرديناندي سوسير ، وأقام عليه نظريته[١] في دراسة الظاهرة اللغوية . والذي يؤنس عملياً بهذا التفريق عند سيبويه أنه قد يصوغ العبارة وفق القوانين اللغوية النظرية ، ثم يصف هذه العبارة بأنها قبيحة في الكلام ، أي في الممارسة . قال: ((فإن قلت : مررت برجلٍ مخالطه داءٌ ، كأنك قلت : مررت برجلٍ مخالطٍ إياه داءٌ، فهذا تمثيل، وإن كان يقبح في الكلام[٢])) . ومما يؤنس بما نحن بصدد الحديث عنه قول سيبويه : ((وربما جاء العرب بالشيءِ على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك[٣])) . فسيبويه هنا يُصْدِرُ عَمَّا يعرف في الدرس اللغوي عند العرب بالأصول المهجورة ، ولكنه يومئ إلى الفرق بين اللغة نظاماً نظرياً ، وقواعد مثالية مركوزة في عقل الجماعة اللغوية وبينها ممارسةً عملية على ألسنة هذه الجماعة تستثمر بعض قواعد هذا النظام ، ويبدو أَن هذه الفكرة مطروقة عند سيبويه وأستاذه الخليل على ما يفهم من قوله : ((سألته عن اليومِ ، فقال : كأنه من يُمْت وإن لم يستعملوا هذا في كلامهم[٤])) . فيوم قـد يكون من (يَوَم) الموجود في النظام اللغوي بالقوة ، وليس موجوداً في الكلام العملي بالفعل ، وكلُّ ذلك يؤنس بأَن الفكر اللغوي في كتاب سيبويه قد ألم بفكرة التفريق بين اللغة والكلام .

*   *   *

(١) – انظر : فصول في علم اللغة العام لفرديناندي سوسير ص ٢٩-٤٢ ، والنظرية اللغوية عند فرديناندي سوسير ١٣٤-١٣٥ . للدكتور سعد عبد الله الصويان ، واللغة والكلام في التراث النحوي العربي ، بحث للدكتور محمد سعيد صالح ربيع الغامدي مجلة عالم الفكر الكويتية المجلد ٣٤ العدد /٣/ العام ٢٠٠٦ .

(٢) – الكتاب : ١٩/٢

(٣) – الكتاب : ٣٢٠/٣

(٤) – الكتاب : ٣٧٤/٤

- **الكلام = العادة اللغوية :**

وقد يكون من معاني مصطلح الكلام عند سيبويه ما يمكن أن نسميه بالعادة اللغوية التي تحكم ممارسة الناس للغاتهم وتحدِّد مسار هذه الممارسة ومعالمها ، وهذا ما يفهم من قوله : ((ومن كلامهم أَن يجعلوا الشيءَ كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع[١])) و ((من كلامهم أَن يشبهوا الشيء بالشيء ، وإِن كان ليس مثله في جميع الأشياء[٢])) . و ((من كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان[٣])) . و ((من كلامهم أَن يحذفوا لأمر واحد[٤])) . فعبارة (من كلامهم أن يفعلوا كذا) في هذه السياقات ، ونظائرها[٥] غير القليلة عند سيبويه معناها : من أصولهم اللغوية التي تحكم ممارستهم للغة ، وإنجازهم لكلامهم ، ولكننا نتحامى هنا استعمال كلمة أصول ونؤثر كلمة عادات لما توهم به الأولى من تقعيد لغوي لم يكن له وجود ولا أثر في ممارسة العربي للغته في المرحلة المتحدَّث عنها ، ولما توحي به كلمة (عادة) من عفوية وطبع وسليقة في ممارسة العربي للغته في هذه المرحلة .

* * *

- **الكلام = النثر :**

كثيراً ما يستعمل سيبويه مصطلح الكلام ، وهو يريد به النثر قسيم الشعر ، كقوله : ((اعلم أَنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام[٦])) . ويقول

---

(١) – الكتاب : ٢٧٤/٣

(٢) – الكتاب : ٣٠٢/٣

(٣) – الكتاب : ٥٠٤/٣

(٤) – الكتاب : ٣٣٩/٣

(٥) – انظر الكتاب : ٣٧٠/٢ ، ٢٧٨/٣ ، ٣٢٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٥٤٦ ، ٦٠١ ، ٤٠٥/٤

(٦) – ٢٦/١

واصفاً وجهاً ما : ((وهذا قليل في الكلام كثيرٌ في الشعر[١])) . ويقول :((هذا في الكلام أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما يكون في الكلام[٢])) . ولذلك نظائر[٣] كثيرة استعمل فيها سيبويه الكلام مقصوداً به النثر قسيم الشعر .

وبعد فقد اتضح فيما تَقَدَّم تعدُّد دلالات مصطلح الكلام وكثرة استعماله عند سيبويه ، وهذا التعدُّد ، وتلك الكثرة يصورهما بوضوح حضور هذا المصطلح ، وتداخل دلالاته ، واختلافها في قول صاحب الكتاب : ((ليس من كلامهم أن يغيِّروا السواكن ، فيبدلوا مكانها ، إذا كان بعدها همزة ، ولو فعلوا ذلك لخرج كثير من كلامهم عن حَدِّ كلامهم ، لأنَّه ليس من كلامهم أن يثبتوا الياءَ والواو ثانية فصَاعداً ، وقبلهما فتحة[٤])) .

* * *

• الفعل والفاعل :

ذكرنا من قبل أن سيبويه وضح أن طرفي الإسناد في اللغة العربية ، قد يتمثلان بما أسماه فعلاً ، واسماً ، قَصَدَ به الفاعل ، فقال : (. هذا باب المسند والمسند إليه ، وهو ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد منه المتكلم بداً ... ومثل ذلك يذهب عبد الله ، فلابد للفعل من الاسم[٥])) . وقد اتضح من قبل أن مراد سيبويه بالاسم إنما هو الفاعل الذي به مع الفعل تتكون جملة فعْلية . على أَنَّ سيبويه ربما استعمل الفعل مراداً به المصدر ، وهذا واضح في قوله :

---

(١) – الكتاب : ١٢٥/٢

(٢) – الكتاب : ١٢٤/٢

(٣) – انظر مثلاً الكتاب : ٥١/١ ، ٧٢ ، ٤١١ ، ١٢٥/٢ ، ٣٦٢ ، ٣٧١ ، ٦٢/٣ ، ٢٠٩/٤ ، ٢١٠ ، ٣٥٩

(٤) – الكتاب : ٥٤٦/٣

(٥) – الكتاب : ٢٣/١

((وأن تفعل بمنزلة الفعل[١])) . يريد أن (أن) والفعل (تفعل) يؤولان بمصدر فهما بمنزلة الفعل أي المصدر ، يؤنس بذلك قوله : ((ائتني بعدما تفرغ فــ(ما) و (تفرغ) بمنزلة الفراغ[٢])) .

* * *

• المحدَّث به ، والمحدَّث عنه :

قد يُسَمِّي سيبويه طرفي الإسناد في الجملة الفعلية المحدَّث به ، وهو الفعل ، والمحدَّث عنه ، وهو الفاعل ، وما ينوب عنه . قال سيبويه في باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعله إلى مفعوله: ((فأما الفاعل الذي لا يتعدَّاه فعله فقولك : ذهب زيدٌ ، وجلس عمرو والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ، فقولك : ضُرِب زيدٌ فالأسماء المحدَّث عنها ، والأمثلة (يريد الأفعال) دليلة على ما مضى ، وما لم يمض من المحدَّث به عن الأسماء، وهو الذهاب والجلوس والضرب[٣])) .

* * *

• التأويل مظهر من مظاهر التفكير في الجملة :

التأويل في الأصل الإرجاع ، أو الترجيــع . قال ابن منظــور : ((آل الشيء مآلاً ، وأوّل إليه الشيء رجعه[٤])) . وقال أيضاً : ((أوّل الكلام ، وتأوّله تدبَّره ، وقدره[٥])). وطبيعة التأويل ، وغرضه عند النحاة لا يخرجان كثيراً عن

(١) – الكتاب : ٣/٦
(٢) – الكتاب : ٣/١١
(٣) – الكتاب : ١/٣٣-٣٤
(٤) – الكتاب : ١/٣٣-٣٤
(٥) – اللسان : (أول)

هذا المعنى الذي ذكره صاحب اللسان ، فالتأويل عندهم يعني تدبرهم التركيب اللغوي الذي لا يتفق ظاهره[١] والأصول التي بَنَوا عليها وبها قواعد اللغة ، لذا يعتقدون في هذا التركيب ضروباً من التقديم والتأخير والزيادة أو النقصان بغية جعله تركيباً لغوياً متفقاً وأصولهم النحوية والدلالية في الظاهر والباطن . وتتبع معالمِ التأويل العملية عند النحاة بهذا المفهوم ، وهذه الوظيفة يمكن أن يساعد في استبطان تفكيرهم اللغوي كما يساعد في اكتناه أصول اللغة وطبيعتها ووظيفتها لديهم والتأويل بهذا المفهوم ، وهذه الوظيفة مسلك تستدعيه طبيعة اللغة ، وأصول النحاة بعيداً عن التكلُّف والتمحُّل فـ ((دَوَران الجملة أو العبارة كثيراً ما ينحو بالجملة إلى الاختصار الممكن الذي لا يخل بالمعنى ، أو إلى حذف بعض أجزائها التي تغني عنها القرائن القولية ، أو الحالية ، فتقدير الدارس ، وتأويله مستأنساً بفهم الأساليب ، أو مدركاً للقرائن التي تركها الاستعمال دلائل على الساقط من الجملة لا ينفيه البحث اللغوي لأن اللغة ترجمان الفكر ، وأداة من أدواته[٢])) . و : ((قد يرد في كلام العرب ضربٌ من الكلام على وجه شائع لا يستقم المعنى إلا بتخريجه على خلاف الظاهر[٣])) . وهذا الضرب من التقدير على خلاف الظاهر هو التأويل الذي يدعو له نظام اللغة ، ودواعي الاستعمال ، وتسمح به الحال المشاهدة ، والقرائن الدالة[٤] .

وإذا ما تعاملنا مع التأويل النحوي بهذا المفهوم ، وهذه الوظيفة أمكننا أن نستشرف شيئاً من آفاق التفكير في الجملة عند سيبويه على نحو يوحي بأنّه

---

(١) – لا شك أن للتأويل دواعي أخرى ، كالدواعي المذهبية في تأويل النص القرآني . وغير ذلك مما عرض لـــه الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابـــه (التأويل النحوي في القرآن الكريم) .

(٢) – مدرسة الكوفة : ٦٨ . وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٢٠-٢٢١ .

(٣) – دراسات في العربية وتاريخها : ٤٦

(٤) – العلامة الإعرابية بين القديم والحديث : ٦٢

يصدر في ذلك عن وعي عملي للجملة وحدةً عضوية متلازمة الأجزاء المكونة لها ، فإذا افتقد في الظاهر أحد هذه الأجزاء بادر إلى تقديره ، وإذا وعى أن وظيفةً ما لا يقوم بها إلا هذا المتلازم الأجزاء والمسمَّى جملة فيما بعد بادر إلى تقدير ما يؤول به في الظاهر إلى هذا التركيب ، وإذا كان أمام استعمال لا يستقيم عنده إلا بحمله على تركيب إسنادي إضافي بادر إلى تقدير ما يمكنه من ذلك مُصْدِراً في صنيعه هذا كله عن وعي عملي للتركيب الإسنادي الجملي بنيةً ووظيفةً ، وإن لم يسمِّ ذلك اصطلاحاً فالاسم الموصول مثلاً من دَوَال[1] النسبة، فهو اسم لا معنى له خارج التركيب الذي يربطه بصلة ، أو حشو كما يسميها سيبويه أحياناً فيتم بذلك اسماً دالاً كما يوضح سيبويه الذي يوضح أيضاً ، أن تلك الصلة ، أو الحشو وظيفة نحوية دلالية لا يقوم بها الاسم المفرد ، لذا تراه ينصُّ على أنَّه : ((لا تحسن الأسماء ههنا، ولا تكثر في الكلام ، لو قلت : مررت بمن فاضلٌ ، أو الذي صالحٌ كان قبيحاً[2])). ولهذا يقول أيضاً : ((لا يكاد عربي يقول الذي أَفضَلُ فاضرب ، واضرب من أَفْضَلُ حتى يدخل هو ، ولا يقول هاتِ ما أحسنُ حتى يقول : ما هو أحْسَنُ[3])) . فصلة الاسم الموصول كما يوضِّح سيبويه لا تكون اسماً مفرداً ، بل تكون تركيباً تربط بين مكوناته علاقة

(١) – دوال النسبة هي قسيمة دوال الماهية عند بعض الدارسين ، أما دوال الماهية هذه ، فهي الكلمات التي تحتفظ بمدلولها ، وبصورتها الذهنية سواء أكانت جزءاً من تركيب ، أم لم تكن كحجر وجبل ، وأما دوال النسبة فهي الكلمات التي لا تحتفظ بدلالتها أو تصوراتها الذهنية إلا وهي مركبة . انظر : اللغة لفندريس :١٠٥-١١٢ والبحث النحوي عند الأصوليين : ٦٥ ، ١٧٦ ، ١٩٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ . ويتضح كون الاسم الموصول من دوال النسبة عند سيبويه في حديثه عن (ما) و (من) حيث قال : ((إنما يذكران لحشوهما ، أو لوصفهما ، ولم يُرَد بهما خِلْوين شيءٌ ، وليس لهما بغير حَشْوٍ ، أو وصف مَعْنىً)) . الكتاب : ١٠٦/٢ ، وانظر : ٨٧/١ ، ١٢٨ .

(٢) – الكتاب : ٤٠٩/١

(٣) – الكتاب : ٣٩٩/٢-٤٠٠

إسنادية تؤول به إلى التركيب الجملي ، ولتصوِّره هذه الوظيفة النحوية الدلالية مقصورة[١] على هذا التركيب يبادر إلى تقدير محذوف يُضاف إلى ظاهر الكلام الواقع صلة ليكتمل تركيباً جملياً ، كما في حديثه عن (ما) و (من) نكرتين موصوفتين ولو بالاسم المفرد ، ومعرفتين موصولتين ، أو محشوتين .

يقول سيبويه : ((إِن أردت الحشو قلت : مررت بمن صالحٌ ، فيصير صالحٌ خبراً لشيء مضمر ، كأنك قلت : مررت بمن هو صالح ، و الحشو لا يكون لـــ (من) و (ما) إلا وهما معرفة ، وذلك من قبل أَنَّ الحشو إذا صار فيهما أشبها الذي ، فكما أن الذي لا يكون إلا معرفةً لا يكون (ما) و (من) إذا كان الذي بعدهما حشواً ، وهو الصلة إلا معرفة [٢])) . ففحوى هذا النص عند سيبويه أن صلة الاسم الموصول وظيفة نحوية دلالية لا يقوم بها الاسم المفرد ، بل المركب الإسنادي الجملي ، فإذا افتقر ظاهر النص إلى أحد طرفي الإسناد كالمبتدأ هنا بادر سيبويه إلى تقديره مُصْدِراً في ذلك عن وعي عملي لبنية التركيب الإسنادي الجملي ولوظائف خاصة بهذا التركيب ، وهذا واضح بجلاء في مفاضلته بين (من) الموصولة و(من) الموصوفة حيث قال : ((اعلم أَن كفى بنا فضلاً على من غيرُنا[٣] أجود وفيه ضعف إلا أن يكون فيه (هو) ، لأن هو بعض الصلة ، وهو نحـــو مررت بأيهم أفضلُ ، كما قـــرأ بعض الناس هذه الآية [٤] تماماً على الذي أحسنُ [٥])) .

---

(١) – أجاز بعضهم أن يستغنى عن جملة الصلة باسم معرفة ، يصف الاسم الموصول . انظر : الهمع : ٨٦/١ وإعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٣٢ .

(٢) – الكتاب : ١٠٧/٢

(٣) – يشير سيبويه بذلك إلى إحدى روايتي قول كعب بن مالك :

فكفى بنا فَضْلاً على مَنْ غيْرُنا حُـــبُّ النبـــي محمد إيَّانـــا

والرواية الثانية : بجر (غيرنا) . انظر : الكتاب : ١٠٥/١-١٠٧ ، وخزانة الأدب للبغدادي : ١٢٠/٦ .

(٤)– الأنعام ١٥٤/٦ . وهذه قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق ، والحسن ، والأعمش . انظر : البحر المحيط لأبي حيان : ٢٥٥/٤ .

(٥)– الكتاب : ١٠٧/٢-١٠٨

ومما نحن بصدد الحديث عنه استكمال سيبويه للتركيب الإسنادي الجملي الواقع فعلاً للشرط بتقدير الخبر، فالتركيب الشرطي كما هو معروف مكوَّن من فعل الشرط وجوابه اللذين يربط بينهما أداة ، والفعل والجواب وظيفتان لا يقوم بكل منهما إلا تركيب إسنادي جملي ، فإذا افتقد في أحدهما أحد طرفي الإسناد بادر سيبويه إلى تقديره ، فيقول : ((هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ... وكأنَّ المبني عليه (الخبر) الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان[١])) .

وقد يتجلَّى تفكير سيبويه في الجملة وتصوره لركنيها الأساسين في نَصِّه على ما يجب أن يكون عليه التركيب الإسنادي الجملي ، وحرصه على تقدير ما لم يُصَرَّح به في ظاهر النص فقد نصَّ[٢] على أن الأحرف المشبهة بالفعل إنَّما تدخل على ركنين متلازمين عضوياً وبنوياً لأن أصلهما مبتدأ وخبر ، ولهذا نراه يحرص على تقدير ما لم يصرح به من هذين الركنين ، فيقول: ((هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرّاً لها ، أو موضعاً لو أظهرته ... وذلك قولك : إن مالاً ، وإنَّ ولداً وإن عَدَداً ، أي إنَّ لهم مالاً، فالذي أضمرت لهم[٣])) .

وقد يكون تقدير سيبويه لأحد طرفي الإسناد بغرض تكوين مركب إسنادي جملي إضافي ومستقل ، لأن الركن الإسنادي المذكور لا يصلح في أصول سيبويه أن يكون طرفاً إسنادياً في الظاهر ، فهو لا يجيز أن يقال : زيد

---

(١)– الكتاب : ١٢٩/٢

(٢) – انظر الكتاب : ٣٦٨/٢

(٣) – الكتاب : ١٤١/٢

فمنطلق بزيادة الفاء في خبر المبتدأ بلا[١] قيد ، وإذا ما سمع ما يوحي ظاهره بذلك بنى تركيباً إسنادياً جملياً إضافياً لجعل الكلام متفقاً والأصول عنده . قال : « لو قلت: زيدٌ فمنطلق لم يستقم ، وقد يحسن ويستقيم أن تقول عبدُ الله فاضربه إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر ، فأما في المظهر فقولك : هذا زيدٌ فاضربه ، وإن شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلالُ والله فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال ، ثم جئت بالأمر ... ومن ذلك قول الشاعر[٢] :

وقائلةٍ خولان فانْكِحْ فتاتهم ... وأكرومة الحيين خلوكما هيا

هكذا سمع من العرب تنشده[٣] » .

وغني عن البيان أَن حرص سيبويه على تقدير ما لم يذكر من أحد طرفي التركيب الإسنادي الجملي في هذه التأويلات يصدر عن وعيه للعلاقات التركيبية الناظمة لبنية التركيب الإسنادي الجملي، مما يؤنس بأنَّ هذه الممارسات الإجرائية التأويلية مظهر عملي من مظاهر التفكير في الجملة عنده ، ففي هذا التأويل توصيف عملي لطرفي الإسناد الأساسين اللذين يتكون منهما التركيب الجملي ، وذلك كالذي نجده في قول سيبويه : « سمعنا بعض العرب الموثوق به يُقَال له: كيف أصبحت؟ فيقول : حَمْدُ الله ، وثناءٌ عليه . كأنَّه يحمل على مضمر في نيته[٤] هذا المظهر كأنه يقول أمري وشأني حمـدُ الله وثناءٌ عليه[٥] » .

(١) – يجيز ذلك إذا كان المبتدأ فيه معنى العموم والشرط قال : « إنَّما جاز ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم فيه معنى الجزاء ، فتدخل الفاء في خبره كما دخلت في خبر الجزاء » الكتاب : ١/١٣٩-١٤٠ . وانظر : ٣/١٠٢ .

(٢) – صاحب البيت الشاهد مجهول . انظر الكتاب : ١/١٣٩ ، وخزانة البغدادي : ١/٤٥٥-٤٥٧ .

(٣) – الكتاب : ١/١٣٨-١٣٩ .

(٤) – يريد أن الخبر في هذه الحال هو المبتدأ في المعنى ، وقد ترددت عنده هذه العبارة غير مرة . انظر الكتاب : ١/٢٧٠-٢٧١ ، ٢٩٥ ، ٢/١٢٦-١٢٧ .

(٥) – الكتاب : ١/٣١٩-٣٢٠

وقد يحرص سيبويه على توصيف ركني الإسناد الجملي مع وجودهما في النص ، ولكن أَحدهما مصدر يحتاج إلى تأويل يوضحه ، فيسعى سيبويه إلى ذلك كقوله : ((تقول : أزيدٌ أَن يضربه عمرو أمثل ؟ أم بشر ، كأَنَّه قال : أَزيدٌ ضرب عمرو إياه أمثل أم بشر ، فالمصدر مبتدأ وأمثل مبني عليه[١])) .

وقد يجد سيبويه نفسه أمام تركيب مخبرٍ ، أو مفيدٍ فائدة تامة ، ولكنه لا يجد في النص طرفي الإسناد ، فيبادر إلى تقديرهما معاً ، لأن الكلام المخبر المفيد أقل ما يمكن أن يكون عليه الركنان الرئيسيان المسند، والمسند إليه ، فإِذا افتقد أحدهما قدره سيبويه كما لاحظنا ، وإِذا فقدا من النص معاً قدَّرهما معاً كما في حديثه عن قوله تعالى : فإِمَّا مناً بَعْدُ ، وإِمَّا فداء[٢] حيث قال : ((إِنَّما انتصب على فإِمَّا تمنون مناً ، وإِمَّا تفدون فداءً[٣])) .

وبعد ففي ما تقدَّم من تأويلات يتضح أَن سيبويه يصدر في تأويلاته هذه عن وعي للعلاقات التركيبية الناظمة لبنية التركيب الإسنادي الجملي في اللغة العربية ، مما يؤنس بأن هذه الممارسات التأويلية مظهر عملي من مظاهر التفكير في الجملة عنده ، ذلك أَن هذا التأويل محكوم بتصور سيبويه للأحكام الناظمة للتركيب الإسنادي الجملي ، فقد لاحظنا في تأويلاته السابقة ما يوحي بقوله العملي بتلازم عضوي بين طرفي الإسناد في التركيب الإسنادي الجملي ، كما لاحظنا حرصه على توصيف هذين الطرفين ، وقد تجلى ذلك بتسميته لهما في تحليل التراكيب ، وبتقدير ما ليس مصرَّحاً به منهما مصدراً في ذلك كله عن وعي بالتركيب الجملي بنيةً ووظيفةً ، وواصفاً عناصر الجملة الأساسية في اللغة العربية ، وإِن لم يعرض لدراسة هذه الجملة بالتفصيل[٤] .

---

(١) – الكتاب : ١٣١/١

(٢) – سورة محمد : ٤/٤٧

(٣) – الكتاب : ٣٣٦/١

(٤) – انظر : الجملة النحوية : ٤٢

• الجملة عند سيبويه بين الاستقلال والإسناد :

يلاحظ المتتبع للكتاب أنَّ سيبويه لا يراعي في التركيب الذي سُمِّي فيما بعد جملة ، فكرة الإسناد فحسب ، بل يراعي فكرة الاستقلال الدلالي والتركيبي، والحقيقة أن مراعاة فكرة الاستقلال هذه عُرفت في الدرس اللغوي قبل سيبويه وبعده فهذا ديونسيوس تراكيس عالم الإسكندرية في القرن الأول قبل الميلاد يرى أَن الجملة نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامةً[١] ، وقريب من ذلك تعريف أوتوجسبرسن من اللغويين المحدثين في الغرب للجملة بأنها قول بشري تام ، ومستقل بنفسه[٢] .

أما سيبويه فيلفت انتباه دارسه أَنَّه كثيراً [٣] ما يكون لفكرة الاستغناء الدلالي والاستقلال التركيبي الأثر الأهم في توصيفه للتركيب الإسنادي الجملي، أو في الحكم على هذا التركيب أو على أحد ركنيه الأساسين مما يحمل على القول بغير قليلٍ من الثقة بأن التركيب الإسنادي الجملي يقوم عند سيبويه على الإسناد والاستقلال والتكامل العضوي ، لذلك نراه يصف ما يساوي جملةً بالكلام المستغني نحو ما جاء في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **وآخر دَعْواهم أَن الحمدُ لله رب العالمين**[٤] ﴾ فقد رفض أن تكون (أن) في هذه الآية تفسيرية ، وعَلَّل رفضه هذا بقوله :((ولا تكون أي ، لأن (أي) إنما تجيء بعد كلام مستغنٍ[٥])).

يريد أنَّ (أَن) في هذه الآية الكريمة لا تحتمل أن تكون تفسيرية ، لأن (أن) التي تكون بمعنى (أي) التفسيرية لا تكون إلا بعد جملة تامة[٦] ، وهو ما

---

(١) – انظر : مدخل إلى دراسة الجملة العربية :١٢
(٢) – المرجع نفسه . وانظر : نظام الجملة في شعر المعلقات ١٢–١٦ .
(٣) – انظر الكتاب : ٤٥/١–٤٦ ، ١٤٩ ، ٤٠٤ ، ٤١٧ ، ١٣/٢ ، ٨٨–٨٩ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ٢٨١ ، ٣٠٩ ، ٣٦٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٩ ، ١٤/٣ ، ١٦٣ ، ١٧٢ .
(٤) – يونس :١٠/١٠
(٥) – الكتاب : ١٦٣/٣ . وانظر : شرح المفصَّل : ١٤٢/٨ .
(٦) – انظر : شرح المفصَّل : ١٤١/٨–١٤٢ .

سَمَّاه سيبويه كلاماً مستغنياً ، ومما وصفه بالاستغناء جملة (اردد) من قول ابن عَنَمة الضبي[١] .

اردد حمارك لا تنزع سويته إذن يُرَدَّ وقيد العَيْر مكروبُ

فقد رفض أن يكون الفعل (يردَّ) مجزوماً بجواب الطلب وعَلَّل ذلك بأن هذا الفعل منقطع من الكلام الأول – وهو جملة اردد – ولأن هذا الكلام الأول كلامٌ مستغن[٢].

ومما وصف فيه سيبويه التركيب الذي يساوي جملة بأنه كلام مستغن حديثه عن قولهم : أعمرو عندك أم زيدٌ . قال : ((وذلك أنه حين قال : أعمرو عندك فقد ظن أنَّه عنده ، ثم أدركه ذلك الظن في زيد بعد أَن استغنى كلامه[٣])). يريد بعد أن استغنت جملة (أعمرو عندك ؟) معنىً ومبنىً . وينص سيبويه على أن (الفعل يستغني بالفاعل[٤]). كما ينص على أن المبتدأ والخبر يستغني كل منهما بالآخر(فكل واحد منهما لا يستغني عن صاحبه ، فلما جُمِعا استغنى عليهما السكوت[٥]) . فواضح من كل هذه النقول أن مراعاة فكرة الاستقلال الدلالي والتركيبي مما يقوم عليه التركيب الإسنادي الجملي عند سيبويه ، ولأن الأمر كذلك نجد أن فكرة الاستغناء هي الفيصل في الحكم على عمدية العنصر وعدم عمديته في التركيب اللغوي عند سيبويه ، وهذا جلي في تحليله لقولهم : إنَّ لك زيداً واقف ، وإِنَّ بك زيداً مأخوذ حيث قال : ((إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن (بك) و(لك) مستقرين لعبد الله ، ولا موضعين ألا ترى أَنَّ السكوت لا يستغني على زيد ، إذا قلت : لك زيدٌ ، وأنت تريد الوقوف[٦]))

---

(١) – انظر : الكتاب : ١٤/٣ ، وخزانة الأدب : ٤٦٢/٨–٤٦٥ .
(٢) – انظر : الكتاب : ١٤/٣
(٣) – الكتاب : ١٧٢/٣
(٤) – الكتاب : ٣٨٢/٢
(٥) – الكتاب : ١٢٨/٢
(٦) – الكتاب : ١٣٢/٢

فسيبويه هنا يستدل على عمدية (واقف) و(مأخوذ) في هاتين الجملتين بكون كل منهما المسند الذي لا يستغني عنه التركيب ، أما شبها الجملة (لك) و(بك) فلغو ويمكن الاستغناء عنهما مع بقاء التركيبين صحيحين مبنىً ومعنىً ، وهذا خلاف أمر شبه الجملة (فيها) من قولهم: إنَّ زيداً فيها قائماً . قال : ((ألا ترى أنك لو قلت : فيها عبد الله حسن السكوت ، وكان كلامـــاً مستقيماً ... لأنَّ (فيها) لما صارت مستقرّاً لزيد يَسْتغني به السكوت وقع موقع الأسماء ... فَصَار قولك فيها كقولك : استقرَّ عبد الله ثم أردت أن تخبـــر على أية حال استقرَّ هنـــا ، فقلت قائماً [(١)])) .

وبعد فلعله اتضح أنَّ فكرة الاستغناء[(٢)] الدلالي والتركيبي كانت عند سيبويه مراعاة في تصوره للتركيب الإسنادي المسمَّى فيما بعد جملة ، فقد لوحظ في هذه الفقرة أن فكرة الاستغناء الدلالي والتركيبي كانت ذات أثر واضح في تحليل سيبويه، وفي توصيفه للتراكيب النحوية الإسنادية المسمّاة جملةً كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، كما كانت فكرة الاستغناء عن العنصر، أو به في التركيب اللغوي هي الفيصل في القول بعمديته في هذا التركيب ، أو عدم عمديته .

- **أنواع الجملة عند سيبويه :**

للجملة العربية عند النحاة أربعة أنواع [(٣)] ، نوعان متفق عليهما ، ونوعان مختلف فيهما، أما المتفق عليهما فهما الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية،

---

(١) – الكتاب : ٨٩/٢ ، وانظر الكتاب : ١٢٥/٢

(٢) – لم تطمئن إلى ذلك الفرنسية أولركه موزل لأسباب منها أن سيبويه يسمي جملة الشرط كلاماً ومع ذلك ينبه على أن الجواب لا غنى للشرط عنه . انظر : نظام الجملة في شعر المعلقات ١٨-١٩ .

(٣) – انظر : المسائل العسكرية : ١٠٤ – ١٠٨ ، ١٢٢ – ١٢٣ ، والمفصّل : ٢٤، وشرح المفصل :٨٨/١-٨٩ ، ومغني اللبيب : ٤٢٥ -٤٢١ ، وشرح قواعد الإعراب : ٧١-٧٤ ، والجملة العربية ، دراســة لغوية نحوية : ١٤٩-١٥١ . وإعــراب ==

وأما المختلف فيهما فهما الظرفية ، والشرطية، وسيقتصر حديثنا هنا على الجملة الاسمية والفعلية ،والظرفية ، لأن سيبويه مَيَّز عملياً بين الاسمية والفعلية وإن لم يستعمل مصطلح الجملة ، كما أنَّه لم يتعرَّض نظرياً إلى اسميتها أو فعليتها . وأما الظرفية فمسوغ حديثنا عنها في هذه الفقرة هو أن لدى سيبويه ما قد يوهم بإشارته إليها ، وأما الجملة الشرطية بمفهوم القائلين بها فليس لدى سيبويه إشارة إليها ، على أنَّ ذلك لا يعني عَدم تعرض سيبويه لما يُسَمَّى بالتركيب الشرطي ، أو بأسلوب الشرط .

ومن المسلم به أَن سيبويه لم يتعرض لدراسة الجملة تفصيلاً ، ولكنه وصَّف ما قام عليه مفهوم الجملة في النحو العربي بغض النظر عن خلافهم في تسمية هذا المفهوم جملةً عند بعضهم ، وكلاماً عند بعضهم الآخر ، فسيبويه لم يتحدَّث نظرياً عن أنواع الجملة العربية من حيث الاسمية والفعلية ، وغير ذلك ، ولكن لديه ما يوحي بتمييزه بين الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية شكلاً ، ووظيفة نحوية ، ووظيفة دلاليةً ، ووظيفة أسلوبية ، والجدير بالذكر أن المعوَّل عليه في تفريق النحاة[1] بين الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية إنَّما هو صدرها ،

== الجمل وأشباه الجمل : ١٤-١٦، وللمحدثين تقسيمات أخرى للجملة، ومن أشهرها (الجملة الوصفية) والمراد بذلك التركيب الذي يبتدئ بوصف يقع مسنداً ، بعده مسند إليه مرفوع سواء أكان الرفع على الفاعلية ، == == وذلك بعد صفة الفاعل والمبالغة ، والصفة المشبهة ، وصفة التفضيل ، أو على النيابة عن الفاعل ، وذلك بعد صفة المفعول بوجه خاص . انظر : الجملة الوصفية في النحو العربي ص ١٦- للدكتور شعبان صلاح وقد قال بهذه الجملة أيضاً الدكتور تمام حسان في كتابه (الأصول دراسة ابستيمولوجية) ص ٢٤٧ ، والدكتور محمود نحلة في كتابه (نظام الجملة في شعر المعلقات ص ٢٣ ، كما قال الدكتور نحلة في الكتاب نفسه ص ٨٥ بالجملة البسيطة ، و ص ١٩١ بالجملة الجملية .

(١) – انظر : المصادر السابقة .

فإن كان صدرها اسماً ، فهي اسمية ، وذلك نحو : زيدٌ قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان ، وإنْ كان صدرها فعلاً ، فهي فعلية ، وذلك نحو : قام زيدٌ ، وضُرِب اللص ، وكان زيدٌ قائماً ، ويُذكر أنَّ هذا التفريق بين الجملتين الاسمية والفعلية كان حاضراً في وعي سيبويه مما يوحي أن التركيب الإسنادي الاسمي، والتركيب الإسنادي الفعلي تركيبـان غـير متجانسـين عنده ، أو هما شكلان مختلفان ، ففي حديثه عن ضوابط العطف على كل من الجملتين (زيدٌ ضربني) و(ضربني زيدٌ) استحسن أن يُعْطَفَ على الأول جملة اسمية مجانسة لصدرها، لأن صدرها (زيدٌ) وهو مبتدأ ، فقال : ((وتقول : زيدٌ ضربني ، وعمرو مررت بـه ، إن حملتـه على (زيدٌ) فهو مرفوع لأنـه مبتدأ ، والفعل مبني عليه[(١)])) . أمـا قولهم : (ضربني زيدٌ) ، فكان الوجه عند سيبويه أن يعطف عليه بالنصب ، فيقال : ضربني زيدٌ ، وعمراً مررت به ، لأنه مركب إسنادي فعلي الصدر ، و (زيدٌ) فيه مرفوع على الفاعلية ، وليس مبتدأ .

قال سيبويه : ((فإن قلت : ضربني زيدٌ ، وعمراً مررت به ، فالوجه النصب ، لأنَّ زيداً ليس مبنياً عليه الفعل مبتدأ ، وإنَّما هو ههنا بمنزلة التاء من ضربته[(٢)])) .

ففي هذا النقل إدراك عملي لدى سيبويه للفرق بين مركب إسنادي اسمي الصدر ، وبين مركب إسنادي فعلي الصدر ، وقد لاحظنا ما ترتب على هذا التفريق من استحسان الرجل لعطف الجملة الاسمية على الضرب الأول مجانسة لصدره الاسمي ، كما لاحظنا وجاهة عطف الجملة الفعلية على الضرب الثاني مجانسة لصدره الفعلي ، مما يوحي أنَّ سيبويه فَرّق في البنية والشكل بين الجملة الاسمية ، وبين الجملة الفعلية .

---

(١) – الكتاب : ٩٢/١
(٢) – الكتاب : ٩٢/١

على أن تفريق الرجل بين المركب الإسنادي الاسمي ونظيره الفعلي لا يقتصر على الشكل والبنية فقط ، بل فَرَّق بينهما في الوظيفة النحوية ، فقد نَصَّ على أَنَّ بعض هذه الوظائف مشترك بينهما ، وأنَّ بعضها الآخر خاصّ بنوع دون آخر ، ومن هذا المشترك إِضافة الزمان الدال على الماضي إليهما ، وفي ذلك يقول سيبويه : ((جملة هذا الباب أَن الزمان إذا كان ماضياً أضيْف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر[(١)])) .

ومن الوظائف النحوية الخاصة بالجملة الفعلية كما يفهم من كلامه خبر بعض الأفعال الناقص كـ (جَعَل ، وأخذ) قال : ((جعل يقول : لا تذكر الاسم ههنا ، ومثله أخذ يقول ، فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في (كان) إذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب ، بمنزلته ثمة[(٢)])) .

ومن الوظائف المنوطة بالجملة الاسمية أن تدخل عليها[(٣)](إِذا) الفجائية قال سيبويه :((ولـ (إِذا) موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه ، تقول : نظرتُ فإِذا زيدٌ يضربه عمرو، لأنك لو قلت : نظرت فإذا زيدٌ يذهب لحسن[(٤)])).

ومن معالم إدراك سيبويه لاختلاف الجملة الاسمية عن الفعلية من حيث الوظيفة الأسلوبية بيانه أنَّ بعض الأساليب يُعَبَّر عنه بكلتا الجملتين كأسلوب الخبر والاستفهام ، وبعضها لا يعبر عنه إلا بالجملة الفعلية كالأمر والنهي، وقد وضح ذلك لدى حديثه عن نصب المصدر (بالفعل المتروك إظهاره لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل[(٥)]) . وذلك نحو ما أنت إلا سيراً ،

---

(١) – الكتاب : ١١٩/٣

(٢) – الكتاب : ١١/٣

(٣) – لا تدخل (إذا) الفجائية عند جمهور النحاة إلا على الجملة الاسمية . انظر : مغني اللبيب :٩٢ ، وأوضح المسالك : ٥/٢ ، ١١ ، والجنى الداني : ٣٧٣

(٤) – الكتاب : الكتاب : ١٠٧/١

(٥) – الكتاب : ٣٣٥/١

وهل أنت إلا سيراً ، فقد بَيَّن أن إضمار الفعل هنا إنما كان في الاستفهام والخبر ، لأنه يُعَبَّر عن هذين الأسلوبين بالجملة الفعلية والاسمية بخلاف الأمر والنهي اللذين لا يكونان إلا بالجملة الفعلية ، وهو ما يفهم من تعليله حذف الفعل العامل في المصدر في هذه الحالة ، قائلاً بأن هذا الحذف (صار في الاستفهام والخبر بمنزلته في الأمر والنهي لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما ، وإن كان الأمر والنهي أقوى لأنهما لا يكونان بغير فعل[1]) . وفي ذلك ما فيه من الإيحاء بإدراك سيبويه لاختلاف التركيب الإسنادي الفعلي عن نظيره الاسمي من حيث الوظيفة الأسلوبية ، فبعض الأساليب كما اتضح مشترك بينهما كالاستفهام ، والخبر ، وبعضها خاص بالتركيب الإسنادي الفعلي كالأمر والنهي .

ومن معالم إدراك سيبويه لاختلاف التركيب الإسنادي الاسمي عن نظيره الفعلي من حيث الوظيفة الدلالية توضيحه ما فَصَّل القول فيه عبد القاهر الجرجاني[2] فيما بعد من أَنَّ الجملة الفعلية تدل على الحدوث ، والتجدُّد والمزاولة والمعالجة ، وأَنَّ الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبات ، فقد بَيَّن سيبويه هذه القضية بوضوح جليٍّ في حديثه عن نحو قولهم : مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ بلبل ، بنصب المصدر (صوت بلبل) على تقدير جملة فعلية جديدة ، وبرفعه وإبقاءِ التركيب جملة اسمية واحدة قال :((هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبَّه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار .. فإِنَّما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت[3])) . وقال في السياق نفسه (وإن شئت نصبت ، فقلت : له علمٌ علمَ

(١) – الكتاب : ٣٣٥/١

(٢) – انظر : دلائل الإعجاز: ١٣٢ – ١٣٦ ، ووضع الأسماء والأفعال في غير مواضعها : ٢٦–٢٧ مجلة الدراسات اللغوية – المجلد الخامس – العدد الرابع

(٣) – الكتاب : ٣٥٥/١-٣٥٦

الفقهاء ، وكأنك مررت به في حال تفقُّه ، كأنه لم يستكمل أن يقال له عالم[١])).
فسيبويه يبيِّن كما هو واضِحٌ أنَّ نصب المصدر الثاني في هذا التركيب إنما هو بفعل مقدر يمثل جملة فعلية جديدة دالةً على تجدد الحدث ، ومزاولته في الحال منبهاً في الوقت نفسه على أنَّ رفع هذا المصدر يبقي التركيب جملة اسمية وحيدة دالةً على الثبات والدوام اللذين يُعْهدان في الخصال والصفات الخلقية والخلقية المستقرة في الإنسان ، يقول سيبويه : ((هذا باب ما يختار فيه الرفع ، وذلك قولك : له علمٌ علمُ الفقهاء ، وله رأيٌ رأي الأصلاء ، وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خِصال تذكرها في الرجل ، كالحلم والعلم والفضل ، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجلٍ في حال تعلُّم ولا تفهم،ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضلٍ فيه،وأن تجعل ذلك خصلةً قد استكملها كقولك: له حسب حَسَبُ الصالحين ؛ لأَنَّ هذه الأشياء ، وما يشبهها صارت تحليةً عند الناس ، وعلامات [٢])) .

فسيبويه يوضِّح بجلاء لا غموض فيه أن الجملة الاسمية يُعبّر بها عَمَّا هو ثابت في الخلق أو الخلق ، أما الجملة الفعلية فتعبر عن المفاهيم الحادثة المتجددة والمزاولة يقول : ((وإنَّما فُرّق بينه (يريد العلم) وبين الصوت لأَنّ الصوت علاج، وأَنَّ العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل ، ويدلك على ذلك قولهم : له شرف ، وله دين ، وله فهم ، ولو أراد أنَّه يُدْخِلُ نفسَه في الدين ، ولم يستكمل أن يقال : له دين لقالوا : يتديَّن ، وليس بذلك ، ويتشرَّف ، وليس له شرف ، ويتفهَّم ، وليس له فهم[٣])) .

وبعد فهذا إدراك عملي علمي عميق من سيبويه لاختلاف الوظيفة الدلالية للتركيب الإسنادي الفعلي عن وظيفة نظيره الاسمي يتمثل بأنَّ الجملة الفعلية تدل على حدوث المعنى ، وتجدده ، ومزاولته ، مما يجعل هذا التركيب مناسباً للتعبير

---

(١) – الكتاب : ٣٦٢/١

(٢) – الكتاب : ٣٦١/١-٣٦٢

(٣) – الكتاب : ٣٦٢/١

عن المعاني المتصفة بهذه الصفات ، أمـــا التركيب الإسنادي الاسمي ، فيدل على ثبات ما يعبَّر به عنه ، ودوامه في الموصوف به ، ومما لا شك فيه أنَّ صنيع سيبويه هذا تحليل نحوي قائم على بعد بلاغي عميق يجعل الرجل جديراً بالمكانة التي وضعه فيها المعنيون[١] في بيان أثر النحاة في البحث البلاغي .

وبما تقدَّم يكون قد اتضح أنَّ سيبويه لم يتحدَّث نظرياً عن أنواع الجملة من حيث الاسمية والفعلية وغير ذلك ، ولكن لديه ما يوحي بتمييزه بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية شكلاً ووظيفة نحوية ، ووظيفة أسلوبية ووظيفة دلالية ، فلديه ما يفيد بعدم تجانس الجملتين الاسمية والفعلية كما لاحظنا ، فقد أوحى باسمية صدر التركيب الإسنادي الاسمي ، كما أوحى بفعلية صدر التركيب الإسنادي الفعلي ، ومعلوم أن هذه النقطة هي أس تفريق النحاة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية يُضَاف إلى ذلك أنَّ سيبويه مَيَّز بين وظائف نحوية تقوم بها الجملة الفعلية ونظيرتها الاسمية ، وبين وظائف تقوم بها إحداهما دون نظيرتها. كما وضح أنَّ الجملة الفعلية تفيد التجدُّد والحدوث والمعالجة ، في حين تعبر الاسمية عن ثبوت المعاني ودوامها فيما تنسبها إليه . وإذا كان الأمر كذلك تأكد تمييز سيبويه بين المركب الإسنادي الفعلي ونظيره الاسمي شكلاً ووظيفةً ، لذا ليس من المغالاة القول بأن الرجل قال بوجود النوعين اللذين أجمع عليهما النحاة في تقسيمهم الجملة العربية ، وهما الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية .

أما الجملة الظرفية عند القائلين[٢] بها فهي الجملة المصدرة بظرف ، أو جار ومجرور، نحو(أعندك زيدٌ) و (أفي الدار زيد) إذا قَدَّرنا زيداً فاعلاً بالظرف ، والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه

(١) – انظر : أثر النحاة في البحث البلاغي : ١٢٨-١٣١ .

(٢) – انظر : مغني اللبيب : ٤٢٠-٤٢١ ، وشرح قواعد الإعراب :٧٤ ، والمسائل العَسْكرية : ١٠٥-١٠٨ ، والجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية :١٤٩-١٥٠ ، وإعراب الجمل ، وأشباه الجمل : ١٦-١٧

بهما ، ومثّل الزمخشري وغيره[١] للجملة الظرفية بعبارة (في الدار) من قولنا : زيد في الدار، وهو مبني على أنَّ الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده، وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه كما يقول ابن هشام[٢].

ولدى سيبويه ما قد يوهم [٣] بقوله بالجملة الظرفية بالمفهوم المشهور نسبته إلى غير الزمخشري ، وهو ما يمكن أن يفهم من عنوان لأحد أبواب كتابه قال فيه : ((هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ، ويسدُّ مَسَدّه ، لأنه مُسْتَقَرٌّ لما بعده ، وموضع[٤])) . ثم مَثّل لما في هذا العنوان بقوله : ((وذلك قولك : فيها عبد الله ، ومثله ثم زيد ، وههنا عمرو ، وأين زيدٌ [٥])) . ففي هذا العنوان وما مُثّل له به ما يوحي بأن الظرف المتقدِّم عند سيبويه في نحو (فيها عبد الله) و (عندك زيدٌ) يقوم مقام المبتدأ ، ويرفع ما بعده ، مما يفضي إلى ما سُمِّي فيما بعدُ بالجملة الظرفية ، ويشجِّع على فهم كلام سيبويه هــذا الفهم مقارنته بين قولهم : ((إِنَّ زيداً فيها قائماً ، وبين قولهم : هذا عبد الله بقوله : إلا أنَّ فيها ههنا بمنزلة هذا في أنّه يستغني على ما بعده السكوت ، ويقع موقعه[٦])) .

فسيبويه فيْما تَقَدَّم ينصّ على أن الظرف المتقدِّم في مثل (فيها زيد) يقع موقع المبتدأ ، ويسدُّ مَسَدَّه ، ويغني غناءه ، وهذا ما قد يوحي بأن الرجل يعمل هذا الظرف إعمال المبتدأ ، فيرفع ما بعده كما يرفع المبتدأ خبره ، مما يحمل على الاعتقاد بأنَّ سيبويه يقول بوجود ما يُسمّى بالجملة الظرفية [٧] ، والراجح

---

(١) – انظر : المسائل العسكرية : ١٠٥ ، والمفصّل : ٢٤ ، وشرح المفصّل : ٨٨/١-٨٩ . وإعراب الجمل وأشباه الجمل : ١٧

(٢) – انظر : مغني اللبيب : ٤٢١

(٣) – انظر : نظرات في الجملة العربية /١٢٥/ .

(٤) – الكتاب : ١٢٨/٢

(٥) – الكتاب : ١٢٨

(٦) – الكتاب : ١٣٢/٢

(٧) – انظر : نظرات في الجملة العربية ١٢٥ .

خلاف ذلك ، ففهم ما نقلناه هنا عنه في ضوء معطيات سياقه، وفي ضوء التدليل على أن الظرف (فيها) ونحوه لا يعمل عنده في شيءٍ ، يحمل على الاعتقاد بأنَّ الجملة الظرفية لم تكن من أنواع الجملة في اللغة العربية عند سيبويه ، وفيما يلي توضيح ذلك :

١ – نَصَّ سيبويه على أن الاسم المرتبط بعلاقة إسناد مع الظرف في هذه الحالة إنما يكون مرفوعاً بالابتداء على أنَّه مبتدأ سواء أكان متقدّماً على هذا الظرف ، أم متأخراً عليه ، وهذا ما نَبَّه عليه في معرض حديثه عن نصب (قائماً) من قولهم : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً حيث قال:« هذا باب ما ينصب فيه الخبر ، لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء ، قدَّمته ، أو أخَّرْته ، وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً ، فعبد الله ارتفع بالابتداء[(١)]». فالاسم المرفوع المصحوب بالظرف عند سيبويه إذن مايزال اسماً مبتدأً مرفوعاً بالابتداء لا بشيءٍ غيره ، سواءٌ أتقدم على هذا الظرف أم تأخر .

٢ – نَصَّ سيبويه على أن الظرف في مثل (فيها عبد الله) لا يحدث الرفع في عبد الله ، فقد أجاز النصب في (قائماً) من قولهم فيها عبد الله قائماً كما أجاز الرفع بإلغاء الظرف (فيها) واستدل من هذا الإلغاء على أنَّ شبه الجملة لا تعمل الرفع أيضاً في عبد الله، لأنه لو كانت بمنزلة[(٢)] هذا لم تكن لتلغى[(٣)].

ويشير سيبويه إلى أن الظرف في هذه الحالة معمول للمرفوع الذي معه، وليس عاملاً فيه ، فيجعل (فيها) من قولهم : (إن فيها زيداً قائماً) بمنزلة (خلفك) من قولهم : زيد خلفك ، فيقول: « إِنَّما هي ظرف لا يعمل فيها (إِنَّ)

---

(١) – الكتاب : ٨٨/٢

(٢) – يريد في نحو : هذا عبد الله .

(٣) – الكتاب : ٩٠/٢

بمنزلة خلفك ، وإنَّما انتصب خلفك بالذي فيه[١] ›› . ويريد سيبويه بقوله هذا أن خلفك معمول منصوب عمل النصبَ فيه الاسم المبتدأ الذي حَلَّ فيه) ، وهذا ما فُهِم ، ويُفْهَمُ من قوله: ‹‹ هذا باب ما ينتصب من الأماكن ، والوقت ، وذاك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء ، وتكون فيها ، فانتصبت لأنه موقوع فيها ، ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها .. فالمكان قولك : هو خَلْفَك ، وهو قدَّامك ، وأمامك .. والعامل في خلف الذي هو موضع له ، والذي هو خبره[٢] ›› . فالذي يمكن أن يفهم من كلام سيبويه أن الظرف الداخل في علاقة إسنادية مع اسم مرفوع قبله إنما هو معمول لذلك الاسم وليس عاملاً فيها ، وهو ما استشكله السيرافي عند سيبويه ، فقال : ‹‹ في كلام سيبويه ما ظاهره ملتبس ، لأنه جعل ما قبل الظرف هو العامل ، فيجيء على هذا إذا قلت : هو خلفك ، أن يكون الناصب لـ (خلفك) هو زيد إذا قلت : زيدٌ خلفك[٣] ›› .

والجدير بالذكر أنَّه قد نُسِبَ إلى سيبويه ما استشكله السيرافي عنده ، وحاول فيما بَعْدُ أن ينأى به عنه ، فبعض النحاة يرى أنَّ المبتدأ هو الذي يعمل النصب في الظرف فيما نحن فيه ، وقد نسب القول بذلك في(الهمع[٤]) إلى سيبويه.

وبعد ، ففـــي ضوء ما تقدَّم نرجح أن الظرف في نحو (عندك زيدٌ) أو (زيدٌ في الدار) عند سيبويه معمول للاسم المرفوع الذي معه ، وليس عاملاً فيه ، وأن هذا الاسم المرفوع ما يزال مبتدأ عمل الابتداء فيه الرفع في حال تقدمه على الظرف ، وفي حال تأخره ، وهو ما يفهم من قول سيبويه : ‹‹ هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مَسَدَّه ، لأنه مستقر لما بعده ، وموضع ، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله.. وذلك قولك:

(١) – الكتاب : ١٣٢/٢

(٢) – الكتاب : ٤٠٦/١

(٣) – الكتاب : ٤٠٤/١

(٤) – انظر : الهمع : ٩٨/١

فيها عبد الله ، ومثله ثَمَّ زيد[١] » يريد أن الذي عمل الرفع فيما بعد الظرف في هذه الحالة حتى صار مبتدأ هو نفسه – أي الابتداء – الذي عمل فيه الرفع فصار مبتدأ عندما كان قبل الظرف. وبذلك يتضح ما نسبناه إلى سيبويه من أنَّ شبه الجملة المرتبطة بعلاقة إسنادية مع اسم مرفوع ، قبلها أو بعدها معمولة لذلك الاسم ، وليست عاملةً فيه ، وأَن هذا الاسم المرفوع اسم مبتدأ مرفوع بالابتداء في حال تقدمه على شبه الجملة ، وفي حال تأخره عنها ، وكل ذلك يرجح أن سيبويه لا يقول بما سُمِّي بالجملة الظرفية في اللغة العربية.

(١) – الكتاب : ١٢٨/٢

نتائج البحث

في نهاية المطاف يحسن أن يجمل البحث أبرز ما توصل إليه من نتائج موجزاً ذلك فيما يلي:

١ – لم يتحدث سيبويه حديثاً مباشراً عن الجملة مصطلحاً ، وأنواعاً وأحكاماً ومفهوماً ، ولكن هذا لا ينفي أنَّه يعي عملياً الجملة العربية ، وأركانها وبعض أقسامها .

٢ – تجلَّى تفكير سيبويه في الجملة في جانب من جوانبه بممارسات مصطلحية تمثلت باستخدامه كلمات حمَّل معظمها مفاهيم اصطلاحية متعددة ، ومنها مفاهيم أساسية في صياغة مفهوم الجملة العربية ، وهذه الممارسات تمثلت باستعماله المصطلحات التالية : ((المسند ، والمسند إليه ، والابتداء والمبتدأ ، والمبني على المبتدأ ، أي خبره ، والخبر والكلام ، والفعل والفاعل ، والمحدّث به والمحدَّث عنه .

٣ – استخدم سيبويه كلمة الجملة مفردة ، ومجموعة في ستة مواضع من كتابه بمعناها اللغوي ، ولم يستعملها بمعناها الاصطلاحي .

٤ – استعمل سيبويه مصطلحات المبتدأ و الخبر ، والفعل والفاعل بالمعاني الاصطلاحية المعهودة في الدرس النحوي مؤكداً التلازم العضوي بين طرفي الإسناد كالمبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر ، والفعل والفاعل .

٥ – في حديث سيبويه عن المسند والمسند إليه يتضح أن الإسناد عنده كما هو عند جمهور اللغويين قديماً وحديثاً هو أس التركيب الجملي ، واللافت في ذلك أنَّه خلافاً لخلفه من أئمة العربية سمَّى المبتدأ مسنداً ، وسمَّى الخبر مسنداً إليه .

٦ – يسَمِّي سيبويه في كثير من الأحيان خبر المبتدأ (المبني على المبتدأ) وقد أوضحت الدراسة أن هذه التسمية تمثل مظهراً من مظاهر قوله بنظرية العمل النحوي فكون الخبر مبنياً على المبتدأ يعني عنده أن المبتدأ هو الذي يعمل الرفع في الخبر .

٧ – استعمل سيبويه الابتداء بمعان متعددة ، منها كونه العامل المعنوي الذي يعمل الرفع في المبتدأ ، ومنه جعل الاسم مرفوعاً على أنه مبتدأ ، ومنها المبتدأ نفسه ، كما استعمل مصطلح الابتداء هذا بمعنى الاستئناف ، وانقطاع التركيب صناعياً عما قبله ، كما استعمله بمعنى التعليق في باب إعراب الجمل .

٨ – استعمل سيبويه مصطلح الخبر بمعنى الخبر النحوي كما استعمله بمعنى ثاني مفعولي الفعل الناصب لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، وبمعنى الحال ، كما استعمل الخبر قسيماً لأساليب إنشائية كالاستفهام والأمر والنهي .

٩ – استعمل سيبويه مصطلح الكلام بمعان متعددة ، وفي مقدمتها معنى الجملة بالمفهوم الاصطلاحي كما استعمل المصطلح بمعنى النثر واللغة ، وأداء اللغة ، والمفردة أو المفردات ، والتركيب اللغوي قصيراً أو طويلاً صحيحاً ، أو خاطئاً مشتملاً على الإسناد ، وغير مشتمل عليه .

١٠ – استعمل سيبويه مصطلح المحدَّث عنه ، بمعنى الفاعل ، كما استعمل مصطلح المحدَّث به بمعنى الفعل .

١١ – كانت فكرة الاستقلال الدلالي والتركيبي واضحة في توصيف سيبويه وتحليله للتركيب الإسنادي الجملي كما كانت هذه الفكرة هي الفيصل في الحكم بعمدية العنصر اللغوي في التركيب ، وعدم عمديته .

١٢ – أقر سيبويه عملياً بالنوعين المجمع عليهما في تقسيم الجملة العربية ، وهما الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فقد فَرَّق بينهما من حيث الجنس والشكل ،كما فَرَّق بينهما من حيث الوظيفة النحوية والدلالية والأسلوبية.

١٣ – لدى سيبويه ما يوهم بقوله بالجملة الظرفية ولكن دراسة ما يوهم بهذا الأمر في ضوء المعطيات تفضي إلى غير ذلك .

معالم التفكير في إعراب الجملة ودواعيه عند سيبويه

يلاحظ المتابع لجهود أئمة العربية أنّ عناية متقدميهم بدراسة الجملة وإعرابها ليست واضحة المعالم والماهية ، مما يعني ضرورة العناية بجهودهم في هذا المجال رصداً وتحليلاً وتقويماً ، وهذا البحث محاولة لاستكمال دراسة هذا الجانب عند سيبويه ، ذلك أن البحث السابق عني برصد معالم تفكير سيبويه في الجملة مفهوماً وأركاناً وأنواعاً ، أما هذا البحث فيتناول معالم تفكير هذا الرجل في إعراب الجملة ، ودواعيه ، وذلك وفق المخطط التالي :

١ – مدخل : يبيِّن مدى عناية متقدمي النحاة في الجملة ، وأثر نظرية العامل في ذلك .

٢ – مفهوم الإعراب المقصود في هذا البحث .

٣ – معالم التفكير في إعراب الجملة عند سيبويه .

٤ – دواعي إعراب الجملة عند سيبويه .

٥ – معالم لأصل الأصول في إعراب الجملة عند سيبويه

٦ – نتائج البحث

- **مدخل :**

غني عن التأكيد أنّ الجملة ركن أساسي في الظاهرة اللغوية ودراستها [١] ، ومع ذلك يلاحظ المعنيُّ أنّ أئمة العربية ولاسيما المتقدمين منهم لم يعنوا العناية الكافية والواضحة بالجملة ، لذا لم يشغلوا بهذا الموضوع حيِّزاً واضحاً من مصنفاتهم حتى القرن الثامن للهجرة [٢] .

والظاهر أنّ هيمنة [٣] فكرة العامل على الدرس النحوي منذ وقت مبكر مما حال دون عناية النحاة العناية الكافية والواضحة بالجملة ، ذلك أنّ أركان نظرية العامل الثلاثة ، العامل والعمل والمعمول ذوات طبيعة إفرادية [٤] في

---

(١) – انظر : (بناء الجملة العربية) ص /٢٥/ للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، و (المدخل إلى علم اللغة) / ١٨-٢٠/ للدكتور محمود فهمي حجازي ، و (نظرات في التراث اللغوي العربي) /٣١/ للدكتور عبد القادر المهيري .

(٢) – ممن عنوا بهذا الباب ، فأفردوا له مصنفات مستقلة ، أو شبه مستقلة : ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩ هـ) الذي صنَّف رسالة في جمل الإعراب ، و شهاب الدين الأصجي العنابي (٧٧٦ هـ) الذي صنَّف : رسالة (الحلل في الكلام على الجمل)، وابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) الذي كسر لموضوع الجملة الباب الثاني من كتابه (مغني اللبيب) .

(٣) – يرى غير واحد من الدارسين أن انشغال النحاة عن دراسة الجملة ناجم عن انشغالهم بنظرية العامل وأركانها المتمثلة في الأصل بالمفردات من اللغة ، وليس بالتراكيب . انظر مثلاً : (العلامة الإعرابية) /١٨١/ للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، و (الجملة الشرطية عند النحاة) / ١٨-١٩/ للدكتور إبراهيم شمسان ، و(النحو العربي ، نقد وتوجيه) / ٣٣-٣٤/ للدكتور مهدي المخزومي ،و(مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين)، و (الجملة والمحل الإعرابي) /٥٣ ، ١٨ ، ١٤٢ / . ونظرات في الجملة العربية ، / ٦ ، ٢١ / للدكتور كريم حسين ناصح الخالدي .

(٤) – انظر : (الجملة والمحل الإعرابي) / ٥٣ ، ٨٠ ، ١٤٢ ، ١٥٥ / .

الأصل ، وهو ما يمكن أن نلحظ بعض ملامحه لدى سيبويه رائد التصنيف النحوي عند العرب، فقد استهل كتابه بباب (علمُ ما الكلم في العربية) ثم تلا ذلك مباشرة بباب (مجاري أواخر الكلم في العربية) حيث بَيَّنَ أنّ أواخر الكلم تجري على ثمانية مجارٍ،(على النصب والجر ، والرفع والجزم ، والفتح والضم، والكسر والوقف[١]) . ثم بيَّن سيبويه أن بعض هذه المجاري عليها علامات مجلوبة بفعل العوامل ، وأن بعضها عليه علامات بناءٍ ليس وجودها في آخر الكلمة بفعل هذه العوامل ، وفي ذلك يقول : ((وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضَرْب واحد ، والجر والكسر فيه ضَرْب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضَرْب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب [٢])) .

وبعد ذلك يوضح سيبويه أن هذه الآثار الصوتية الإعرابية المتمثّلة بالرفع والجر والنصب ، والجزم والمجلوبة بفعل العامل إنما تكون لحروف الإعراب، وأن حروف الإعراب هذه إنما هي ((للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين [٣])) . وصنيع سيبويه هذا في مستهلّ كتابه يوحي أن ما سيجيءُ عنده من بعد في هذا الكتاب من تحليل نحوي إنما هو محكوم [٤] بأصول نظرية العامل التي تصطبغ أركانها كما أشرنا بصبغة الإفراد لا

(١) – الكتاب : ١٣/١

(٢) – المرجع السابق .

(٣) – المرجع السابق .

(٤) – هذا ما خلص إليه غير واحد من الدارسين كعلي النجدي ناصف ، وعبد الصبور شاهين ، ومحمود سليمان ياقوت وغيرهم . انظر : (مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين) : / ١٤٦-١٤٧/ .

التركيب، وإن كانت مرهونة بهذا التركيب ، فالعمل المتمثل عند سيبويه بالرفع والجر والنصب والجزم إنما يكون لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب هذه إنّما تكون للمعمولات التي يمثلها عند سيبويه نفسه أيضاً الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة للأسماء ، أما العوامل – كما هو معروف – فإما معنوية ، وإما لفظية تتمثل بالكلم المفرد ، لا بالجملة المركبة .

فهي إما فعل ، وإما حرف ، وإما اسم ، وإذا كانت نظرية العامل ذات الطبيعة الإفرادية في مكوناتها هي الأساس للتفكير النحوي منذ وقت مبكر صَحَّ لنا القول أن هيمنة هذه النظرية منذ ذلك الوقت هي سبب رئيس من الأسباب التي صَرفت النحاة عن العناية الكافية والواضحة بالجملة ، يؤنس بذلك أنَّ المفرد عندهم أصل ، والجملة فرع[١]، لأن المفرد بسيط ، والجملة مركبة ، والبسيط أصل للمركب، كما يؤنس به أنّ الجملة لديهم لا يكون لها محل إعرابي إلا إذا وقعت في محل يقع فيه المفرد [٢] ، فتعطى حكمه بحثاً في محلها عن أثر العامل ، ذلك الأثر الذي كان يجب أن يكون أصلاً في آخر الكلمة المفردة ، لا في محل الجملة المركبة ، لذلك كله نجد أنّ إعراب الجملة في جانب مهم منه إنما كان بدواعٍ عاملية إلى جانب الدواعي الدلالية والصناعية الأخرى ، وهذا ما ستتضح معالم منه في هذه الدراسة إن شاء الله .

والجدير بالذكر أن ما تقدَّم ذكره لا يعني أن النحاة أهملوا كلياً الحديث عن الجملة مفهوماً وأقساماً وإعراباً ، بل يعني أنهم لم يعطوا هذا الموضوع ما يستحق من الدراسة والاهتمام ، لذلك لم يخصص له متقدموهم جوانب بارزة من مصنفاتهم ، أما ما جاء لدى متأخريهم كالمرادي (٧٤٩ هـ) وابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) والعنابي (٧٧٦ هـ) من مصنفات في هذا الباب ، فلا شك أنَّه حوَى حديثاً ناضجاً في باب الجملة منهجاً ومصطلحاً ومفهوماً ،

(١) – انظر : ص / ٨٨ / من هذا الكتاب .

(٢) – المرجع السابق .

ولاشك أيضاً أن ما جاء عند هؤلاء ثمرة تتالي بحوث ، ودراسات سابقة [(١)] أفضت إلى تراكم معرفي في هذا الجانب تناثر في ثنايا أبواب مختلفة من مصنفات متقدمي النحاة على مَرِّ العصور من قبل، وكل ذلك يحمل على الاعتقاد بضرورة دراسة تطور تفكير أئمة العربية في هذا الجانب دراسة ترصد تطور تفكيرهم في الجملة العربية مفهوماً ومصطلحاً وأقساماً ، وإعراباً .

ولما كان سيبويه في كتابه رائد المصنفين في النحو العربي وقبلة يحجون إليها ليغبوا من معينه على مرّ العصور كان من الضرورة العلمية فيما نحن فيه أن تكون بداية التأريخ لتفكير الأئمة في هذا الموضوع بهذا الكتاب على ما يتسم به من غموض في المفاهيم واضطراب في دلالة المصطلحات ، مما يجعل الحديث عن أي جانب من جوانبه محفوفاً بمخاطر التأويل الشخصي الذي لابد منه لتلمُّس معالم التفكير الأولى في الجملة العربية عند النحاة ، ويحسن أن تتبع هذه الدراسة دراسات أخرى تتناول هذا الجانب من الدرس النحوي عند نحاة آخرين لتكتمل الصورة التاريخية لتفكيرهم في دراسة الجملة على مَرِّ العصور ، وفي هذا السياق يأتي الحرص على تلمُّس معالم التفكير الريادي السيبويهي في الجملة العربية ، ولما كانت هذه الدراسة مسبوقة بدراسة [(٢)] عنيت بمعالم تفكير سيبويه في الجملة مفهوماً ، وأقساماً كان اقتصار دراستنا هذه على التفكير في إعراب الجملة عند هذا الرجل استكمالاً لدراسة معالم تفكيره في الجملة العربية ، ولعله من المناسب أن نمهد لذلك ببيان مفهوم الإعراب المقصود بهذه الدراسة ، وهذا ما سيكون موضوع الفقرة التالية :

---

(١) – وهو ما صرَّح به المرادي في نهاية رسالة في جمل الإعراب /١٣٢/ حيث قال : ((وقد تم الكلام على الجمل التي لا محل لها من الإعراب على سبيل الاختصار دون الإكثار ، والكلام على هذه الجمل المذكورة مبسوط في موضعه من كتب العربية)) .

(٢) – عنوانها : (معالم التفكير في الجملة عند سيبويه) وهي البحث الأول من هذا الكتاب .

• في مفهوم الإعراب :

إن المتتبع لدلالة مصطلح الإعراب عند أئمة العربية تنظيراً وإجراءً يلاحظ أن لهذا المصطلح عندهم مفهومين متداخلين تداخلاً يجعل أحدهما مكملاً للآخر ، ويسمح بتمييز كلٍّ منهما عن صاحبه ، وأول هذين المفهومين هو تغيُّر حركة الكلمة المعربة تغيُّراً مرهوناً بتركيبها في الجملة ، ومساهماً في توضيح معناها ، ومحكوماً بما فيها من عوامل ، فقد نصّوا على أن : ((الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل[١])) ، كما نَصّوا على أن : ((الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها [٢])) ، وهو الحركات المبينة عن معاني اللغة ، وليس كلُّ حركة إعراباً [٣].

أما المفهوم الثاني للإعراب عند النحاة فنلمسه في ممارساتهم الإجرائية، وذلك عندما يطلقونه على ما يمكن أن يُسَمَّى بالتحليل النحوي للتركيب اللغوي ، أي تحليل التركيب تحليلاً لا يُعْنى بالعلامة الإعرابية ، وإن كان محكوماً بها إلى حَدٍّ بعيد ، وفي ذلك يقول ابن فارس : ((الإعراب هو الفارق بين المعاني [٤])) ، وبه ((يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول ... ولا نعت من توكيد[٥])) ، والملاحظ أن : ((مدلول الإعراب في نص ابن فارس أوسع من دلالة العلامة الإعرابية ، لأن العلامة الإعرابية وحدها لا تعين على معرفة النعت من التوكيد [٦])) ، مما يشي بأن مصطلح الإعراب عند الأئمة تجاوز مفهوم الظاهرة الصوتية ليشمل التحليل النحوي

---

(١) – الإيضاح العضدي : ١/١١ ، وشرح الحدود النحوية : /٣١١/ .
(٢) – شرح المفصل : ١/٧٢
(٣) – الإيضاح في علل النحو : ٩١
(٤) – الصاحبي في فقه اللغة : ٣١
(٥) – المصدر السابق : ٤٢
(٦) – العلامة الإعرابية : ٢١٣

للتركيب اللغوي ، ومن هذا القبيل ما جاء عند ابن جني تحت عنوان : ((باب في الفرق بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى))، وذلك في معرض تحليل قولهم (أنت ظالم إن فعلت) حيث قال : ((ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربما أوهم أن أنت ظالم جواب مقدَّم ، ومعاذ الله أن يتقدّم جواب الشرط عليه وإنَّما قوله : أنت ظالم دالٌّ على الجواب ، وسادٌّ مَسَدَّه، فأما أن يكون الجواب فلا [1])) . فما ذكره ابن جني في هذا المقبوس تحت مصطلح الإعراب إنَّما تمثَّل بتقدير جواب محذوفٍ للشرط لدلالة ما تقدم وعدم التسليم بأن ما تقدَّم هو الجواب ، مما يعني أنَّه إنما قصد بالإعراب هنا التحليل النحوي للتركيب ، وهذا واضح فيما ذكره في الباب نفسه : (باب الفرق بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى) حيث قال : ((ألا تراك تفسِّر نحو قولهم : [ضربتُ زيداً سوطاً] أن معناه [ضربت زيداً ضربةً بسوط] ، وهو لا شك كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف مضافٍ ، أي [ضربته ضربة سَوْط]، ثم حذف الضربة على عبرة حذف المضاف ، ولو ذهبت تتأول [ضربته سوطاً] على أنَّ تقدير إعرابه [ضربةً بسوطٍ] كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حروف الجر ...وقد غنيت بذلك بقولك:إنَّه على حذف المضاف ، أي : [ضربة سوط] ومعناه [ضربةً بسوط] ، فهذا لعمري معناه ، فأما طريق إعرابه ، وتقديره فحذف المضاف [2])) ، ففي هذا النصّ وسابقه يعبر ابن جني عن التحليل النحوي المتمثل والمحكوم بضوابط الذكر والحذف والتقديم والتأخير بمصطلح الإعراب الذي عبَّر به النحويون كما لاحظنا من قبل عن تغيُّر أواخر الكلمة تغيُّراً محكوماً بالعامل ومساهماً في بيان المعنى ، وقد نَبَّه غير واحد[3]من المحدثين على استعمال أئمة العربية سابقاً لمصطلح

(١) – الخصائص : ٢٨٣/١

(٢) – الخصائص : ٢٨٤/١

(٣) – انظر : (النحو الوافي) : ٦٩/١ و(العلامة الإعرابية) : /٢١٤-٢١٥/ .

الإعراب هذا بهذين المفهومين المتداخلين ، وسنلاحظ أن معالم تفكير سيبويه في إعراب الجملة مزيج من هذين المفهومين لمصطلح الإعراب ،فهو يصدر عن مفهوم الإعراب مراداً به العلامة الإعرابية المجلوبة بالعامل عندما يبحث عن عمل العامل الممثل بهذه العلامة ، ويحرص على تفسير وجودها في محل الجملة ، كما يصدر عن مفهوم الإعراب مراداً به التحليل النحوي العام للتركيب اللغوي عندما يحلل التركيب جُمْلِيّاً بغرض توضيح مختلف معانيه المحتملة ، أو بغرض بيان وجه استقامة هذا التركيب ، أو فَسَاده ، وهذه الأغراض المرجوة من إعراب سيبويه للجملة هي ما أرجو أن تتضح في البيان الآتي لمعالم تفكير سيبويه في الجملة ، ودواعي هذا التفكير .

- **معالم التفكير في إعراب الجملة عند سيبويه :**

من المعروف عند المعنيين بسيبويه غموض عبارته ، وقلق دلالة مصطلحه ، يضاف إلى ذلك أن سيبويه لم يستعمل (١) كلمة جملة في كتابه بالمعنى الاصطلاحي الذي عُرِف عند النحاة ، بل استعمل هذه الكلمة بالمعنى اللغوي ، وكل ذلك يلقي بظلال من الشك في القول بنسبة إعراب الجملة عند هذا الرجل ، ومما يزيد هذا الشك حضوراً أن سيبويه نفسه يستعمل في الأعم الأغلب مصطلح الفعل في التعبير عن الجمل التي تقوم ببعض الوظائف النحوية كصلة الموصول ، والخبرية ، والوصفية ، والإضافة ، والحالية ، ومن ذلك قوله : ((مـــا اسمٌ ، ولا تكون صلتها إلا الفِعْلَ ها هنا ، وهـــي التي في قولك : [أفعل ما فعلت] (٢)) ، ويشير في مكان آخر إلى أن الفعل يضاف إليه بعض أسماء الزمان ، فيقول : ((هذا باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء ، يُضَاف

(١) – انظر : (الجملة النحوية نشأة وإعراباً) : ١٩-٢٠ ، و (مدخل إلى دراسة الجملة العربية): ١٧، و(بناء الجملة العربية): ١٨ ، و(الجملة في كتاب سيبويه) : ٢٠٥

(٢) – الكتاب : ٣٠٥/٢

إليها أسماء الدهر ، وذلك قولك : [هذا يومُ يقوم زيدٌ] وجاز هذا في الأزمنة ، واطرد كما جاز للفعل أن يكون صفةً [١] ›› . وفي معرض تحديد سيبويه للعامل الذي عمل الرفع في الفعل المضارع يبيِّن أن هذا العامل إنما هو حلول هذا الفعل حيث يحل الاسم ، يقول سيبويه في باب : ‹‹ وجه دخول الرفع هذه الأفعال المضارعة للأسماء ›› : (اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم مبني على المبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على المبتدأ ، أو في موضع اسمٍ مجرورٍ، أو منصوبٍ ، فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ [٢]) . ثم يمثل سيبويه لهذه الأفعال المضارعة الواقعة في موضع الاسم ، فيقول: ‹‹ وأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك : [يقول زيدٌ ذاك]، وأما ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك : [زيدٌ يقول ذاك] ، وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ، ولا المبني عليه فقولك : [مررت برجل يقول ذاك] ، و [هذا يومُ يقول ذاك] ، و[هذا زيدٌ يقول ذاك] ، و [هذا رجل يقول ذاك] ، وحسبته ينطلق [٣] ›› .

ففي هذا النص وما سبقه، ونظائرهما[٤] يتضح حرصُ سيبويه على أن يعبِّر بمصطلح [الفعل] عَمَّا صار يُسَمَّى فيما بعد بجملة الصلة ، أو جملة الصفة ، أو جملة الحال ، أو الجملة المضاف إليها، وإذا كان الأمر كذلك – وهو كذلك – فهل في حرص سيبويه على استعمال مصطلح الفعل في التعبير عَمَّا قام بهذه الوظائف النحوية من الجمل دليل على عدم شرعية القول بنسبة إعراب

(١) – الكتاب : ١١٧/٣

(٢) – الكتاب : ٩/٩-١٠

(٣) – الكتاب : ١٠/٣

(٤) – انظر : الكتاب : ٢١/١-٢٢/ ، ٨١ ، ١٠٦ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ٣٩٠ ، ٩٥/٣ –٦٠ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٦٠ .

الجمل إلى صاحب الكتاب؟ سؤال يطرح نفسه بغير قليلٍ من المشروعية العلمية، مما يحمل على عَدَم الاكتفاءِ بالأخذ بظاهر الأمر، والنظر إلى القضية في ضوءِ مختلف المعطيات التي يقف المرء عليها في الكتاب ، وذلك في ضوء المقدمات التي أسَّس عليها سيبويه بعض أصول نظرية العامل ، وفي ضوءِ المقدمات التي أسس عليها إنتاج دلالة التركيب اللغوي ، وهوما أرجو أن يتضح في سرد الأدلة المؤيدة لنسبة القول بإعراب الجمل إلى سيبويه ، وذلك على النحو الآتي :

١ - يرى سيبويه كما لاحظنا قبل قليل أن ما يرفع الأفعال المضارعة حلولُها محل الأسماء ، فـ ((كينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ [١])) ، ومعروف أن الفعل يقع خبراً عنده ، والخبر معمول للمبتدأ كما يقول سيبويه نفسه ، ولو كان فعلاً ، وفي ذلك يقول : ((إذا بنيت الفعل على الاسم قلت : [زيدٌ ضربته] ، فلزمتـه الهاء ، وإنما تريـد بقولك : مبني عليـه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت :[عبد الله منطلق] ، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول ، وارتفع به [٢])) . فسيبويه يوضح هنا أن الفعل يقع خبراً للمبتدأ ، أي يبنى على المبتدأ ، وهذا يعني أن الفعل في هذه الحالة معمول للمبتدأ كما أن الخبر عندما يكون اسماً مفرداً يكون معمولاً بالرفع للمبتدأ ، وإذا كان الأمر كذلك، وهو ما يوحي به الظاهر - كان للفعل المضارع عاملان للرفع فيه ، أحدهما حلوله محل الاسم أياً كان المحل الإعرابي لهذا الاسم ، وثانيهما المبتدأ، لأن الخبر كما لاحظنا مبني على المبتدأ وعبارة (مبني عليه) في هذا السياق اتضح [٣] أنها تعني أنه معمول للمبتدأ اتفاقاً مع ما ينصُّ

---

(١) - الكتاب : ٩/٣

(٢) - الكتاب : ٨١/١

(٣) - أبرز ما يعكس المفهوم العاملي لمصطلح (المبني عليه) عند سيبويه حديثه عن الاشتغال قائلاً : ((وإن شئت قلت [زيداً ضربته] ، وإنما نصبته على إضمار فعل هذا تفسيره ، كأنك قلت : [ضربت زيداً ضربته] ، إلا أنهم لا يظهرون هذا ==

عليه سيبويه من أن العامل في الخبر إنما هو المبتدأ ، وعملاً بالمفهوم العاملي لمصطلح المبني عليه عند سيبويه في أبواب أخرى غير الخبر ، وإذا كان الأمر كذلك فهو يفضي إلى أن يكون الفعل المضارع معمولاً لعاملين ، وهذا ما لا تسمح به نظرية العامل ، يضاف إلى ذلك أنّ الفعل المضارع سيكون له عاملان مختلفان عندما يكون في موضع الحال، أو المضاف إليه، أو الصفة ، أولهما عامل الرفع المتمثل في حلوله محل الاسم ، وثانيهما : العامل في الحال ، أو في المضاف إليه أو الصفة عندما يكون في هذا المحال الإعرابية ، والمخرج من هذا التناقض أو الازدواجية في العمل النحوي هو أن يفهم من مصطلح الفعل عندما يشير به سيبويه إلى هذه الوظائف النحوية معنى الجملة ، أو التركيب ألإسنادي الجملي الذي يمثل هذا الفعل أحد ركنيه ، والذي يشجع على القول بهذا الفهم، أو هذا التخريج نَصٌّ سيبويه على أنّ الفعل المضارع يقع موقع الاسم الصفة ، وليس إعراب هذا كإعراب ذاك، وفي ذلك يقول : ((وقد يقع الشيء في موقع الشيء ، وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قولك :[مررت برجلٍ يقول ذاك]، ويقول في موضع (قائل) وليس إعرابه كإعرابه [1])) فالفعل المضارع يقع موقع الاسم الصفة ، وإعرابهما مختلفان ، ومعروف أن الصفة تتبع الموصوف ، وهذا الأصل لا يستقيم معه كلام سيبويه إلا إذا فهم أن لفظ المضارع يقول مفرداً يختلف إعرابه عن إعراب الاسم المفرد (قائل) ولكن محل الفعل (يقول) مركبا مسنداً إلى الفعل يتفق مع هذه المقولة ، لأن هذا المركوب الإسنادي هو المعمول الوصفي ، وليس الفعل (يقول) وحده ، وكل ذلك يرجح أن يكون المقصود بمصطلح الفعل واقعاً في هذه المحال الإعرابية إنما هو تعبير مركب وليس مفرداً ، وهذا ما فهمه ابن درستويه من مصطلح الفعل في هذا السياق ، وذلك

== الفعل للاستغناء بتفسيره ، فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر)) . الكتاب : ٨١/١ وانظر : ص١٦ من هذا الكتاب .

(١) – الكتاب : ١٣٢/٢

في معرض حديثه عما أضيف إليه ظرف الزمان في هذه الحالة ، أهو الفعل وحده ، أم الفعل وفاعله ، قال ابن درستويه فيما نسبه إليه ابن يعيش :((الزمن إنما أضيف إلى الجملة نفسها ، لا إلى الفعل وحده ، ويدل على ذلك أن موضع الجملة خفض بلا خلاف ، ولو كانت الإضافة إلى الفعل لكان مخفوضاً ، أو كان مفتوحاً في موضع الخفض ، فالإضافة إلى الجملة ، والمراد مدلولها الذي هو الحدث[١])) ، وأيد ابن يعيش ما ذهب إليه ابن درستويه قائلاً : ((فأما صاحب الكتاب[٢]فقال : وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل ، والمراد إلى الجملة من الفعل والفاعل ، ولم يذكر الفاعل للعلم بأنّ الفعل لابد له من فاعل ، لا أنّه أراد أن الزمان مضاف إلى الفعل مفرداً من الفاعل ، والذي يدل على ذلك قوله فيما بعد: وتضاف[٣] إلى الجملة الابتدائية أيضاً ، فقوله أيضاً دليل على ما قلناه [٤])) .

٢ – ومما يؤنس بأن سيبويه لا يقصد لفظ الفعل مفرداً عند إشارته إلى وقوعه في وظائف نحوية كالخبرية أو الوصفية ، أو الصلة إشارته إلى ضرورة وجود الرابط الذي يربط الفعل بما يخبر عنه ، أو يصفه ، أو يوصل به ، وفي ذلك يقول : ((ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ، ولا يذكر علامة إضمار الأول[٥])) . ويقول أيضاً : ((فإن بنيت الفعل على الاسم قلت : [زيدٌ ضربته] ، فلزمته الهاء[٦])) وفي معرض حديثه عن وجود الرابط في جملة الصلة يقول:((لو قلت : [مررت بالذي وطئها أبوه] جاز ، ولو قلت : [مررت بالذي وطئها زيدٌ] لم يكن كلام [٧])) . و((لو قلت : [مررت بجاريتك رضيت

---

(١) – شرح المفصل : ١٦/٣
(٢) – صاحب الكتاب هو الزمخشري ، والمقصود كتابه (المفصل) ، انظر : الشرح المفصل : ١٥/٣ ، والمفصل : ٩٦
(٣) – المفصل : ٩٧
(٤) – شرح المفصل : ١٦/٣–١٧ .
(٥) – الكتاب : ٨٥/١
(٦) – الكتاب : ٨١/١
(٧) – الكتاب : ٥٣/١

عنها] كان جيداً لأنك تضمر في الفعل ، وتكون فيه علامة إضمار[1]» . ففي هذه النصوص كلها يشترط سيبويه وجود رابط فيما يقع خبراً ، أو صلةً ، أو صفةً ، يربطه بالمخبر عنه ، أو الموصوف ، مما يؤنس بأن الحالَّ عنده في هذه الوظائف النحوية مركب لغوياً ، وليس لفظاً مفرداً ، ولو سَمَّاه فعلاً ، والراجح أن هذا المركب اللغوي الحال في هذه الوظائف النحوية مركب إسنادي جملي ، وإن عَبَّر عنه سيبويه بمصطلح الفعل ، وهذا ما يؤكده ما يلي :

٣ – يؤكد ذلك أن سيبويه قد يشير إلى مركبات إسنادية فعلية حالة في هذه الوظائف النحوية مُسَمِّياً هذا المركب اللغوي الحال في هذه الوظائف فعلاً حيناً ، وغير مسمٍ إياه بذلك أحياناً أخرى ، ومن القبيل الثاني قوله : « وتقول [لا أحد رأيته إلا زيدٌ] إذا بنيت [رأيته] على الأول ، كأنك قلت : [لا أحد مرئي] ، وإن جعلت [رأيته] صفة فكذلك قلت : [لا أحد مرئياً] [2]» . فما أشار سيبويه إلى وقوعه هنا خبراً ، أو صفة هو تركيب جملي فعلي مكون من فعل وفاعل، ومفعول به ، وهذا ما نجده أيضاً في قوله : « وذلك قولك ، [لقيت القومَ حتى عبدُ الله لقيته] جعلت عبد الله مبتدأ ، وجعلت [لقيته] مبنياً عليه كما جاز في الابتداء كأنك قلت : [لقيت القومَ حتى عبدُ الله ملقيٌّ][3]» . ففي هذا النص وسابقه وغيرهما [4] يشير سيبويه إلى الخبر، أو الصفة ، ممثلاً كلاً منهما بتركيب إسنادي جملي فعلي ، والطريف أنه قد يسمي هذا التركيب الإسنادي الجملي الفعل فعلاً ، وذلك عندما يقدره محذوفاً ، مضمر الفاعل، وهذا واضح عنده في : « باب ما ينتصب فيه المصدر... على إضمار الفعل المتروك

(١) – الكتاب : ٥٤/١

(٢) – الكتاب : ٣١٧/٢

(٣) – الكتاب : ٩٧/١

(٤) – انظر : الكتاب : ١٢٨/١ حيث يقول : ومما لا يكون إلا رفعاً قولك : [أأخواك اللذان رأيتُ] ، لأن (رأيت) صلة للذين ، وبه يتم اسماً .

إظهاره)) . ومما جاء في هذا الباب قول سيبويه : ((ونظير ما انتصب قول الله عَزَّ وجل في كتابه : (فإما مَنّاً بعدُ ، وإما فِداء[١]) إنما انتصب على فإما تمنون مَنّاً ، وإما تفادون فِداءً ، ولكنهم حذفوا (الفعل)[٢]، فاللافت قول سيبويه حذفوا الفعل، مع أن المحذوف الذي قدره هو نفسه إنما هو الفعل ، والفاعل وهذا ما فعله أيضاً في حديثه عن قولهم: [ما أنت إلا سيراً] ، [وما أنت إلا الضربَ الضربَ]، حيث قال : ((فكأنه قال في هذا كله : [ما أنت إلا تفعل فعلاً ، وما أنت إلا تفعل الفعل]، ولكنهم حذفوا الفعل [٣]. وغني عن التوضيح أن المحذوف المقدر الواقع خبراً هنا والذي يسميه سيبويه فعلاً إنما هو تركيب إسنادي جملي فعلي مكون من فعل أضمر فيه فاعله وجوباً ، وهذا ما يرجح أن مراد سيبويه بمصطلح الفعل المعبر به عما يقع صفة أو حالاً أو خبراً ، أو صلة ، أو غير ذلك من الوظائف النحوية إنما هو المركب الجملي الفعلي الإسنادي الذي يكون هذا الفعل أحد أركانه ،ولعل ما يؤكد ذلك ما في الفقرة التالية :

٤ – من المعروف عند النحاة ، وفي مقدمتهم سيبويه أن الخبر هو محط الفائدة في التركيب اللغوي ، فالمبتدأ كما يقول سيبويه إنما يذكر لما بعده ، أي للخبر كما سنلاحظ بعد قليل ، يُضاف إلى ذلك أن الاستقلال الدلالي – وهو ما عَبَّر عنه سيبويه بالاستغناء – أمر رئيس في تكوين مفهوم الجملة عنده[٤]، وأن الاسم الموصول عند سيبويه وغيره إنما يتم [٥] بصلته التي لا يصلح أن تكون عنده ، وعند غيره إلا كلاماً مستغنياً ، أي جملة ، وفي هذا السياق يقول المبرد

(١) – محمد : ٤/٤٧

(٢) – الكتاب : ٣٣٦/١ ، وانظر : (الأبواب في الواقعة) الكتاب : ٣٤٠/١–٣٤٨/ وانظر : ٨١/١ منه .

(٣) – الكتاب : ٣٣٥/١ ، وانظر الكتاب : / ٣٣٨ ، ٣٤٨ ، ١٦٠/٣ / .

(٤) – توضحت معالم ذلك في (معالم التفكير في الجملة عند سيبويه) مما يغني عن الحديث عن هذه القضية هنا . انظر ص / ٤٩ / من هذا الكتاب .

(٥) – انظر الكتاب : ٨٦/١–٨٧ ، ١٢٨ ، ١٠٦/٢–١٠٧ .

موضحاً معنى الاستغناء : ((الذي لا يكون اسماً إلا بصلة ، ولا تكون صلته إلا كلاماً مستغنياً نحو الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل [١])) . وهذه المقدمات كلها تفضي إلى نتائج ملزمة مفادها وجوب أن يكون ما جعل صلة أو خبراً متمماً للفائدة المرجوة من الخبر ، ومحدِّداً للمقصود بالاسم الموصول ، ولا شك أن الفعل وحده غير قمين بأداء هذه الوظيفة لا عند سيبويه، ولا عند غيره ، وذلك لما بين الفعل والفاعل من تلاحم ، أو تكامل عضوي دلالي ، وهذا ما يؤكده حديث سيبويه نفسه عن المسند والمسند إليه قائلاً : ((هما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بداً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ ، والمبني عليه وهو قولك :[عبد الله أخوك ، وهذا أخوك]، ومثل ذلك [يذهب عبد الله] ، فلابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء [٢])) . ولافتقار الفعل إلى الفاعل حتى يكون مفيداً نصَّ ابن يعيش على أن الفعل وحده لا يفيد حتى تسنده إلى محدّث عنه[٣] ، ولهذا التكامل أو التلاحم العضوي الدلالي بين الفعل والفاعل ينص سيبويه فيه على أن : ((الفعل يستغني بالفاعل [٤])) وهو ما أكده غير واحد من النحاة ، فهذا ابن جني يقول : ((وهذا فعل لابد له من فاعل [٥])) ، بل يرى أن : ((الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد [٦])) وجاء في الأشباه والنظائر للسيوطي (٩١١ هـ) أن الفعل عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين [٧] ، وفي معرض مقارنته بين الفعل والاسم خفةً وثقلاً

---

(١) – المقتضب : ١٩/١

(٢) – الكتاب : ٢٣/١، وانظر:٧٣/١ منه ، أما ابن الخباز فأوضح أن الخبر [إذا كان مفرداً لم يكن إلا اسماً ، وذلك لأن الفعل وحده لا يكون خبراً] :(توجيه اللمع) /١٠٦/ .

(٣) – شرح المفصل : ٢٠/١

(٤) – الكتاب : ٣٨٣/٢

(٥) – الخصائص : ٢٨٢/١

(٦) – الخصائص : ٩٨/٣ ، وانظر : الأشباه والنظائر في النحو : ٥٦٦/١

(٧) – الأشباه والنظائر في النحو : ٣٠٠/٢

يومئ الزجاجي (٣٣٧ هـ) إلى أن فكرة الإسناد كامنة في الفعل ، ولو لم يكن مركباً ، فيقول : ((وجه ثقل الفعل ، وخفة الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دل على مُسمَّى تحته نحو رجل ، وفرس ، ولا يطول فكر السامع فيه ، والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله لأنه لا ينفك منه [١])) . ويقول الرازي (٦٠٦ هـ) : ((الفعل يمتنع التلفظ به إلا عند الإسناد إلى الفاعل ، أما اللفظ الدال على ذلك الفعل ، فقد يجوز التلفظ من غير أن يسند إليه الفعل[٢])). أما السهيلي (٥٨١ هـ) فينص على أن : ((الفعل يدل على فاعل مطلق [٣])) .

وهذه النقول كلها تؤكد أن أئمة العربية يقولون بوجود تلازم عضوي تكاملي دلالي بين الفعل وفاعله ، ولعل هذا التلازم الدلالي بين الفعل والفاعل يفسِّر اعتقاد[٤] بعضهم بأن الإسناد مما يدل عليه الفعل بطبيعة بنيته الصرفية ، وكأن الفعل خارجاً [٥] عن التركيب مسـند إلى فاعل مطلق ، ووظيفة التركيب أن يخصص هذا الفعل ، ولكل ما تقدم نرى ابن هشام (٧٦١ هـ) يجعل الخبر ، أو الصفة ، أو الحال من المركبات ، لا من المفردات حينما يقدر الفعل[٦] متعلقاً

(١) – الإيضاح في علل النحو : /١٠٠-١٠١ / .

(٢) – مفاتيح الغيب : ١١١/١

(٣) – نتائج الفكر : /١٦٤ / .

(٤) – انظر : البحث النحوي عند الأصوليين :/١٧٦-١٧٧/ وقال الرضي في شرح الكافية : ١٩٣/٢ – ١٩٤ : ((وضع الفعل على أن يكون مصدره مسنداً إلى شيء مذكور بعده لفظاً بخلاف نفس المصدر ، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ)) .

(٥) – انظر : نتائج الفكر : /٣٨٧-٣٨٨ / .

(٦) – جاء في المغني : /٥٨٤/ : ((فمن قدر الفعل ، وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد)).

لشبه الجملة الواقعة في هذه المحال الإعرابية ، ولكل ما تقدم لاحظنا سيبويه يقدر الفعل المحذوف مصحوباً بفاعله مع زعمه أن المحذوف هو الفعل ، وما ذلك إلا لما اتضح من التلاحم والتكامل العضويين عاملياً [١] ودلالياً بين الفعل وفاعله ، وإذا كانت هذه حقيقة التلازم والتكامل العضويين دلالياً وعاملياً بين الفعل وفاعله عند سيبويه خاصةً ، وعند النحاة عامة فهل من المنطق أن نبقى مخدوعين بظاهر لفظ سيبويه ، فنقول إن سيبويه ما قال بوقوع الجملة الفعلية خبراً ، أو صفةً ، أو حالاً ، لأنه عَبَّر عما وقع في هذه المحال من التراكيب الإسنادية بمصطلح الفعل ؟! الراجح القريب من الجزم في ضوء ما تقدّم كله أن نفهم من مصطلح الفعل عند سيبويه في هذا السياق ما فهمه غير واحد من المتقدمين (كالزمخشري[٢]، وابن

---

(١) – انظر : الجملة والمحل الإعرابي : ٤٥

(٢) – يقول الزمخشري في المفصل : ((الموصول ما لابد في تمامه اسماً من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات ، ومن ضمير ، ومن ضمير فيها يرجع إليه ، وتُسَمَّى هذه الجملة صلة ، ويسميها سيبويه الحشو)) . والزمخشري يشير إلى نحو ما جاء عند سيبويه في حديثه عن (ما) و (من) موصلتين ، أو نكرتين موصوفتين ، حيث قال : ((إنما يذكران لحشوهما ، أو لوصفهما ، ولم يُرَدْ بهما خلوين شيء ، وليس لهما بغير حشو ، أو وصف معنى ، والحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي فكما أن (الذي) لا يكون إلا معرفة لا يكون (ما) و (من) إذا كان الذي بعدهما حشواً وهو الصلة إلا معرفة تقول : [هذا مَنْ أَعرِف منطلقاً] تجعل (أعرف) صلة)) الكتاب : ١٠٦/٢ . ويستعمل سيبويه مصطلح الفعل صراحة في حديثه عن جواز حذف الضميْر من جملة الصلة إلى الموصول ، ومن جملة الصفة إلى الموصوف ، فيقول : ((ومما لا يكون إلا رفعاً قولك : [أأخواك اللذان رأيت] ، لأن رأيت صلة للذين ، وبه يتم اسماً)) . ولو كان شيء من هذا ينصب شيئاً في الاستفهام لقلت في الخبر[زيداً الذي رأيت] ، فنصبت كما تقول : [زيداً رأيت]، وإذا كان الفعل في موضع الصفة ، فهو كذلك . الكتاب : ١٢٨/١ .

هشام[١] ، والمرادي[٢] ، والعنابي [٣] ، والرضي [٤] ، من أن مراده بهذا المصطلح إنما هو التركيب الاسنادي الفعلي الجملي ، ويمكن أن يفسِّر استعمال

---

(١) – مما يتضح فيه فهم ابن هشام لمعنى التركيب الإسنادي الجملي الفعلي من استخدام سيبويه لمصطلح الفعل حديثــه عن إضافة [آيه] ، فقــد قال في المغني /٤٦٩/ : ((فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرِّف فعلها مثبتاً أو منفياً دوماً . هذا قول سيبويه)) . وابن هشام يشير إلى قول سيبويـــه في الكتاب : ٣/١١٧-١١٨ : ((ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك : [ما رأيته منذ كان عندي]، و[مذ جاءني])) ومنه أيضاً (آية) قال الأعشى :

بآيـــة يقدمون الخيل شُعْـثاً كأنَّ على ســنابكها مُدَامــــا

(٢) – مما يتضح فيه فهم المرادي لمعنى الجملة الفعْلية من مصطلح (الفعل) عند سيبويه في هذا السياق حديثه عن (مذ) و (منذ) فقد قال في الجني الداني/٥٠٣-٥٠٤/ : ((والثالث من أحوال (مذ) و (منذ) أن يليهما جملة ، والكثير أن تكون فعلية وفي ذلك مذهبان ، أحدهما أن (مذ) و (منذ) ظرفان مضافان إلى الجملة ، وصَرَّح به سيبويه)) . والجدير بالذكر أن سيبويه استعمل كما لاحظنا في الحاشية السابقة مصطلح الفعل في حديثه عما يضاف إليه (منذ) .

(٣) – يتضح فهم العنابي لمعنى الجملة من استعمال سيبويه لمصطلح الفعل في حديثه عن الخلاف في الجملة الواقعة بعد (آية) ، وفي ذلك يقول :((هذه المسألة فيهـــا خلاف، ذهب سيبويه إلى أن (آية) تضاف إلى الفعل ، فعلى هذا المذهب تكون الجملة في محل جر بإضافة آية إليها ، ومما يستدل به أيضاً لسيبويه ما أنشــده الفراء :

بآية الخالُ منها عنــد بُرْقعهـــا وقولُ ركبتهـــا قض حين تثنيهـــا

فأضافها إلى الجملة الاسمية ، فكذلك تضاف إلى الفعلية)) . (الحلل في الكلام على الجمل) : /٦١-٦٣/ .

(٤) – يتضح فهم الرضي لمعنى الجملة الفعلية من استعمال سيبويه لمصطلح الفعل من حديث كل منهما عن المنادى ، قال الرضي: (([يا زيد] جملة ، وليس المنادى أحد جزئي الجملة ، فعند سيبويه جزءا الجملة ، أي الفعْل والفاعل مقدران)) . شــرح الرضي على الكافيــة : ١/١٣١-١٣٢/ . وقال سيبويه : ((النـــداء كل اسم مضاف ==

سيبويه لهذا المصطلح القاصر في هذا السياق بعدم نضج المصطلح النحوي في تلك المرحلة ، يؤنس بذلك أن صاحب الكتاب نفسه لم يكن قد عُرف عنده بعد مصطلح الجملة بالمفهوم النحوي الذي عُرف عند خلفه ، وإذا صَحَّ لنا ما تقدّم صَحَّ القول بأن إعراب الجملة من الاهتمامات الإجرائية التي نقف عليها لدى سيبويه في كتابه ، يؤيد ذلك أن لهذه الاهتمامات الإجرائية دواعي صناعية ، ودلالية عنده ، وهو ما سنحاول الكشف عنه في الفقرة التالية :

• دواعي إعراب الجملة عند سيبويه :

بَيّنا في الفقرة السابقة أن مُرَاد سيبويه بمصطلح الفعل واقعاً في مختلف المحال كالوصفية والخبرية والحالية ، والوصلية إنما هو الإسناد الجملي الفعلي لا مجرد لفظ الفعل مفرداً ، مما يعني أن إعراب الجملة عنده إجراء ملموس ، وإن لم يتضح تسميةً ومصطلحاً ، يؤيد ذلك إشارة سيبويه غير مرة إلى وقوع المركب الإسنادي الجملي الفعلي ، أو الاسمي في مختلف هذه المحال ، ومن ذلك ما جاء في معرض حديثه عن صلة الموصول، وأنها لا تكون اسماً مفرداً ، بل مركباً إسنادياً وفي ذلك يقول : ((لا تحسن الأسماء ههنا ، ولا تكثر في الكلام ، لو قلت : [مررت بمن فاضلٌ] ، أو [الذي صالحٌ كان قبيحاً] [١])) ولا يكاد عربي يقول : [الذي أفضلُ فاضرب] ، واضرب من أفضلُ حتى يدخل هو لا يقول : [هات ما أحْسنُ] ، حتى يقول : [ما هو أحسن] [٢])) . وحديث سيبويه هذا يوحي أن صلة الموصول لا يصلح أن تكون لفظاً مفرداً ، بل لابد

== فهو منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع في موضع اسم منصوب)) (الكتاب) : ١٨٢/٢ .

(١) – الكتاب : ٤٠٩/١ .

(٢) – الكتاب : ٣٩٩/٢–٤٠٠ ، وانظر : الكتاب : ١٠٧/٢

من أن تكون تركيباً إسنادياً اسمياً ، أو فعلياً ، وإن عبَّر عن هذا التركيب بلفظ الفعل ، وهو ما فهم فيما بعد من استعماله هذا كما لاحظنا قبل قليل .

وإذا كان فيما تقدّم ما يوضّح بجلاء أن إعراب الجملة عند سيبويه إجراء عملي ملموس يسوِّغ تناولَ هذا الجانبِ عنده بالدرس والتحليل فإن لهذا الإجراء دواعي دلالية وصناعية حملت عليه ، أما الدواعي الدلالية فتتمثل بالحرص على توضيح المعنى المراد بالتركيب اللغوي، وأما الدواعي الصناعية فتتمثل بضوابط تَحْكُم هذا التركيب وفي مقدمة ذلك أصول نظرية العامل في النحو العربي .

والحقيقة التي يدركها المعني بالبحث النحوي عند العرب أن طرفي المعادلة في هذا البحث هما معنى التركيب ، والضوابط الصناعية التي تنظم هذا التركيب ، ولعل من الصواب أن هذين الطرفين وإن ظهرا متكاملين متساندين يستدعي أحدهما الآخر عند النحاة ؛ لا يندر أن يظهرا متعاندين [1] تعانداً يفضي إلى ترجيح كفة هذا الطرف أو ذاك بين الفينة والأخرى .

والذي لا شك فيه أن طرفي المعادلة هذين هما الأس الذي يقوم به وعليه النحو العربي عند السلف ، فالمعنى هو بيت القصيد في اللغة ، إنجازاً

(١) – يمكن أن نجد ملامح من تعاند هذين الطرفين ، وقلق العلاقة بينهما فيما جاء عند ابن جني في الخصائص: ٢٧٩/١–٢٨٤ حيث عقد باباً بعنوان : ((باب في الفرق بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى)) ، وانظر الخصائص : ٤٠٣/٢ حيث أعمل ابن جني يد التأويل المفتعل لكي يجعل النص الواضح المعنى متفقاً وأصول الصنعة عنده ، ويقول في المنصف :١٣١/١: ((وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب)) ، وانظر : باب الفرق بين تقدير الإعراب ، وتفسير المعنى في الأشباه والنظائر في النحو : ٣٩٤/٢ – ٤٠٢ ويقول الدكتور فخر الدين قباوة في إعراب الجمل وأشباه الجمل / ٥١ / : ((ليس من الضروري مطابقة الإعراب للمعنى دائماً ، إذ لا يمكنه أن يتابعه في كل حال ، وقد يخالفه لأسباب صناعية)) . وانظر : ظاهرة الحذف في النحو العربي محاولة فهم ص /٥٢/ مجلة عالم الفكر الكويتية ،المجلد /٣٤/ العدد ٣– العام ٢٠٠٦ ، والبحث المذكور لبو شعيب براموا.

ودراسة وبحثاً ، ونظرية العامل عند النحوي هي الضابط الذي سعى من خلاله هذا النحوي لضبط تراكيب اللغة ونمذجتها في أطر محددة نمذجةً قُصِد بها في البدء على الأقل إلى الحصر والتيسير والضبط والإحكام ، وإذا كان الأمر كذلك يصبح من الطبيعي أن تكون الضوابط الدلالية ، والضوابط الصناعية المحرك الرئيس لأي تحليل نحوي عند سيبويه ، وقد اتضح ذلك جلياً عنده في توجيه التركيب الإسنادي هذه الوجهةَ أو تلك توجيهاً يوضِّح المعنى المراد حيناً ، ويسعى حيناً آخر بوضوح إلى التكيُّف مع الضوابط الصناعية ، ومن القبيل الأول قول سيبويه : ((تقول : [أريد أن تأتيني ، فتشتمُني] ، لم يرد الشتيمة ، ولكنه قال : [كلما أردتُ إتيانك تشتمُني] ، هذا معنى كلامه ، فمن ثم انقطع من [أن] [1])) . يريد سيبويه أن الفاء في (فتشتمني) استئنافية ، وليست عاطفة ، وأن الفعل (تشتمني) مرفوع ، وليس منصوباً ، وأن جملة تشتمني على ذلك استئنافية في اصطلاحنا اليوم ، وليست معطوفة على جملة (تأتيني) والناظم لهذا التحليل عنده هو المعنى كما هو واضح ، وفي السياق نفسه يقول سيبويه : ((إنما ذكرتُ هذا لتعرف وجوهه ومعانيه ، وألا تستحيل منه مستقيماً فإنه كلام يستعمله الناس ، ومما جاء منقطعاً قول الشاعر[2] :

علىَ الحكم المأتيِّ يوماً إذا قضى قضيَّتَه ألا يجــورَ ويقصــدُ

كأنه قال : ((عليه غير الجور، ولكنه يقصد ، أو هو قاصد [3])) . فسيبويه يفسِّر الانقطاع [4] الصناعي المتمثّل بجعل الواو استئنافية لا عاطفة ، وجعل الجملة

(١) – الكتاب : ٥٢/٣

(٢) – هو عبد الرحمن بن أم الحكم ، كما في الكتاب : ٥٦/٣ ، ونسب في خزانة الأدب : ٥٥٧/٨ لأبي اللحام التغلبي .

(٣) – الكتاب : ٥٦/٣

(٤) – قد يكون استعمال سيبويه لمصطلح الانقطاع بمعنى الاستئناف في هذا السياق هو الذي يفسِّــر وصف المتأخرين للجملة الاستئنافيــة بأنها المنقطعة عما قبلها . انظر : ==

التي بعدها جملة استئنافية لضرورات معنوية ، تنأى بالنص عن التناقض في المعنى ، ومما يتضح فيه بجلاء أثر الحرص على توضيح المعنى في إعراب الجملة عند سيبويه حديثه عن قول الشاعر(١) :

ألا يــا بيــتُ بالعليــاء بيــتُ ولولا حــبُّ أهلــك ما أتيــتُ

قال : لم يجعل (بالعلياء) وصفاً ، ولكنه قال : بالعلياء لي بيت (٢) » ومفاد كلامه هذا في عرفنــا أن جملة [بالعلياء لي بيت] اســتئنافية ، فشــبه الجملة [بالعلياء] ليس صفةً لــ [بيت] المنادى ، ومرتكز سيبويه في هذا التحليل دلالي وضَّحه في نصِّه هذا ، وصناعي مفاده أنه لو كانت شبه الجملة [بالعلياء] صفة للبيت المنادى لنون هذا المنادى ، لأنه نكرة موصوفة ، وبناؤه دليل على أنه نكرة مقصودة ، وهذا ما يؤيده حديث سيبويه نفسه عن قول الطرماح (٣) :

يا دارُ أقــوتْ بعــد أَصْرامهــا عاماً ومــا يعنيك من عامــها

فقد قال معللاً بنــاء المنادى [دار] : « إنمــا ترك التنوين فيه لأنه لم يجعــل [أقوت] من صفة الدار ، ولكنه قال : [يا دارُ] ثم أقبل عليه إنســان ، فقال : [أقوت] ، وتغيَّرت ، وإنما أردت بهذا أن تعلم أن [أقوت] ليست بصفة (٤)» ، ومفاد كلام سيبويه أن جملة [أقوت] عنده مستأنفة منقطعة صناعياً عن (دارُ) ومسوغاته في ذلك صناعية ، تتمثل بعدم تنوين المنادى (دارُ) ، ودلالية تتمثل بحرص الرجل على بيان المعنى المراد الذي يتراءى له في التركيب اللغوي .

== (مغني اللبيب) :/٤٢٧/، و(شرح قواعد الإعراب) /١٣٨/ ، و(إعراب الجمل وأشباه الجمل): /٣٤/ . وأصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية / ٢٥٧ – ٢٥٨ / محمد الشاوش .

(١) – هو عمرو بن قنعاس كمــا في الكتاب : ٢٠١/٢ ، ويقال عمرو بن قيعاس . انظــر : (خزانة الأدب) : ٥٢/٣-٥٥ .

(٢) – الكتاب : ٢٠٢/٢

(٣) – انظر : ديوانه : ٤٣٩

(٤) – الكتاب : ٢٠١/٢

وقد يكون الدافع لسيبويه إلى إعراب الجملة بيان وجه استقامة التركيب اللغوي ، والنأي بـه عن الفساد والاستحالة وهذا ما يمكن أن يفهم من قولـه : ((تقول : [أيٌّ من يأتينا يريد صلتنا ، فنحدثه] ، فيستحيل في وجه ، ويجوز في وجه آخر ، فأما الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون [يريد] فـي موضع [مريداً] إذا كان حالاً فيه وقت الإتيان ، لأنه معلق بـ [يأتينا] . وأما الوجه الذي يجوز فيه، فأن يكون [يريد] مبنياً على ما قبله ، ويكون [يأتينا] صلة ، فإن أردت ذلك كان كلاماً ، كأنك قلت : [أيهم يريد صلتنا] [١])) . ففي هذا النص يبيّن سيبويه وجهاً إعرابياً لجملة [يريد] يجعل التركيب اللغوي كلاماً جملياً تاماً ومفيداً قائماً على علاقة إسنادية ، وهو أن تكون جملة [يريد] هذه خبراً للمبتدأ (أي) كما يبيّن وجهاً آخر في إعراب هذه الجملة يؤول بهذا التركيب إلى الفساد بسبب الافتقار إلى الإسناد ، والاستقلال والتمام والفائدة ، وهو أن تجعل جملة [يريد] حالاً من فاعل [يأتينا] ، وهذا تحليل يستحيل معه التركيب ويفسد ،وكل ذلك يوحي أن الداعي لإعراب الجملة عند سيبويه قد يكون بيان وجه استقامة التركيب اللغوي ، وتصحيح هذا التركيب .

على أن هذا الداعي قد يتمثل عنده بالحرص على تفسير أثر العامل النحوي ، وهذا جلي في قوله : ((وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ : [ومن يضلل الله فلا هادي له ، ويذرهم في طغيانهم يعمهون[٢]] ، وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً لأن أصل الجزاء الفعلُ ، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيرَه [٣])) . ففي هذا النص يتضح أن دافع سيبويه إلى إعراب جملة جواب الشرط [لا هادي

(١) – الكتاب : ٤٠٦/٢

(٢) – الأعراف : ١٨٦/٧ والقراءة المشـار إليها قراءة حمـزة والكسائي . انظر : البحر المحيط : ٣٢٥/٢

(٣) – الكتاب : ٩٠/٣-٩١

له] الواقعة في محل جزم بأداة الشرط الجازمة إنما هو حرصه على تفسير جزم لفظ الفعل [يذرْهم] وقد فَسَّر ذلك الجزم بكون هذا الفعل تابعاً في لفظه لمحل جملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء ، وهو جملة [لا هادي له] التي محلها الجزم .

• أصل الأصول في إعراب الجملة عند سيبويه :

واللافت في كلام سيبويه على قوله تعالى : ((**ومن يُضللِ الله فلا هادي له ، ويذَرْهم في طغيانهم يعمهون**)) نَصُّه : على أن الأصل أن يكون الفعل لا الجملة معمولاً لأداة الشرط الجازمة ، ونصٌّ سيبويه على ذلك يؤنس بأمرين اثنين ، يؤنس بفكرة أن الأصل في المعمول أن يكون مفرداً كما يؤنس بأن صاحب الكتاب ساهم عملياً في إرساء أصل الأصول التي أقام عليها النحاة [١] فيما بعدما يعرف بإعراب الجمل ، وهو أن الإعراب أصل في المفرد والجملة فرع عليه في ذلك ، وأصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب ،وإذا كان لها موضع من الإعراب تقدَّرت بالمفرد [٢] .

ويقول ابن السراج (٣١٦ هـ) : ((الأصل المفرد ، والجملة فرع [٣])).

ويقول ابن يعيش (٦٤٣ هـ) : ((اعلم أن الجملة تكون خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد إلا أنَّها إذا وقعت كانت نائبة عن المفرد ، واقعة موقعه ، ولذلك يحكم على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها كان مرفوعاً [٤])) . وينبه الرضي على أن الجملة ذات المحل هي الجملة الواقعة

---

(١) – انظر : الأصول في النحو : ٦٢/١(شرح الكافية) ٣٩/٢ ، و(رسالة في جمل الإعراب):٦١ ، و(مغني اللبيب) : ٤٢٧ ، و(الحلل في الكلام على الجمل) : ٣٧ و(إعراب الجمل وأشباه الجمل): ٢٩-٣١ ، و(الجمل المختلف في إعرابها) : ٣٣

(٢) – انظر : (الأشباه والنظائر في النحو) : ٤٠/٢ ، و (المسائل الحلبيات) : ٢٤٩

(٣) – الأصول في النحو : ٦٢/٢

(٤) – شرح المفصل : ٨٨/١

حيث يقع المفرد ، وفي ذلك يقول : ((كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الإعراب كخبر المبتدأ ، أو الحال ، أو الصفة ، أو المضاف إليها ولا نقول : إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم ، وإن الجملة إنما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعاً للمفرد لأن ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة (١))) .

والجدير بالذكر أن مـــا أَصَّله النحاة فيما بعد من أن الجملة إن أمكن تقديرها بمفرد كانت من ذوات المحل ، وكان لها حكم ذلك المفرد ، أو أن الجملة إنما تكون من ذوات المحل إن وقعت حيث يقع المفرد كانت له إشارات عملية كثيرة عند سيبويه ، فهو كثيراً ما يقدر الجملة ذات المحل بالاسم المفرد الذي حَلَّت محله منبهاً على حكمه الإعرابي حيناً وغير منبه عليه حيناً آخر ، كما أنه كثيراً ما ينص على حلول الجملة في محل كان الأصل أن يحل فيه المفرد سواء أكان هذا المفرد فعلاً ، أو اسماً ، ومن القبيل الأول ما لاحظناه قبل قليل لدى تسويغ سيبويه لجزم الفعل [يذرْهم] في قوله تعالى : ((**ومن يضلل الله فلا هادي له ، ويذَرْهم في طغيانهم يعمهون**)) فقد نبه سيبويه على أن الأصل أن يكون في جواب الشرط الجازم الفعل ، كما نبَّه على أنه قد يقع غير الفعل ، أي الجملة في هذا الموضع .

وأما إشارة سيبويه إلى وقوع الجملة ذات المحل في موقع الاسم فكثيرٌ ، ومن ذلك تنبيهه على وقوع الجملة المضاف إليها في موضع الاسم ، وفي ذلك يقول : ((كما كان [تسلم] في قولك : [بذي تسلم] في موضع الاسم (٢))) . وينبّه سيبويه على وقوع الجملة خبراً للمبتدأ ، فتصبح بمنزلة الاسم المفرد الواقع في هذا الموقع . قال :((كما أنّ قولك : [عبد الله لقيته] ، يصير [لقيته]

(١) – شرح الكافية في النحو : ٣٠٧/١ ، وانظر : (توجيه اللمع) : ١٠٩
(٢) – الكتاب : ١٢١/٣

فيه بمنزلة الاسم كأنك قلت : [عبد الله منطلق] [١]» . ويشير سيبويه إلى وقوع الجملة في محل الاسم الواقع صفة ، فيقول : « تقولَ : [كلَّ رجل يأتيك فاضربْ نَصْبٌ] ، لأن يأتيك ههنا صفة ، فكأنك قلت : [كلَّ رجلٍ صالحٍ اضربْ] [٢]» .

وقد لا يكتفي سيبويه بالإشارة إلى حلول الجملة محل الاسم ، بل يتعدّى ذلك إلى تحديد الحكم الإعرابي لذلك الاسم الذي حلت الجملة محله وكأنه ينبه على أن هذا الحكم صار للجملة التي حلت محل هذا الاسم ، ومن هذا القبيل قوله : « اعلم أن من العرب من يقول :[عسى يفعل]، يشبهها بـــ[كاد يفعل] ، ويفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : [عسى الغوير أبؤسا][٣]» . ومما أشار فيه سيبويه إلى حلول الجملة محل الاسم منبهاً على الحكم الإعرابي لهذا الاسم حديثه عن استعمال الفعلين [جعل] و [أخذ] ناقصين ، وذلك نحو : [أخذ يقول]، و [جعل يقول] وفي ذلك يقول سيبويه : « فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في [كان] إذا قلت : [كان يقول] ، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثم ، وهو ثم خبر كما أنَّه ههنا خبر إلا أنك لا تستعمل الاسم [٤]» .

ففي هذه النقول كلها يتضح تنبيه سيبويه على وقوع الجملة ذات المحل موقع الاسم المفرد منبهاً حيناً على الحكم الإعرابي لهذا الاسم وغير منبه حيناً آخر ، مما يشجع على القول بأن الرجل وضع نواة أصل الأصول في إعراب النحاة للجملة فيما بعد ، وهو أنه إذا وقعت الجملة موقع مفرد كانت من الجمل ذوات المحل ، وكان لها المحل الإعرابي المحكوم به لذلك الاسم المفرد ، بل إنَّ سيبويه أعطى هذا الأصل بعداً تطبيقياً أكثر توضيحاً عندما كان يحرص على

---

(١) – الكتاب : ٨٩/٢

(٢) – الكتاب : ٣٦/١

(٣) – الكتاب : ١٥٨/٣

(٤) – الكتاب : ١٦٠/٣

تأويل الجملة ذات المحـــل بالمفرد الذي حَلَّت محله ، ومن هـــذا القبيل قولـــه : ((تقول : [لا أحد رأيتُه إلا زيداً] ، إذا بنيت [رأيتُه] على الأول ، كأنك قلت: [لا أحد مرئيٌّ] وإن جعلت [رأيته] صفةً فكذلك ، كأنك قلت [لا أحد مرئياً][(١)])).
فسيبويه يؤول جملة [رأيته] بمفردين ذوي إعرابين مختلفين فقد أولها باسم مرفوع وقع خبراً لـــ [لا] النافية للجنس كما أولها باسم منصوب وقع صفةً لـــ [أحد] اسم [لا] هذه ، وذلك على تقدير حذف خبرها .

ومما حرص فيه سيبويه على تأويل الجملة ذات المحل بالاسم المفرد الذي حَلَّت محله قوله : ((هذا باب ما يرتفع بين الجزمين ، وينجزم بينهما ، فأمَّا ما يرتفع بينهما فقولك : [إن تأتني تسألني أعطك ، وإن تأتني تمشي أمشِ معك] ، وذلك لأنك أردت أن تقول : [إن تأتني سائلاً ، وإن تأتني ماشياً] ، وقال زهير [(٢)] :

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ولا يغنها يوماً من الدهر يُسْأم

إنما أراد : [من لا يزل مستحملاً يكن من أمره ذاك] [(٣)])) .

ففي هذا النقل ، وما قبله يتضح حرص سيبويه على تأويل الجملة ذات المحل بالاسم المفرد الذي حلت محله ، ولاحظنا قبل قليل أنَّه كثيراً ما ينبه على وقوع الجملة ذات المحل ، حيث يقع المفرد منبهاً على حكمه الإعرابي، وغير منبه حيناً آخر ، وكل ذلك يشجع على القول بأنّ صاحب الكتاب أسس بصنيعه هذا لأصل الأصول في إعراب الجملة عند المتأخرين من النحاة ، وهو أن الجمل ذوات المحل هي الجمل التي تقع موقع المفرد أو التي يمكن تقديرها بالمفرد ، فيكون لها الحكم الإعرابي لهذا المفرد الذي حَلَّت محله ، أو الذي قُدِّرَتْ به .

---

(١) – الكتاب : ٣١٧/٢

(٢) – انظر : شرح ديوان زهير : ٣٢

(٣) – الكتاب : ٨٥/٣

نتائج البحث

في نهاية هذه الدراسة يحسن أن نجمل أبرز ما توصَّلَت إليه من نتائج ، وذلك على النحو الآتي :

١ – رجَّحَتْ الدراسة بأدلة فَصَّلت القول فيها أن مصطلح الفعل لدى حديث سيبويه عن وقوعه صفةً، أو خبراً، أو حالاً ، أو صلة ، إنما هو التركيب الإسنادي الجملي ، وليس الفعل وحده مفرداً ، مما يعني أن إعراب الجملة ممثلاً بالإجراء العملي كان حاضراً في كتاب سيبويه .

٢ – أكَّدت الدراسةُ وجود معالم لإعراب الجملة عند سيبويه بربط هذه المعالم بدواعيها الصناعية والدلالية ، تلك الدواعي المتمثلة بأصول النحو عامة، وأصول نظرية العامل خاصةً ، والمتمثلة أيضاً بالحرص على توضيح المعنى المقصود بالتركيب المحلل تحليلاً إعرابياً جملياً .

٣ – أوضحت الدراسة أن أصل الأصول المعتمد عند متأخري النحاة في إعراب الجملة كان سيبويه قد وضع نواته بالممارسة العملية التطبيقية التي أفضت عند هؤلاء المتأخرين إلى تأصيل نظري ، مفاده أن الإعراب أصل في المفرد ، وأن الجملة فرع عليه في ذلك ، لذا كان أصل الأصول عندهم في إعراب الجمل ، أن الجملة إذا وقعت موقع مفرد ، قدِّرت به ، وكانت من الجمل ذوات المحل ، وكان لها الحكم الإعرابي الذي لذلك المفرد الذي حَلت محله ، واللافت أن هذا الأصل النظري تمثل عند سيبويه بممارسات إجرائية يشير فيها إلى أن الأصل أن يكون الاسم ، أو الفعل مفرداً لا الجملة في هذا الموضع الإعرابي أو ذاك ، بل إن سيبويه كثيراً ما كان يؤول الفعل مقصوداً به الجملة بالاسم المفرد الذي حَلَّت محله مشيراً إلى الحكم الإعرابي لهذا الاسم حيناً ، وغير مشير إلى ذلك حيناً آخر .

* * *

إعراب الجملة عند سيبويه

عرضنا في البحثين الأول والثاني من مباحث هذا الكتاب لمعالم تفكير سيبويه في الجملة و إعرابها وفي دواعي التفكير في هذا الإعراب ، وقد رجحنا في أثناء ذلك أن إعراب الجملة عند سيبويه تمثلت معالمه بممارسات إجرائية عبر في خلال معظمها عن الجملة بمصطلح الفعل الذي وقع عنده خبراً ، أو صفة أو حالاً إلى غير ذلك مما يعد مقدمات لنشوء ما سمي فيما بعد بإعراب الجمل ذوات المحل ، وغير ذوات المحل ، وكل ذلك يرجح أن لسيبويه دوراً في هذا الباب من أبواب النحو العربي ، ورغبة في إلقاء مزيد من الضوء على هذا الدور نتلمس فيما يلي أبرز مـــا لدى سيبويه من أصول وأحكام في إعراب الجملة ، ولأن أبرز ما جاء لديه في ذلك حديثه عن بعض الجمل ذوات المحل سنبدأ بتناول ما جاء لديه عن إعراب هذه الجمل ، أما حديثه عن الجمل التي لا محل لها فلم يكن على درجة كافية من الوضوح ، وقد تمثل ذلك كما سنرى بإشارات إلى بعض مسائل جملة الصلة وبإيماءات خفية إلى بعض مسائل الجملة التفسيرية والبدلية والمؤكدة لفظياً ، ولكن ذلك لم يرافقه إشارة مقنعة إلى مفهوم عدم محلية هذه الجمل .

- **إعراب الجمل التي لها محل عند سيبويه**

من المختلف فيه قديما وحديثا عدد الجمل التي لها محل من الإعراب فقد جعلها بعض المحدثين خمساً [(١)] ، وجعلها عبد القاهر الجرجاني ستاً [(٢)] ونسب

---

(١) – هو الدكتورأحمد جاد الكريم، وذلك في كتابه التوهم عند النحاة ٦٤وهذه الخمس عنده هي الخبر ، والمفعول به في باب ظن ، وجواب الشرط الجازم ، والحال، والتابعة.

٢ – وهي عنده الواقعة خبرا للمبتدأ، والواقعة خبرا لـــ (كان) وأخواتها ، والواقعة خبرا لـــ (إن) وأخواتها ، والواقعة مفعولا به ، والواقعة صفة ، والواقعة حالاً . انظر: ==

ابن هشام [١] إلى الجمهور أن الجمل التي لها محل سبع ، أما هو فقد جعلها تسعاً [٢] ، وأما الدكتور فخر الدين قباوة فقد جعلها عشراً[٣] ، وجعل أبو حيان الأندلسي هذه الجمل في ثلاثة وثلاثين قسماً[٤]. ولأن بحثنا هذا ليس معنيا ببيان أسباب[٥] اختلافهم هذا في عدد الجمل التي لها محل من الإعراب يبادر إلى تتبع الجمل ذوات المحل التي جاء في كتاب سيبويه إشارات إليها ، وهي : ١- الجملة الواقعة خبراً ٢- الجملة الواقعة صفة ٣- الجملة الواقعة حالاً ٤- الجملة

== الجمل في النحو ١٠٧- ١٠٨ ، والمرتجل في شرح الجمل ٣٤٠- ٣٤٤. حيث أضاف ابن الخشاب(٥٦٧هـ) جملة سابعة إلى هذه الست ، وهي الجملة الواقعة بعد (حتى) التي تسمى ابتدائية .

١ - وهي الواقعة خبرا، والواقعة حالاً ، والواقعة مفعولاً به ، والمضاف إليها ، والواقعة جواباً لشرط جازم مقترن بالفاء أو إذا الفجائية ، والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب . انظر : مغني اللبيب لابن هشام ت(٧٦١هـ) ص٤٥٨

٢ - انظر : مغني اللبيب ص ٤٧٧ حيث قال : هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا ، والحق أنها تسعٍ ، والذي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها .

٣ - هي الواقعة مبتدأ ، والواقعة خبرا ،والواقعة فاعلا ، والواقعة مفعولا ، والواقعة حالا ، والواقعة مستثنى، والواقعة مضافا إليها ، والواقعة جوابا لشرط جازم غير المقترن بالفاء أو إذا الفجائية ،والتابعة لمفرد والتابعة لجملة لها محل . انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١٥١ . للدكتور فخر الدين قباوة .

٤ - انظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢/٢٧٥-٢٧٦،و الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي(ت٩١١هـ) ص٤٥ ٠٠ ، والحلل في الكلام على الجمل للأصبحي العنابي (٧٧٦هـ) ص ٤٨ ، و المدخل إلى دراسة النحو العربي ، الجزء الثاني ٢٠٨ والجامع لإعراب جمل القرآن ص ٣٠-٣٣ للدكتور أيمن الشوا .

٥ - عرض الدكتور علي أبو المكارم في (المدخل لدراسة النحو العربي ، الجزء الثاني) ص ٢١١- ٢١٣ لأسباب اختلاف عدد الجمل ذوات المحل عند ابن هشام عما هو عليه عند أبي حيان الأندلسي .

الواقعة مفعولاً به ٥- الجملة الواقعة جواباً للشرط الجازم المقترنة بالفاء ٦- الجملة الواقعة مضافاً إليها .

١ - الجملة الواقعة خبراً :

وهي كما هو معروف الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ ومحلها الرفع ، والواقعة خبراً للأحرف المشبهة بالفعل ومحلها الرفع أيضاً ، والواقعة خبراً للأفعال الناقصة ، وما عمل عملها ، ومحلها النصب . ومما أشار فيه سيبويه إلى وقوع الجملة خبرا للمبتدأ قوله : ((فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته ، فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه أنه في موضع منطلق إذا قلت : عبد الله منطلق ، فهو في موضع هذا الذي بني عليه الأول ، وارتفع به ، فإنما قلت : عبد الله ، فنسبته له ، ثم بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء)) [(١)] ولهذا المثال نظائر[(٢)] أشار فيها سيبويه إلى مجيء الجملة خبراً للمبتدأ ، ومما أشار فيه سيبويه إلى مجيء الجملة خبراً للحرف المشبه بالفعل قوله : ((ومثل ذلك ليت شعري أعبد الله ثم أم زيد ، وليت شعري هل رأيته ، وليت شعري هل رأيته ، فهذا في موضع خبر ليت))[(٣)] ومما أشار فيه سيبويه إلى وقوع الجملة خبراً لـــ (لا) النافية للجنس قوله : ((وتقول لا أحد رأيته إلا زيد إذا بنيت رأيته على الأول ، كأنك قلت : لا أحد مرئي))[(٤)] ولهذين المثالين نظائر[(٥)] أشار فيها سيبويه إلى وقوع الجملة خبراً للأحرف المشبهة بالفعل ، ومما أشار فيه سيبويه إلى وقوع الجملة خبراً للفعل الناقص قوله : ((وكذلك : حسبتني عبد الله مررت به ، لأن هذا المضمر المنصوب بمنزلة المرفوع في كنت ، لأنه يحتاج إلى

---

(١) - الكتاب ٨١/١

(٢) - انظر مثلا: الكتاب ٨٤/١، ٨٥ ،٩٧، ١٠٦ ،١٢٧ .

(٣) - الكتاب ٢٣٦/١

(٤) - الكتاب ٣١٧/٢.

(٥) - انظر : الكتاب ٢/ ٣٥٧ .

الخبر كاحتياج الاسم في كنت .... فإنما أراد أن يقول : كنت هذه حالي))[١] ولهذا المثال نظائر[٢] أشار فيها سيبويه إلى وقوع الجملة خبراً للفعل الناقص .

• أنواع الجملة الخبرية عند سيبويه

تكون الجملة الخبرية عند سيبويه اسمية وفعلية وشرطية ، ومن مجيء الخبر جملة فعلية عند سيبويه قوله : ((وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، جعلت عبد الله مبتدأ ، وجعلت لقيته مبنياً عليه ... كأنك قلت : لقيت القوم حتى عبد الله ملقي))[٣] ، ومما أشار فيه سيبويه إلى مجيء الخبر جملة اسمية ما علق به على قول الشاعر[٤] :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول

قال : ((هذا كله سمع من العرب ، والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً ، وهذا مبتدأ كقوله : إنه أمة الله ذاهبة))[٥] ومما أشار فيه سيبويه إلى مجيء الخبر جملة شرطية قوله : ((ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعاً قولك : أعبد الله إن تره تضربه))[٦] ومن هذا القبيل قوله : ((وتقول : أنا والله إن تأتني لا آتك لأن هذا الكلام مبني على أنا))[٧] .

---

(١) – الكتاب ١/ ١٤٩

(٢) – انظر: الكتاب ١/١٤٧، ٣/١٦٠ ، ٣/٣٩٣-٣٩٤

(٣) – الكتاب ١/٩٧.

(٤) – هو هشام أخو ذي الرمة . انظر : الكتاب ١/ ١٤٧ ،

(٥) – الكتاب ١/١٤٧ .

(٦) – الكتاب ١/١٣٢.

(٧) – الكتاب ٣/٨٤.

• مجيء الخبر جملة إنشائية

منع بعض النحاة [١] أن تكون جملة الخبر إنشائية والواضح من نصوص سيبويه أنه لا يمنع ذلك، وهذا ما يوحي به قوله:((إذا قلت : عبد الله هل رأيته ؟ فهذا الكلام في موضع المبني على المبتدأ الذي يعمل فيه فيرفعه))[٢]وقال أيضاً : ((وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله، فرفعته بالابتداء ... ثم بنيت الفعل على ذلك في الخبر))[٣] ولذلك نظائر[٤] تبين أن سيبويه يجيز أن يكون الخبر جملة إنشائية خلافاً لمن منع ذلك من النحويين .

• زيادة الفاء في جملة الخبر

من المسائل الخلافية زيادة الفاء في الخبر فقد نسب ذلك بإطلاق إلى الأخفش ، وأجاز الفراء وغيره ذلك في حالات محددة [٥] والظاهر من كلام سيبويه أن الفاء زائدة في جملة الخبر إذا كان المبتدأ مسبوقاً بـ (أما) وهذا ما يفهم من قوله : ((.. وذلك قولك : عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله ، فرفعته بالابتداء ... ثم بنيت الفعل على ذلك في الخبر ، ومثل ذلك أما زيد فاقتله ، فإذا قلت : زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله على الابتداء ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد فمنطلق لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ ، وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه إذا كان مبنيا على مبتدأ مظهر أو مضمر))[٦]

(١) – انظر: شرح الكافية ٢/١،٩١/٣٤٢، والارتشاف١/٥٠ و مغني اللبيب ٤٥٨،٤٥٣–٤٥٩ ، ٤٨٠ –٤٨١، وهمع الهوامع١/١٣٦ والخزانة٢/١٠٩

(٢) – الكتاب ١/١٥٧ .

(٣) – الكتاب ١/١٣٩

(٤) – انظر الكتاب ١/١٢٧، ١٤٧

(٥) – انظر : الارتشاف ٢/٦٦–٧١ ، ومغني اللبيب ١٧٩

(٦) – الكتاب ١/١٣٩–١٤٠ ، وانظر١/٨٠–٨١، ٣٨٥– ٣٨٦ . ومراد سيبويه أن عبد الله في هذه الحالة خبر لمبتدأ مضمر والتقدير: هذا عبد الله فاضربه وقد يصرح بالمبتدأ في التركيب .

وتجوز زيادة الفاء في جملة الخبر عند سيبويه إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً فيه ما في اسم الشرط الجازم من العموم والسببية ، وفي ذلك يقول : ((وسألته – يريد الخليل – عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، فقال : وإن شاء قال : الذي يأتيني له درهمان ... غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان ، فهذا جزاء ، وإن لم يجزم لأنه صلة))(١) ، وفي السياق نفسه يقول سيبويه : ((وتقول اللذين يأتيانك فاضربهما ، تنصبه كما تنصب زيداً ، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمر ، وإن شئت كان مبتدأ ، لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء ، ألا ترى أنك لو قلت : الذي يأتيني فله درهم ، والذي يأتيني فمكرم محمود كان حسناً ، ولو قلت : زيد فله درهم لم يجز ، وإنما جاز ذلك لأن قوله : الذي يأتيني فله درهم في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء (٢))) .

والذي يفهم من كلام سيبويه هذا أن الرجل يجيز زيادة الفاء في الخبر سواء أكان جملة أم مفرداً ، وذلك إذا كان في المبتدأ من العموم والسببية ما في اسم الشرط ، والجدير بالذكر أن في كلامه هذا ما يوحي بأنه ممن يرون (٣) أن المبتدأ إذا كان اسم شرط جازماً كان خبره جملة جوابه فقط ، فالفاء تدخل على الخبر إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً كما تدخل في خبر الجزاء أي خبر اسم الشرط ، فالشرط هو الجزاء عند سيبويه (٤) كما هو معروف ، وهذا ما

(١) – الكتاب ١٠٢/٣

(٢) – الكتاب ١٣٩/١-١٤٠

(٣) – اختلف النحاة في خبر المبتدأ إذا كان اسم شرط ،وفي ذلك ثلاثة آراء ، أولها أن الخبر هو جملة فعل الشرط ، وثانيهما أن الخبر هو جملة جواب الشرط ، وثالثها أن الجواب هو كلاهما معا . انظر المباحث المرضية ٣٥-٣٦ لابن هشام ، ومغني اللبيب ٣٦٥

(٤) – انظر: الكتاب ٥٦/٣ ، والجملة الشرطية عند النحاة العرب ٢٠

يمكن أن يفهم من قوله عن خبر الاسم الموصول عندما يكون مبتدأ : فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء ، على أن لدى سيبويه ما لا يسمح بالاطمئنان إلى هذا الفهم ، وهو قوله : ((والاسم هاهنا مبتدأ إذا جزمت ، نحو قولهم : أيهم يأتك تضربْ ، إذا جزمت ، لأنك جئت بـ (تضرب) مجزوماً ، بعد أن عمل الابتداء في أيهم [١])) ثم قال : ((فإن قلت : أيهم جاءك فاضرب ، رفعته لأنه جعل جاءك في موضع الخبر ، وذلك لأن قوله فاضرب في موضع الجواب، وأي من حروف المجازاة [٢])) ، ففي هذا الكلام إشارة من سيبويه إلى أن (جاءك) وهو جملة فعل الشرط في مثاله وقع وحده خبراً للمبتدأ ، وهو اسم الشرط (أي) وهذا منه خلاف لما يوحي بـــه كلامه السابق من أن خبر اسم الشرط في هذه الحالة إنما هو جملة جواب الشرط وحدها ، ولعل هذا التباين في موقف سيبويه من هذه المسألة مما مهد لاختلاف النحويين في خبر المبتدأ عندما يكون اسم شرط ، أهو جملة فعل الشرط ؟ أم هو جملة جوابه؟ أم كلاهما معا؟

• حذف الضمير الرابط المنصوب من جملة الخبر

جملة الخبر تحتاج إلى رابط ما يربطها بما أخبر بها عنه [٣] ، ومن المختلف فيه حذف هذا الرابط إذا كان ضميراً منصوباً عائداً إلى ما أخبر بالجملة عنه ، وقد نسب إلى البصريين عامة وإلى سيبويه خاصة أن هذا الحذف لا يجوز إلا في الشعر[٤] والمتتبع لما جاء في الكتاب عن هذه المسألة لا يطمئن إلى هذا الحسم في تصوير موقف سيبويه منها ، فقد أشار إلى لزوم التصريح بهذا الضمير ، وهو ما يمكن أن يفهم من قوله : ((فإذا بنيت الفعل على الاسم

(١) – الكتاب ١/ ١٣٤

(٢) – الكتاب ١/ ١٣٦.

(٣) – انظر : الارتشاف٢/ ٥٠ ، ومغني اللبيب٥٥٦

(٤) – انظر الارتشاف٢/٥٢–٥٣ ، ونتائج الفكر في النحو٣٣٧ ، وأسلوب الحذف في اللغة العربية ١٦٧ .

قلت : زيد ضربته فلزمته الهاء ... وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر، وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء[١])) ، وفي المسألة نفسها يقول سيبويه : ((.. ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ، ولا يذكر علامة إضمار الأول .. ولكنه يجوز في الشعر ، وهو ضعيف في الكلام ، قال الشاعر أبو النجم العجلي[٢] :

قد أصبحت أم الخيار تدعي   علي ذنبا كلّه لم أصنع

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته في غير الشعر، لأنه لا يكسر البيت [٣])) ، واللافت في كلام سيبويه هنا أن حذف هذا الضمير عنده ضعيف في الكلام وغير حسن ، بل هو ضعيف في قول الشاعر هذا نفسه لأنه كما يفهم من كلام سيبويه حذف لم يدع إليه المحافظة على الوزن ، وليس في ذلك كله دليل قاطع على أن هذا الحذف عنده خاص بالشعر للضرورة ، يؤنس بذلك أن الرجل لم يزد في ذلك على أن وصفه بغير الحسن أي بالقبح ، وهو ما وصفه به غير مرة كما سنرى بعد قليل ، والراجح أن وصف سيبويه للظاهرة بالقبح لا يعني بالضرورة عدم جوازها عنده ما لم تدل قرينة أخرى على ذلك[٤] يضاف إلى هذا أن لدى سيبويه ما يوحي بقبوله أن يكون هذا الضمير الرابط منوياً مقــدراً ، ومن هذا القبيل قوله : ((فإن قلت : زيد كم مرة رأيت فهو ضعيف إلا أن تدخل الهاء كما ضعف في قوله : كلُه لم أصنع ، ولا يجوز أن تقول : زيد هل رأيت إلا أن

---

(١) – الكتاب ١/٨٠-٨١ .

(٢) – انظر : ديوانه ٢٤

(٣) – الكتاب ١/٨٥ وانظر: نتائج الفكر في النحو ٣٣٧ .

(٤) – انظر : وشرح المفصل لابن يعيش٦٨/٧ ، وشرح شذور الذهب٢٤٣ ، المفصل في تاريخ النحو العربي ٢٢١ ، وما لم يطرد في قواعد النحو والصرف ٨٨-٩٠ والجدير بالذكر أن سيبويه نص على جواز ظواهر مما وصفه بالقبح .انظر : الكتاب ٢/٣٤-٣٥ ، ٧٩-٨٠ ،١٨٢

تريد معنى الهاء مع ضعفه ، فترفع ، لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل ، فصار الاسم مبتدأ ، والفعل بعد حرف الاستفهام [١] » ، فقول سيبويه : ولا يجوز أن تقول : زيد هل رأيت إلا أن تريد معنى الهاء مع ضعفه فترفع يوحي أنه يجيز على ضعف حذف ضمير النصب الرابط لجملة الخبر بما تخبر عنه إذا كان هذا الضمير مقدراً منوياً ، وفي موضع آخر يجيز هذا الحذف على هذا النحو واصفا إياه بالقبح ، وهو ما يفهم من قوله : « ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك : أعبد الله إن تره تضربه ، وكذلك إن طرحت الهاء مع قبحه فقلت : أعبد الله إن تر تضرب [٢] » ويقول في موضع آخر ، فإن قلت : « إن أفضلهم لقيت ، فنصبت أفضلهم بـ (إن) فهو قبيح حتى تقول لقيته [٣] » ففي ضوء هذه النقول كلها يميل المرء إلى القول بأن سيبويه يجيز خلافاً لما هو منسوب إلى البصريين عامة وإليه خاصة حذف الضمير المنصوب الرابط لجملة الخبر بما أخبر بها عنه مع تقديره لهذا الضمير في المعنى ، ومع وصفه لذلك الحذف بالقبح حينا وبالضعف حينا آخر . يؤيد ذلك – كما سنلاحظ – أنه وصف هذا الحذف من جملة الصفة بالضعف مع تصريحه بإجازته له في هذه الحالة .

- **حذف جملة الخبر:**

من المعروف أن (لولا) الشرطية لا يباشرها إلا الاسم المرفوع ، وقد اختلف في رفعه فقيل على الفاعلية ، وقيل : على الابتداء وهذا هو الراجح المشهور ، واختلف في خبر هذا المبتدأ ، والمشهور أنه اسم مفرد[٤] ، والظاهر أن الخبر المحذوف عند سيبويه في هذه الحالة جملة كما يفهم من قوله : « هذا

---

(١) – الكتاب ١/١٢٧

(٢) – الكتاب ١/١٢٧

(٣) – الكتاب ٢/ ٣٥٧

(٤) – انظر : مغني اللبيب ٣٠٢ ، وأسلوب الحذف في اللغة العربية ٣٠٢

باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء ، وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا .... أما عبد الله فإنه من حديث لولا ، وارتفع بالابتداء ... وكأن المبني عليه الذي في الإضمار : كان في مكان كذا ، وكذا ، فكأنه قال : لولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه [١] » ، وممن قدروا الخبر المحذوف جملة في هذا الأسلوب أبو حيان الأندلسي [٢] .

• تقديم جملة الخبر على المبتدأ :

لتقديم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة حالات وأحكام مختلف فيها [٣] ، واللافت أن سيبويه نقل عن الخليل كلاماً أجاز فيه تقديم جملة الخبر على المبتدأ في بعض الأساليب دونما اعتراض منه عليه ، وفي ذلك يقول : « .... وقال : أيضاً [٤] يكون مررت به المسكين على : المسكين مررت به ، وهذا بمنزلة لقيته عبد الله ، إذا أراد : عبد الله لقيته . وهذا في الشعر كثير [٥] » .

وبعد فقد تبين فيما تقدم من الحديث عن إعراب سيبويه للجملة الخبرية أن لديه إشارات واضحة إلى وقوع هذه الجملة مرفوعة وهي خبر للمبتدأ أو للأحرف المشبهة بالفعل ، ومنصوبة وهي خبر للأفعال الناقصة على اختلاف معانيها ، كما تبين أن لديه ما يدل على أن جملة الخبر قد تكون فعلية واسمية وشرطية ، وأن لديه ما يؤكد أنه يجيز أن تكون جملة الخبر إنشائية خلافاً لمن منع ذلك من النحاة .

---

(١) – الكتاب ١٢٩/٢

(٢) – قال في قوله تعالى : « لولا أنتم لكنا مؤمنين .. » سبأ (٣١) : لولا أنتم لكنا مؤمنين ، أي : أنتم أغويتمونا وأمرتمونا بالكفر » . انظر : البحر ٢٨٢/٧ .

(٣) – انظر : الارتشاف ٢/ ٤١ ..

(٤) – حمل الخليل الكلام من قبل أيضاً على أن المسكين مبتدأ محذوف الخبر المفرد . انظر: الكتاب ٧٥/٢

(٥) – الكتاب ٢/ ٧٦

ومما اتضح فيما تقدم أيضاً أن سيبويه يرى أن الفاء في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ مسبوقاً بـــ (أما) زائدة ، يضاف إلى ذلك أنه أجاز زيادة الفاء في جملة الخبر إذا ما كان المبتدأ دالاً على ما يدل عليه اسم الشرط من العموم والسببية . ومما رجحه البحث فيما تقدم أن سيبويه يجيز على ضعف وقبح حذف ضمير النصب الرابط لجملة الخبر بما تخبر عنه مع تقدير هذا الضمير في المعنى ، وهذا مخالف لما شهر في الدرس النحوي من أن هذا الحذف مقصور على الضرورة الشعرية عند البصريين عامة وعند سيبويه خاصة .

ولاحظت الدراسة أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع عند سيبويه على الابتداء ، وأن خبره جملة فعل الكون المطلق ، مما يعني أنه يقول بحذف جملة الخبر في بعض الحالات ، كما أنه نقل بلا تعليق عن الخليل ما يوحي بجـــواز تقديم جملة الخبر على المبتدأ في بعض أساليب العربية ، في نحو قولهم : مررت به المسكين ، برفع المسكين ، فقد جعله الخليل كما لاحظنا في أحد رأييه مبتدأ ، خبره جملة (مررت) المتقدمة .

٢ – الجملة الواقعة حالاً :

يقف المرء عند سيبويه على ما يؤكد إدراكه للجملة الحالية مفهوماً ودلالة ومحلاً إعرابياً ، ومن إشاراته إلى جملة الحال قوله : ((.. وتقول : رأيته شاباً ، وإنه يفخر يومئذ ، كأنك قلت : رأيته شاباً ، وهذه حاله [١])) ومن هذا القبيل أيضاً قوله : ((.. وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى فيَّ ، كأنه يقول : كلمته وفوه إلى فيَ ، أي كلمته ، وهذه حاله [٢])) ، ولأن سيبويه يدرك أن الحال

---

(١) – الكتاب ١٢٢/٣

(٢) – الكتاب ٣٩١/١

منصوبة في العربية [١] ، يشير إلى هذا المحل الإعرابي للجملة ، وذلك بتأويلها باسم مفرد منصوب على الحالية حيناً ، أو بالنص صراحة على نصبها حيناً آخر ، ومن القبيل الأول قوله : ((.. فأما ما يرتفع بينهما فقولك : إن تأتني تسألني أعطك ، وإن تأتني تمشي أمش معك ، وذلك لأنك أردت أن تقول : إن تأتني سائلاً يكن ذلك ، وإن تأتني ماشياً فعلت[٢])) ، فجملتا (تسألني) و(أمشي) حاليتان أول كلا منهما سيبويه باسم مفرد منصوب على الحالية ، وفي ذلك دليل عملي على أن النصب محل الجملة الحالية ، وأما ما نص فيه صراحة على أن الجملة الحالية محلها النصب فقوله : ((وأما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت : هذا عبد الله خير منك ، وضربت عبد الله هو قائم ، وما شأن عبد الله هو خير منك ، فلا تكون هو وأخواتها فصلاً فيها وفي أشباهها ها هنا ، لأن ما بعد الاسم هاهنا ليس بمنزلة ما يبنى على المبتدأ ، وإنما ينتصب على أنه حال كما انتصب قائماً في قولك : انظر إليه قائما [٣])) ، ففي كلام سيبويه هذا ما يوحي أن الجملة الاسمية المكونة من الضمير (هو) وخبره ليست خبراً لما قبلها ، بل هي جملة حالية ، محلها النصب .

---

(١) - يقول في الكتاب ٢/ ٣٣ : واعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة فإنه منصوب في المعرفة ، لأن ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة ، لأنه ليس من اسمه ، وذلك قولك : مررت بزيد حسناً أبوه ، ومررت بعبد الله ملازمك . والجدير بالملاحظة أن سيبويه قد يعبر عن الحال بمصطلح الخبر ، وهذا ما نبه عليه المعنيون بالمصطلح النحوي . انظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ١٤٠، ١٧٧

(٢) - الكتاب ٣/٨٥ ولأمثلة أخرى أشار فيها سيبويه إلى أن الجملة الحالية منصوبة المحل بتأويلها باسم مفرد منصوب على الحالية انظر : الكتاب ٣/ ٨٨، ٩٨- ٩٩ .

(٣) - الكتاب ٢/ ٣٩٥

- **حذف جملة الحال :**

وما يلفت الانتباه في تناول سيبويه للجملة الحالية إيماؤه إلى أنها قد تحذف في بعض أساليب العربية ، وهو ما يمكن أن يفهم من قوله : ((هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : مررت به فإذا له صوت صوت حمار ، فقد أضمرت فعـلاً بعد له صوت [١])) . وقال في موضع آخر : ((وإذا قال : له صوت صوت حمار ، فإنما أخبر أنه مر به ، وهو يصوت صوت حمار [٢])) . وقال أيضاً : ((وإن شئت نصبت له علم علم الفقهاء ، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه [٣])) . فالمصدر المنصوب في هذا التركيب عند سيبويه مفعول مطلق لفعل محذوف ، يكون مع فاعله المقدر أيضا جملة محذوفة .

- **ربط إعراب جملة الحال بمعناها**

واللافت في معالجة سيبويه للجملة ربطه لتوجيه الجملة على الحالية بمعنى مختلف عن المعنى المراد من توجيهها توجيها آخر كالاستئناف أو جواب الشرط ، مما يؤكد ما كنا قد لاحظناه قبلاً [٤] من أن الفصل بين المعاني المقصودة سبب من أسباب إعراب الجملة عند سيبويه ، وهذا ما نلاحظه في قوله : ((... وتقول ذره يقل ذاك ، وذره يقول ذاك ، فالرفع من وجهين : فأحدهما الابتداء ، والآخر على قولك ذره قائلاً ذاك ، فتجعل يقول في موضع قائل ... وتقول ائتني تمشي ، ائتني ماشياً ، وإن شاء جزمه على أنه إن أتاه مشى في المستقبل ، وإن شاء رفعه على الابتداء ، وقال عز وجل : ﴿ **فاضرب**

(١) – الكتاب ١/ ٣٥٥– ٣٥٦

(٢) – الكتاب ١/ ٣٦٢

(٣) – الكتاب ١/ ٣٦٢

(٤) – انظر : ص(٩٠٠)

لهم طريقاً في البحر يبسا لا تخاف دركاً ولا تخشى [١] ﴾ ، فالرفع على وجهين على الابتداء ، وعلى قوله اضربه غير خائف ، وتقول : قم يدعوك ، لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيام ، ويكون القيام سبباً له ، ولكنك أردت قم إنه يدعوك وإن أردت ذلك المعنى جزمت [٢] » ، ففي هذا الكلام حرص واضح من سيبويه على ربط إعراب الجملة بما يرى له من معنى ، فحمل الجملة نفسها على الحالية يفضي إلى معنى مختلف عن المعنى المستفاد من حملها على الابتداء أي الاستئناف ، أو جواب الشرط ، وكل ذلك يشي بأن إعراب الجملة عند سيبويه كما سبق أن بينا محكوم في جله بفهم المعنى المراد من الكلام .

• الفرق بين معنى الحال مفردة والحال جملة :

ومن الملاحظ أن سيبويه قد يحرص على بيان الفرق الدلالي بين الحال اسماً مفرداً وبين الحال جملة ، وهذا ما يتراءى من قوله :« هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر ، وذلك قولك: كلمته فاه إلى في .. كأنه قال: كلمته مشافهة...أي كلمته في هذه الحال ، وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى فيَّ ، كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في أي كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله ، والنصب على : كلمته في هذه الحال ... وإذا قال : كلمته فوه إلى فيَّ ، فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه ، وأنه شافهه ، ولم يكن بينهما أحـــد [٣] » ، فاللافت في هذا النص حرص سيبويه الشديد على ملاحظة الفروق الدلالية الدقيقة بين الحال اسماً مفرداً وبين الحال جملة ، فالأولى عنده بمعنى (في هذه الحال) والثانية بمعنى (وهذه حاله) إضافة إلى فروق دلالية دقيقة تتعلق بمقام الكلام نبه عليها سيبويه كما لاحظنا .

---

(١) – الآية ٧٧من سورة طه

(٢) – الكتاب ٩٨/٣

(٣) – الكتاب ١/ ٣٩١، وانظر: معاني النحو ٢٦١/٢

فيما تقدم من الحديث عن جملة الحال عند سيبويه تبين بوضوح أنه أدرك هذه الجملة ومحلها الإعرابي ، وهو النصب ، كما تبين أن سيبويه يقول بحذف هذه الجملة في بعض أساليب اللغة العربية ، واللافت فيما تقدم كله ملاحظة سيبويه للفروق الدلالية بين حمل الجملة على الحال وبين حملها على غيره ، بل حرص أيضا على ملاحظة الفرق الدلالي بين الحال اسما مفردا وبين الحال جملة. وكل ذلك يؤكد ربط سيبويه إعراب الجملة بمعناها كما يؤيد أن توضيح هذا المعنى سبب من أسباب إعراب الجملة عنده .

٣ - الجملة الواقعة صفة :

أشار سيبويه غيرمرة إلى جملة الصفة ، ومن هذا القبيل قوله : ((والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم ضرب ... ولم يسكنوا آخر الفعل لأن فيها بعض ما في المضارعة ، تقول : هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة ، وتكون في موضع ضارب[١])) . ومما أومأ فيه سيبويه إلى جملة الصفة قوله : ((وتقول : كلَ رجل يأتيك فاضرب نصب لأن يأتيك هاهنا صفة ، فكأنك قلت : كل رجل صالح اضرب[٢])) . ففي هذين المثالين أشار سيبويه إلى الصفة جملة فعلية ماضوية ومضارعية ، وقد يشير إليها جملة اسمية وهذا ما فهمه السيرافي من حديث سيبويه عن قول العرب: مررت ببر قبل قفيز بدرهم، قال سيبويه : ((هذا باب يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة ، وذلك قولك : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ... وأما الذين رفعوه فقالوا : مررت ببر قفيز بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ ، وقولك بدرهم مبني عليه [٣])) ، وقد فهم السيرافي من كلام سيبويه هذا أن جملة (قفيز بدرهم) صفة لـــ(بر) قال السيرافي :((يريد أنه يقبح أن يجعل قفيزا نعتا للبر ... فإما أن تجعله مبتدأ، وما بعده خبره ، وتكون هذه الجملة في موضع خبر أو حال أو نعت .... والنعت :

---

(١) - الكتاب ١/١٦-١٧

(٢) - الكتاب ١/١٣٦

(٣) - الكتاب ١/ ٣٩٧

مررت ببر قفيز منه بدرهم ، مبتدأ وخبر في موضع النعت [١])) ولهذه الأمثلة نظائر أشار فيها سيبويه إلى جملة الصفة [٢] .

* * *

• المحل الإعرابي للجملة الواقعة صفة :

وقد يفهم تأويلاً من كلام سيبويه أن جملة الصفة عنده تابعة للموصوف بها في الحكم الإعرابي بدليل أنه قد يؤولها باسم مفرد تابع في حركته الإعرابية للاسم الموصوف بها ، ومن هذا القبيل قوله : ((وتقول : لا أحد رأيته إلا زيد .... وإن جعلت رأيته صفة فكذلك ، كأنك قلت : لا أحد مرئياً [٣])) ، ففي هذا النص أوّل سيبويه الجملة الواقعة صفة باسم مفرد تابع للموصوف بها في الحركة الإعرابية ، مما يوحي بأن جملة الصفة عنده لها المحل الإعرابي للاسم الموصوف ، لأنه نص[٤] على أن الصفة تتبع الموصوف في الحركة الإعرابية كما أنه أوحى بأن الجملة الواقعة صفة يتعذر ظهور تبعيتها الإعرابية للموصوف في اللفظ ، وهذا ما يمكن أن يفهم من قوله : ((قد يقع الشيء في موقع الشيء ، وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قولك : مررت برجل يقول ذاك ، ويقول في موضع قائل ، وليس إعرابه كإعرابه [٥])) ، فإشارة سيبويه هنا إلى وقوع الفعل موقع الاسم الصفة مع اختلاف إعراب كل منهما عن إعراب صاحبه يوحي بشيئين ، أحدهما يفضي إلى الآخر ، مفاد ذلك أن وقوع الفعل موقع الاسم الصفة يجعله تابعاً في الإعراب للاسم الموصوف لأن الصفة كما

---

(١) – الكتاب ١/ ٣٩٧ الحاشية الثانية شرح كتاب سيبويه للسيرافي

(٢) – انظر الكتاب ١/٢١-٢٢ ، ٨٧ ،١٣١ ،٢/ ٣١٧ ، ٣٤٨

(٣) – الكتاب ٢/٣١٧

(٤) – انظر الكتاب ١/٤٢١ ..

(٥) – الكتاب ٢/ ١٣٢

هو معروف وكما بين سيبويه نفسه تتبع الموصوف في الإعراب ، ولما كان ظاهر الفعل يتعذر تبعيته الإعرابية لفظاً للاسم الموصوف كان من المنطقي أن يفهم من كلام سيبويه – وهو ما رجحناه بأدلة أخرى من قبل [١] أن مراده بالفعل في هذه الحالة إنما هو التركيب الإسنادي الجملي ، وأن هذا التركيب الإسنادي الواقع صفة تابع إعرابياً في المحل للاسم الموصوف به . مما يعني في نهاية المطاف إدراك سيبويه عملياً للجملة الواقعة صفة ، كما يعني إدراكه للمحل الإعرابي لهذه الجملة . بل تعدى ذلك إلى تناول بعض أحكامها ، وهو ما سنعرض له فيما يلي :

- **جملة الصفة لا تكون إنشائية :**

من غير الجائز[٢] عند النحاة مجيء الجملة الإنشائية صفة ، وهو ما أشار إليه سيبويه من قبل بقوله : « والوقف قولهم : اضرب في الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة [٣] » ، ففي هذا الكلام نص صريح من سيبويه على أن جملة الأمر – وهي إنشائية – لا يصلح أن تكون صفة .

- **حذف الضمير المنصوب الرابط لجملة الصفة بالموصوف :**

من الجائز عند النحاة [٤] أن يحذف من جملة الصفة الضمير المنصوب الذي يربطها بالموصوف بها ، والأمر كذلك عند سيبويه ، وهذا ما يفهم من مقارنته بين حذف هذا الضمير من جملة الصفة وحذفه من جملة الخبر ، وفي ذلك يقول : « وهو في الوصف أمثل منه في الخبر ، وهو على ذلك ضعيف ، ليس كحسنه بالهاء ... وذلك قولك : هذا رجل ضربته ، والناس رجلان ، رجل

(١) – انظر : ص (٧٦ ٠٠).
(٢) – انظر: مغني اللبيب٢٧٢ ، والخزانة٢/١٠٩
(٣) – الكتاب ٢/١٧
(٤) – انظر : مغني اللبيب ٥٥٦، وأسلوب الحذف في اللغة العربية ١٦٧– ١٦٨

أمته ، ورجل أهنته ... فإن حذفت الهاء جاز ، وكان أقوى مما يكون خبراً [(١)]))، واللافت في هذه المقارنة أنها لا تدل على إجازة سيبويه كغيره لحذف الضمير المنصوب الرابط لجملة الصفة بالموصوف فحسب ، بل تؤيد أيضاً ما كنا قد رجحناه من قبل من أن سيبويه يجيز أيضاً حذف هذا الضمير من جملة الخبر، ولكن على ضعف أو قبح .

فيما تقدم من الحديث عن إعراب جملة الصفة عند سيبويه تبين أنه أدرك هذه الجملة كما أدرك أنها تابعة في محلها الإعرابي للاسم الموصوف بها، والجدير بالذكر تنبيه سيبويه في حديثه عن هذه الجملة على بعض الأصول التي عمل بهاالنحويون بعده في هذا الباب ، كعدم جواز أن تكون جملة الصفة إنشائية وكجواز حذف ضمير النصب الرابط لجملة الصفة بالاسم الموصوف بها .

٤ – الجملة المضاف إليها :

أشار سيبويه إلى وقوع الجملة مضافاً إليها ، وذلك في قوله : ((هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء ، يضاف إليها أسماء الدهر ، وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيك يوم يقول ذاك ... وجاز هذا في الأزمنة ، واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة ... ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك : ما رأيته منذ كان عندي ، ومذ جاءني ، ومنه أيضاً آية قال الأعشى:

بآية يقدمون الخيل شــعثا كأن على سنابكهــا مدامــا

... ومما يضاف إلى الفعل أيضا قوله : لا أفعل بذي تسلم ، ولا أفعل بذي تسلمان ، ولا أفعل بذي تسلمون . المعنى لا أفعل بسلامتك ، وذو مضافة إلى

---

(١) – الكتاب ١/ ٨٧

الفعل ، كإضافة ما قبله[١] ، كأنه قال : لا أفعل بذي سلامتك ، فذو هاهنا الأمر الذي يسلمك وصاحب سلامتك [٢])) .

والذي يشي بإدراك سيبويه أن الجملة المضاف إليها من الجمل ذوات المحل ، وأن محلها الجر إقراره كما لاحظنا أن الاسم الذي قبلها مضاف إليها ، وتأويله إياها باسم مجرور بالإضافة في قوله : بذي سلامتك ، وإشارته في موضع آخر إلى أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة الجار بالمجرور، أي أن المضاف بلغة العامل يعمل الجر في المضاف إليه ، وهذا ما يفهم بوضوح من تعليله منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قوله : ((ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار ، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور [٣])) يريد سيبويه عدم جواز الفصل بالمفعول فيه (الليلة) بين المضاف (سارق) والمضاف إليه (أهل) لأن العلاقة بينهما علاقة الجار بالمجرور ، أي علاقة العامل بمعموله ، يضاف إلى ذلك أيضا إدراك سيبويه أن الجملة المضاف إليها حالة في التقدير محل الاسم المفرد ، ولو لم يجز أحياناً حلوله في اللفظ محلها ، وهذا ما يفهم من قوله : ((تسلم في قولك : بذي تسلم في موضع اسم ولكنهم لا يستعملون الاسم لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً [٤])) .

---

(١) – يريد : كإضافة ما ذكره من أسماء الدهر إلى الأفعال

(٢) – الكتاب ٣/ ١١٧– ١١٩. وانظر : المقتضب ٣/١٧٦– ١٧٧ ، ٤/٣٤٧– ٣٤٨

(٣) – الكتب ١/ ١٧٦– ١٧٧، وانظر ٢/٢٨٠

(٤) – الكتاب ٣/١٢١

• الجملة المضاف إليها بين الاسمية والفعلية :

الجملة المضاف إليها يمكن أن تكون اسمية ، أو فعلية ، وفي ذلك يقول سيبويه : ((جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى إذ ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال لأنه في معنى إذا ، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال [١])) ، وكلام سيبويه هذا لا يدل على أن الجملة المضاف إليها يمكن أن تكون فعلية كما يمكن أن تكون اسمية فحسب بل يدل أيضاً على أن بعض الأسماء يضاف إلى كلا الجنسين ، ومن هذا القبيل (إذ) ، وأن بعضها لا يضاف إلا إلى جنس واحد ومن هذا القبيل عنده (إذا) الدالة على المستقبل ، فهي كما يفهم من كلامه هنا لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية ، والراجح خلافاً للمشهور[٢] ، وبناء على كلام آخر لسيبويه أنه يجيز على قبح – خلافاً لما نسب إليه[٣] – إضافة إذا إلى الجملة الاسمية ، وهو ما يفهم من قوله : ((... ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس إذا وحيث ، تقول : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، وحيث زيداً تجده فأكرمه ... والرفع بعدهما جائز لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس[٤]))، ففي هذا الكلام يجعل سيبويه (إذا) و(حيث) في قرن واحد من حيث جواز إضافة كل منهما إلى كل من الجملة الاسمية والفعلية ، وهذا مشهور ومعروف بالنسبة إلى (حيث) عند

---

(١) – الكتاب ١١٩/٣، وانظر : الكتاب ٦٠/٣ ، والمقتضب ١٧٦/٣– ١٧٧، ٣٤٧/٤–٣٤٨

(٢) – المشهور أن (إذا) عند غير الأخفش والكوفيين إذا كانت دالة على المستقبل لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية . انظر : مغني اللبيب ٩٧، والخزانة ٢٩/٣، ٣٣ ،٢٢٨/١٠– ٢٢٩ وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٢٣٤، وأسلوب الحذف في اللغة العربية ٣٠١

(٣) – انظر :الخزانة ٢٢٨/١٠– ٢٢٩

(٤) – الكتاب ١/ ١٠٦–١٠٧

سيبويه وغيره ، وهو ما نرجحه بالنسبة إلى(إذا) عند سيبويه إذا كان خبر المبتدأ الذي بعدها جملة فعلية ، وهذا ما يفهم من نصه السابق .

ويبدو أن(إذا) و(حيث) من الكلم الملازم للإضافة إلى الجملة عند سيبويه، يوحي بذلك أنَّ علاقتهما بما يضافان إليه علاقة الاسم الموصول بصلته التي لا تكون إلا جملة في المشهوروالمعمول به في العربية وعند المعتد بآرائهم من أئمتها ، يقول سيبويه : ((وسألته – يعني الخليل – عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال : الفعل في إذا بمنزلته في إذ .... وإذا توصل بالفعل ، فالفعل في إذا بمنزلته في حين ، كأنك قلت الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه[١])) وقال عن (حيث) في موضع آخر : ((وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول حيث تكون أكون ، وتكون وصل لها ، كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون فيه[٢])) ، ففي هذا النص وسابقه ما يوحي بأن سيبويه يرى أن علاقة (إذا) و (حيث) بما تضافان إليه كعلاقة الاسم الموصول بصلته التي لا تكون إلا جملة ، مما يوحي بأن هذين الاسمين عنده لا يضافان إلا إلى جملة ، وهو ما يقول به الجمهور بالنسبة إلى(حيث)، وهو المتفق عليه بالنسبة إلى (إذا) كما هو معروف عند أئمة العربية .

فيما تقدم من الحديث عن الجملة المضاف إليها اتضح إدراك سيبويه لهذه الجملة ولمحلها الإعرابي ، وهو الجر ، وقد نبّه سيبويه في هذا السياق على أن بعض الأسماء يضاف إلى الجملة اسمية أو فعلية ، وأن بعضها الآخر مختص بالإضافة إلى أحد هذين الجنسين دون غيره ، وقد رجحت في هذا السياق خلافاً للمشهور عند النحاة أن سيبويه أجاز على قبح إضافة (إذا) الدالة على المستقبل إلى الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ ، خبره جملة فعلية، وفي

(١) – الكتاب٣/٦٠

(٢) – الكتاب ٣/٥٨

هذا السياق أوحى كلام سيبويه بأن بعض الأسماء لا يضاف إلا إلى الجملة ، ومن هذا القبيل (إذا) و(حيث) و(ذو) في نحو قولهم : اذهب بذي تسلم .

٥ - الجملة الواقعة مفعولاً به :

من المعروف عند المعنيين بإعراب الجملة أن الجملة تقع مفعولاً به في مواقع متعددة ، فتتجلى بصور مختلفة ، وهذه الصور هي الجملة المحكية بالقول أو بما يرادفه ، أي بما فيه معنى القول دون أحرفه ، والجملة الواقعة مفعولاً به ثانياً ، أو ثالثاً لفعل قلبي ، والجملة الواقعة جواباً لقسم استعطافي مسبوقة بأداة للحصر[١] ، وسنلاحظ أن سيبويه أشار إلى بعض صور هذه الجملة كما أشار إلى بعض قضاياها.

• الجملة المحكية بالقول :

وهي - كما هو معروف[٢]- الجملة أو الكلام المحكيان بما تصرف من مادة قول من أفعال أو أسماء تعمل عمل الأفعال ، وقد تناول سيبويه هذه الجملة تناولاً يبيّن بجلاء إدراكه لها ولكونها معمولة لما سبقها من عوامل مشتقة من مادة قول ، ومن هذا القبيل قوله : « واعلم أن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاما لا قولاً [٣] نحو قلت :

---

(١) - انظر لما تقدم في هذه الفقرة : مغني اللبيب٤٦٠- ٤٦٧، وفي إعراب الجمل وأشباهها ٦٧- ٧٠ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ١٨٥.

(٢) - انظر مراجع الحاشية السابقة.

(٣) - علق ابن حني في الخصائص ١/١٨-١٩ على كلام سيبويه في هذه المسألة قائلاً : قال سيبويه : اعلم أن (قلت) في كلا م العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد ا لقول ما كان كلاما لا قولا ، ففرق بين الكلام والقول كما ترى ... ثم قال في التمثيل : نحو قلت: زيد منطلق ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق، فتمثيله بهذا يعلم أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه ، ==

زيد منطلق ، لأنه يحسن أن تقول : زيد منطلق[١] » ، يريد سيبويه أن القول يحكى الكلام المركب المستقل بمعناه ، ولا يحكى به الكلم المفرد ، وهاهو يدلل على ذلك قائلاً : « وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿ **وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك** [٢] ﴾ ولولا ذلك لقال : أن الله [٣] » ، ووجه استدلال سيبويه لما هو فيه بهذه الآية الكريمة أنه لو كان القول يحكى به الألفاظ مفردة لفتحت همزة إن في هذه الآية ، فأولت هي والفعل (اصطفى) الذي يليها بمصدر محكي بالقول المتقدم ، ولكن ذلك لم يكن كما يرى سيبويه لأن المصدر لفظ مفرد والقول لا يحكى به إلا الجملة أو الكلام المركب المستغني دلالياً عن غيره وهو ما أكده في موضع آخر من كتابه حيث قال : « تقول : قال عمر: إن زيداً خير منك ، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله ، ولا يجوز أن تعمل قال في أن كما لا يجوز أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت : قال زيد : عمرو خير الناس .... وأنت لا تقول : قال الشأن متفاقما كما تقول : زعم الشأن متفاقماً ، فهذه الأشياء بعد قال حكاية [٤] » ، والذي يفهم من كلام سيبويه هذا أن فعل القول لا يعمل النصب في الألفاظ مفردة ؛ بل في الجملة والكلام المركب المستغني دلالياً ونبه على أن هذا الأمر ليس مقصوراً على فعل القول ؛ بل شاملاً لكل ما اشتق منه ، فقال :« وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا تقول في الاستفهام ، شبهوها بتظن .. وذلك قولك : متى تقول زيدا منطلقا ؟[٥] » .

== وأن القول عنده بخلاف ذلك ، إذ لو كان حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها .

(١) – الكتاب ١/١٢٢

(٢) – الآية ٤٢ من آل عمران .

(٣) – الكتاب ١/١٢٢

(٤) – الكتاب ٣/١٤٢ وانظر: ١/ ١٤٣

(٥) – الكتاب ١/١٢٢– ١٢٣

- **الجملة المحكية بمرادف القول :**

الجملة المحكية بمرادف القول هي المحكية بفعل فيه معنى القول دون أحرفه نحو(دعا) ، و (نادى) ، و(شهد) وقد أشار سيبويه إلى هذا الضرب من الجمل المنصوبة على المفعولية في قوله : ((وكان عيسى يقرأ هذا الحرف فدعا ربه إني مغلوب فانتصر[١] ، أراد أن يحكي[٢])) ، ومراد سيبويه أن الفعل (دعا) في هذه الآية بمعنى قال فهو مرادف للقول ، وجملة (إني مغلوب) محكية بهذا الفعل محلها النصب لعدم اقترانها بحرف التفسير .

- **الجملة المنصوبة بأفعال الظن أو اليقين :**

من مواضع الجملة الواقعة مفعولاً به كما هو معروف[٣]أن تكون مفعولاً أول أو ثانياً لأحد أفعال القلوب ، وقد تناول سيبويه هذا الضرب من الجمل الواقعة مفعولاً به ، وأجلى مظاهر هذا التناول تجلت في حديثه عما يعرف في باب إعراب الجمل بالتعليق ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، أي منع الفعل المتعدي .. من العمل الظاهر في لفظ المفعول الواحد أو المفعولين معاً دون منعه من العمل في المحل[٤] ، والمانع من العمل في اللفظ في هذه الحالة هو تصدر الكلام بما له الصدارة فيحول دون عمل العامل المتقدم فيما بعد هذا الذي له الصدارة والذي يسمى معلقاً ، وغالباً ما يكون من أدوات الاستفهام[٥] ، وفي ذلك يقول سيبويه : ((هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى

(١) – الآية ١٠من سورة القمر

(٢) – الكتاب ١٤٣/٣

(٣) – انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ١٩٠-١٩١

(٤) – وانظر : شرح المفصل ٨٦/٧ ، وشرح قواعد الإعراب٩٩ ، و إعراب الجمل وأشباه الجمل ١٩٩ ، و الصدارة في النحو العربي ٣٨٧، و معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٥٥

(٥) – انظر : شرح قواعد الإعراب ٩٩ ، والصدارة في النحو العربي ٣٨٧ – ٤٠٢

المفعول ولا غيره لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله ، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك ، وهو قولك : قد علمت أعبد الله ثم أم زيد ؟.... فهذا في موضع مفعول ... ومن ذلك قد علمت لعبد الله خير منك ، فهذه اللام تمنع العمل كما تمنعه ألف الاستفهام ... ولو لم تستفهم ، ولم تدخل لام الابتداء لأعملت علمت ... وذلك قولك علمت زيداً خيراً منك[١]))، وفي هذا النص يشير سيبويه إلى وقوع الجملة في باب التعليق موقع المفعولين، وأشار إلى وقوعها في ذلك موقع المفعول الثاني فقال : ((تقول : أرأيتك زيداً أبو من هو ؟ ... لا يحسن فيه إلا النصب في زيد ... فعلى هذا أجري ، وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني[٢])) .

والجدير بالذكر أن التعليق إنما يكون عند الجمهور في أفعال القلوب خاصة [٣] وسيبويه يشير إلى أن بعضهم أجاز تعليق غير أفعال القلوب فقـال : ((وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له : أيهم أفضل ... أما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله ، واضرب معلقة [٤])) ، وفي ذلك إشارة من سيبويه إلى إجازة يونس تعليق ما ليس من أفعال القلوب ، وهو ما تنسبه إليه المصادر [٥] .

اتضح فيما تقدم أن سيبويه عرض للجملة الواقعة مفعولاً به ، فأشار إلى الجملة الواقعة مفعولاً به لفعل القول أو ما يرادفه ، فنبه على أن فعل القول ومشتقاته لا يحكى به الكلم المفرد ، أي أنه لا ينصب الألفاظ مفردة ، بل يحكى به الكلام المستغني من الجمل ، أي المستقل دلالياً ، ومن مواقع المفعول به التي

---

(١) – الكتاب ١/٢٣٥-٢٣٧

(٢) – الكتاب ١/١٣٩- ١٤٠

(٣) – انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ١٩٩

(٤) – الكتاب ٢/ ٣٩٩- ٤٠٠

(٥) – انظر : شرح قواعد الإعراب١٠٢، والصدارة في النحوالعربي٣٩١

أشار سيبويه إليها الجملة المنصوبة بأحد أفعال القلوب ، وقد كان حديثه عن هذه الجملة قائماً في المقام الأول على حديثه عن مفهوم التعليق في باب إعراب الجمل ، واللافت أن حديثه عن هذا المفهوم واضح إلى درجة تسمح بالقول : إنه بحديثه هذا أرسى الأصول التي أقام عليها النحاة فيما بعد أحكام التعليق في هذا الباب ، فقد عرض بعض المعلقات وبين ما لها من الصدارة ، كما صرح بوقوع التركيب الذي سمي جملة فيما بعد موقع مفعولي أفعال القلوب، كما أشار إلى وقوع هذا الضرب من التراكيب موقع المفعول الثاني فقط ، ونسب أخيراً إلى يونس النحوي القول بتعليق ما ليس بقلبي من الأفعال ، وفي ذلك إشارة إلى أن جمهور النحويين يقصرون كما هو معروف التعليق على أفعال القلوب .

* * *

٦ - جملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء :

من الجمل ذوات المحل الإعرابي عند النحاة [١] جملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو إذا الفجائية ، ولدى سيبويه ما يوحي أنه أدرك جملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء كما أدرك أن محلها الجزم ، وهذا ما يمكن أن يفهم من تعليقه على قراءة من قرأ (يذرهم) بالسكون من قوله تعالى : ﴿ **مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**[٢]﴾ ، فقد فسر سيبويه جزم هذا الفعل بكونه معطوفاً على محل جملة (لا هادي له) الواقعة في محل فعل جواب الشرط الذي كان يجب أن يجزم بأداة الشرط الجازمة (من) لو جاء في هذا المحل ، ولكن حلت محله جملة (لا هادي له) فأخذت محله الإعرابي وهو الجزم ، وفي ذلك يقول سيبويه مفسراً جزم الفعل (يذرهم) (وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام ، لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً لأن أصل الجزاء الفعل ، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره [٣] ، فالذي يفهم من كلام سيبويه أن الفعل (يذرهم) إنما جزم لأنه معطوف على محل الكلام ، ومراده بالكلام هنا هو الجملة ، أي جملة (لا هادي له) التي حلت محل هذا الفعل لأن الأصل كما يفهم من كلام سيبويه أن يكون الفعل في جواب الجزاء أي الشرطٍ ، ولكن قد يوضع غيره في هذا الموضع فوضعت هنا موضع الفعل المجزوم هذه الجملة ، فأخذت حكمه الإعرابي وهو الجزم ، وعطف الفعل (يذرهم) بالجزم حملاً على محل جملة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء ، وفي ذلك نص واضح من سيبويه على هذه الجملة من الجمل ذوات المحل ، وعلى محلها الإعرابي .

---

(١) - انظر : مغني اللبيب ٤٧١ ، والحلل في الكلام على الجمل ٦٤- ٦٥ ، ورسالة في جمل الإعراب ٩٨ .

(٢) - الآية ١٨٦ من سورة الأعراف ، والقراءة المشار إليها قراءة حمزة والكسائي . انظر: البحر المحيط ٣٢٥/٢ .

(٣) - الكتاب ٩٠/٣- ٩١ .

• إعراب الجمل التي لا محل لها عند سيبويه :

من المختلف فيه عند النحويين عدد[١] الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، فهي أربع عند السمين الحلبي(٧٥٦ هـ)[٢] وسبع عند ابن هشام (٧٦١ هـ)[٣] ومن وافقه ، وتسع عند ابن أم قاسم المرادي (٧٤٩ هـ)[٤]وهي عشر عند الدكتور فخر الدين قباوة [٥] ، واثنتا عشرة عند أبي حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ) [٦] وهي أربع عشرة جملة عند الأصبحي العنابي (٧٧٦هـ)[٧] .

---

(١) – ارتباط نشأة التفكير في إعراب الجمل بالاستجابة إلى متطلبات نظرية العامل ، وإقامة هذا الإعراب على مبدأ حلول الجملة محل الاسم المفرد ذي المحل الإعرابي دائماً مقدمة من المنطقي أن تفضي خلافا لما استقر عليه الوضع عند النحاة في هذا الباب إلى عدم حرصهم على استقصاء الجمل التي لا محل لها ، وفي ذلك يقول الدكتور علي أبو المكارم في (المدخل إلى دراسة النحو العربي ، الجزء الثاني) ص ١٧٧ : ولقد كان مقتضى هذه الأصول ، وما أسلمت إليه من قاعدة ألا يفكر النحاة في استقصاء الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، ومحاولة حصرها في أنماط لغوية بعينها ، إذ إن هذا الاستقصاء والحصر يعتمد على القول بثبات هذه الأنماط ، وإذا كان من العسير تصور مثل هذا الثبات في تشكيل اللغة لما تتسم به من مرونة ، فإن من الطبيعي أن تصبح محاولة الاستقصاء والحصر نوعا من الحرث في البحر، بيد أن النحويين قاموا بهذه المحاولة بغية تصنيف علاقات الجمل، ووضع إطارات كلية لها .

(٢) – وهي الجملة الابتدائية، والجملة الاعتراضية ، والجملة التفسيرية ، وجملة الصلة . انظر: الدر المصون ١/١٢٤

(٣) – وهي الابتدائية أو الاسئنافية ، والاعتراضية ، والتفسيرية ، وجواب القسم ، والواقعة جوابا للشرط غير الجازم ، أو الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا الفجائية ، وصلة الموصول ، والتابعة لما لا محل لها . انظر : المغني ٤٢٧ .

(٤) – وهي الابتدائية ، وجملة الصلة، والاعتراضية ، والتفسيرية ، وجواب القسم ، والواقعة بعد أدوات التحضيض ، والواقعة بعد أدوات التعليق غير العاملة، والواقعة جواباً لها ، والتابعة لما لا موضع لها . انظر: رسالة في جمل الإعراب ١٠٥

(٥) – وهي الابتدائية، والاستئنافية، وجملة الشرط غير الظرفي ، والاعتراضية ، والتفسيرية وجواب القسم ، وجواب الشرط غير الجازم ، وجواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا الفجائية ، وصلة الوصل ، والتابعة لجملة لا محل لها . انظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٢

(٦) – انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٧٢- ٣٧٤

(٧) – انظر : الحلل في الكلام على الجمل ٣٧

والجدير بالذكر أن حديث سيبويه عن الجمل التي لا محل لها ليس بوضوح حديثه عن الجمل ذوات المحل ،فعدم محلية الجملة مفهوم غير مطروق عند سيبويه ما عدا إشارة خفية جداً إلى ذلك لدى حديثه عن جملة صلة الموصول علماً أن حديثه عما سوى هذه الجملة من الجمل التي لا محل لها لا يعدو أن يكون إشارات إلى الجملة التفسيرية ، والجملة الواقعة بدلاً - إن صح القول بوجودها - وتوكيداً لفظياً ، وسنبدأ حديثنا عن إعراب سيبويه للجمل التي لا محل لها ببيان تناوله لجملة الصلة لأن حديثه عن هذه الجملة هو الأبرز في هذا الباب .

- **الجملة الواقعة صلة الموصول :**

أشار سيبويه غير مرة بوضوح إلى افتقار الموصول سواء أكان اسمياً أو حرفياً إلى صلة ، ولديه كما سنرى ما يدل على أن هذه الصلة لا تكون إلا جملة ، كما أن لديه إشارة خفية إلى أن هذه الجملة لا محل لها ، فمما أشار فيه إلى افتقار الاسم الموصول إلى صلة ، تبين المراد به قوله : « هذا باب الأسماء التي يجازى بها ، وتكون بمنزلة الذي وتلك الأسماء من ، وما ، وأيهم ، فإذا جعلتها بمنزلة الذي قلت ما تقول أقول ، فيصير تقول صلة لما حتى تكمل اسماً، فكأنك قلت : الذي تقول أقول[١] » . وقال أيضاً : « وتقول : أيها تشاء لك ، فتشاء صلة لأيها حتى كمل اسما ... كأنك قلت الذي تشاء لك [٢]» . وقال في موضع آخر : « هذا باب أي مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة ، فمن ذلك قولك : اضرب أي من رأيت أفضل ، فمن كمل اسماً برأيت ، ونقول أي الذين رأيت في الدار لأن رأيت من صلة الذين[٣] » . ففي هذه الأمثلة ونظائرها[٤]

---

(١) - الكتاب ٣/ ٦٩

(٢) - الكتاب ٢/٣٩٨

(٣) - الكتاب ٢/ ٤٠٤

(٤) - انظر مثلا : الكتاب ٢/ ١٠٧- ١٠٨ ، ٣٩٩ -٤٠٠ ،

أشار سيبويه بوضوح إلى جملة صلة الموصول الاسمي ، و مما أشار فيه إلى جملة صلة الموصول الحرفي قوله : ((اعلم أن كل موضع تقع فيه أنَ تقع فيه أنما ، وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أن الذي أبتدئ بعد الذي صلة له [(١)])) ، وأشار سيبويه إلى صلة ما الحرفية المصدرية وغير المصدرية فيما نقله عن الخليل قائلاً : ((وسألته عن قوله : ما تدوم لي أدوم لك ، فقال ليس في هذا جزاء من قبل أن الفعل صلة لما، فصار بمنزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر[(٢)])) فما تقدم من نقول عن سيبويه يبين إدراكه افتقار الموصول اسماً كان أو حرفاً إلى الصلة .

والجدير بالذكر أن هذه الصلة لا تكون عند البصريين إلا جملة بخلاف [(٣)] الكوفيين وابن مالك الذين أجازوا أن يجتزأ في صلة الموصول بالاسم المفرد ، وسيبويه إمام نحاة البصرة نص غير مرة بوضوح على أن الصلة لا تكون اسماً مفرداً ، وفي ذلك يقول : ((وأما قوله عز وجل : ﴿ **وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين**[(٤)] ... فعلى قوله أنه الحمد لله، ولا تكون أن التي تنصب الفعل،لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء[(٥)]))، ونبه سيبويه في مكان آخر على أن الأسماء المفردة لا يجتزأ بها في الصلة ، فقال : ((ويدل على أن سواءك ، وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول مررت بمن سواءك وعلى من سواءك ، والذي كزيد ، فحسن هذا كحسن من فيها ، والذي فيها ، ولا تحسن الأسماء هاهنا ، ولو قلت مررت بمن فاضل كان قبيحاً [(٦)])) ففي هذين النصين ما يشي بأن صلة الموصول الاسمي والحرفي لا يصلح أن تكون اسماً مفرداً عند سيبويه .

(١) – الكتاب٣/١٢٩،
(٢) – الكتاب ٣/ ١٠٢
(٣) – انظر : الهمع ١/٨٦، وإعراب الجمل وأشباه الجمل١٣٢
(٤) – الآية ١٠ من سورة يونس
(٥) – الكتاب ٣/١٦٣
(٦) – الكتاب ١/٤٠٩

والملاحظ أن جملة الصلة تكون فعلية مضارعية وماضوية وأمرية ، وقد مرت من قبل أمثلة على ذلك ، أما كون جملة الصلة فعلية أمرية فأشار إليه سيبويه في قوله :((وأما قوله: كتبت إليه أن افعل ، وأمرته أن قم ، فيكون على وجهين ، على أن يكون أن التي تنصب الأفعال ، وصلتها بحرف الأمر والنهي ، والدليل على أنها تكون أن التي تنصب أنك تدخل الباء ، فتقول : أوعزت إليه بأن افعل ...(١))) ، وأما كون الصلة جملة اسمية فسوف تتضح إشارة سيبويه إليه لدى الحديث بعد قليل عن حذف ضمير الرفع الرابط لجملة الصلة بالاسم الموصول ، ومما يوحي بجواز كون جملة الصلة شرطية عند سيبويه قولـــه : ((وتقول .. أي من إن يأتنا نعطه نكرمُه ، فهذا إن جعلته استفهاماً فإعرابه الرفع ، وهو كلام صحيح من قبل أن إن يأتنا نعطه صلة لمن فكمل اسماً (٢))) .

ومما يذكر أن جمهور(٣) النحويين على أن جملة الصلة لا محل لها ، ولدى سيبويه ما يوحي أنه السباق إلى التنبيه على ذلك في قوله : ((اعلم أن كل موضع تقع فيه أنَ تقع فيه أنما ، وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أن الذي ابتدئ بعد الذي صلة له ، ولا تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده(٤))) .

- **حذف الضمير العائد إلى الموصول من الصلة :**

جملة الصلة تحتاج إلى رابط يربطها بالاسم الموصول بها ، والغالب في ذلك أن يكون ضميراً (٥)، وهذا الضمير قد يكون منصوباً ، وقد يكون مرفوعاً، وقد يكون مجروراً ، وحذف الضمير المنصوب في هذه الحالة من المتفق على

---

(١) – الكتاب٣/١٦٣

(٢) – الكتاب : ٢/٤٠٥

(٣) – انظر : مغني اللبيب ٤٥٧، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ١٣٠

(٤) – الكتاب ٣/١٢٩

(٥) – انظر : مغني اللبيب٥٥٧

جوازه [١] ، وقد نبه سيبويه من قبل على ذلك في نحو قوله : « تقول : هذا من أعرف منطلقاً [٢] » ، ونبه على ذلك أيضاً في معرض حديثه عن حذف ضمير النصب الرابط لجملة الخبر بما أخبرت عنه ، فقال : « إنما شبهوه بقولهم :الذي رأيت فلان حيث لم يذكروا الهاء ، وهو في هذا أحسن لأن رأيت تمام الاسم ، به يتم ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد [٣] ، ففي هذا النقل وسابقه ونظائرهما [٤] ما يدل على أن سيبويه كغيره يجيز حذف الضمير المنصوب الرابط لجملة الصلة بالموصول ، أما إذا كان هذا الرابط ضميراً مرفوعاً مبتدأ في صدر جملة الصلة فالظاهر أن سيبويه يشترط لجواز حذفه طول التركيب الذي يقع فيه ، وهذا ما يمكن أن يفهم من قوله :« لا يكاد عربي يقول : الذي أفضل فاضرب ، واضرب من أفضل حتى يدخل هو ، ولا يقول هات ما أحسن حتى يقول ما هو أحسن .... وجاز إسقاط هو في أيهم كما كان لا عليك تخفيفاً [٥] » ، وقال أيضاً : « وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع أعرابياً يقول : ما أنا بالذي قائل لك شيئاً ، وهذه قليلة ، ومن تكلم بهذا فقياسه اضرب أيهم قائل لك شيئاً ، قلت : أفيقال : ما أنا بالذي منطلق ؟ فقال : لا ، فقلت ما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلاً ، وكأن طوله عوض من ترك هو [٦] » . ففي هذين النصين يتضح أن سيبويه شأنه شأن عامة البصريين يشترط طول التركيب لإجازة حذف ضمير الرفع الرابط الواقع مبتدأ في صدر جملة الصلة خلافاً [٧] لمن لم يشترط هذا الطول لذلك الحذف .

---

(١) – انظر: المحتسب١/٢٣٤، ومغني اللبيب٥٥٧ ، وأساليب الحذف في اللغة العربية ١٦٩

(٢) – الكتاب ٢/١٠٧

(٣) – الكتاب ١/٨٦-٨٧

(٤) – انظر الكتاب١/١٢٨، ٢/٣٩٨

(٥) – الكتاب ٢/٣٩٩-٤٠٠

(٦) – الكتاب ٢/ ٤٠٤

(٧) – انظر : خزانة الأدب ١٠/٣٢٥ وأسلوب الحذف في اللغة العربية ٨٦- ٨٧

• حذف جملة الصلة :

من المعروف أن جملة الصلة تحذف قبل شبه الجملة المتعلق بفعل جملة الصلة إذا كان دالاً على كون عام ، كما أجازوا حذفها أيضاً إذ كان معناها واضحاً (١) ، وقد نبه على ذلك سيويه من قبل حيث قال : ((ومثل قولهم : ليس غير هذا الذي أمس ، يريد الذي فعل أمس وقوله وهو العجاج(٢) :

بعد اللتيا واللتيا والتي

فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشد من حذف تمام الاسم (٣))) ، وواضح أن المحذوف الموسوم بأنه من تمام الاسم الذي استسهل سيبويه حذفه إنما هو جملة الصلة ، مما يعني أن الرجل أجاز حذف جملة الصلة في بعض الحالات.

اتضح فيما تقدم إدراك سيبويه لحاجة الموصول اسماً كان أو حرفاً إلى الصلة ، كما تبين تنبهه على ضرورة أن تكون هذه الصلة جملة اسمية أو فعلية خبرية أو إنشائية ، كما يمكن أن تكون جملة الصلة تركيباً شرطياً عند سيبويه الذي أجاز كسائر النحويين حذف ضمير النصب الرابط لجملة الصلة بالاسم الموصول بها ، واشترط طول التركيب لجواز حذف ضمير الرفع الرابط والواقع مبتدأ في صدر جملة الصلة ، وهو المشهور عن البصريين عامة ، كما أجاز حذف جملة الصلة إذا كانت واضحة المعنى ، أو كان فعلها متعلقاً به شبه الجملة ، وكان دالا على الوجود المطلق .

* * *

---

(١) – انظر: الهمع ١/ ٨٩ ، وأسلوب الحذف في اللغة العربية ٣٩١ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٣٨٦– ٣٨٧

(٢) – انظر: ديوان العجاج ٤٢٠/١

(٣) – الكتاب ٣٤٦/٢–٣٤٧

• الجملة التفسيرية :

الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها عند جمهور النحاة [١]، ولها حالات ومحال وأحكام مختلفة [٢] ، وقد ألم سيبويه عرضاً بأطراف من هذه الحالات والمحال والأحكام ، ومن هذا القبيل التفسير في باب الاشتغال ، وفي ذلك يقول : ((إن شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنما نصبته على إضمار فعل هذا يفسره ، كأنك قلت ضربت زيداً ضربته [٣])) ، فسيبويه يشير هنا إلى أن الفعل المشغول في باب الاشتغال مفسِر للفعل المشغول عنه ، وإذا عملنا بما كنا قد رجحناه من قبل من أن مصطلح الفعل عند سيبويه في سياقات كهذه يراد به التركيب الإسنادي الجملي مؤيدين في ذلك بتقدير سيبويه المفسر تركيباً جملياً إسنادياً كما هو ظاهر ، وبجعل بعض النحاة [٤] فيما بعد الفعل المشغول وفاعله جملة تفسيرية أمكننا القول إن سيبويه ألم ببعض حالات الجملة التفسيرية ، ولكن دون أن يتعرض لمحليتها أو عدم محليتها .

ومما أشار فيه سيبويه إلى بعض حالات وأحكام الجملة التفسيرية حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين** [٥] ﴾ ، فقد رفض أن تكون (أن) في هذه الآية تفسيرية قائلاً : ((ولا تكون أي لأن أي إنما

(١) – ذهب الشلوبين ومن وافقه إلى أن الجملة التفسيرية تابعة لما تفسره ، فإن فسرت ما له محل كان لها محله ، وإن فسرت ما لا محل له لم يكن لها محل انظر: مغني اللبيب ٤٥٠ ، شرح قواعد الإعراب ١٨٨ ، وخزانة الأدب ٤٠/٩ وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٩٦-٩٧

(٢) – انظر مغني اللبيب٤٤٦- ٤٥١ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٨٧ –٩٨

(٣) – الكتاب ٨١/١ ، وانظر ١٣٤/١

(٤) – انظر : شرح قواعد الإعراب١٨٩، وخزانة الأدب ٣١٤/١ ، ٤١/٩ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ٩٥

(٥) – الآية ١٠من سورة يونس

تجيء بعد كلام مستغن [١] » ، وهو يريد كما يفهم من كلامه أن(أن) هذه لا يصلح أن تكون تفسيرية لأنها كما يرى كأي[٢] التفسيرية التي لا تكون كذلك إلا إذا سبقت بكلام مستغن ، أي بجملة تامة ، ولعل هذا ما أوحى إلى النحويين ما أصلوه[٣] فيما بعد من أن (أن) لا تكون تفسيرية إلا وهي تفسر جملة بجملة .

وألم سيبويه في مكان آخر بحالة أخرى من حالات الجملة التفسيرية المقترنة بـــ (أن) ، فقال : « هذا باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي ، وذلك قوله عز وجل : ﴿ **وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا**[٤] ﴾ ، وزعم الخليل أنه بمنزلة أي لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي ..[٥] » ، ثم قال : « وأما قوله : كتبت إليه أن افعل ، وأمرته أن قم ، فيكون على وجهين على أن تكون أن التي تنصب الأفعال ... والوجه الآخر أن تكون بمنزلة أي كما كانت بمنزلة أي في الأول[٦] ». فواضحة في هذين النصين إشارة سيبويه إلى أن (أن) تفسيرية ، ولعل هذه الإشارة من رائد التصنيف النحوي ، ممــا أوحي إلى بعض النحويين[٧] بأن الجملة الواقعة بعــد (أن) في هذه الحالة جملة تفسيرية مقترنة بحرف التفسير(أن) .

---

(١) – الكتاب ١٦٣/٣

(٢) – علما أن (أيا) التفسيرية تفسر مفردا بمفرد كما هو معروف .انظر: مغني اللبيب ٨٠ ، والجنى الداني ٢٣٣

(٣) – للخلاف في ذلك وفي مجي(أن) تفسيرية انظر : الجنى الداني٢٢٠-٢٢١، ٢٣٣ ، و مغني اللبيب ٢٩-٣٠، ٤٤٧ ، و إعراب الجمل وأشباه الجمل ٩٠-٩١

(٤) –الآية ١١٧ من سورة المائدة .

(٥) – ١٦٢/٣

(٦) – الكتاب ١٦٢/٣

(٧) – للخلاف في ذلك انظر: مغني اللبيب ٢٩-٣٠ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل٩١ ، ٩٢

مما تقدم يتضح أن الجملة التفسيرية مما أدركه سيبويه ، ولكن من غير تطرق لمحليتها ، أو عدم محليتها ، فقد ألم بالجملة التفسيرية في باب الاشتغال ، كما نبه على أن الجمل التفسيرية يمكن أن تكون مقترنة بـــ (أن) مبينا أن (أن) هذه لا تكون تفسيرية إلا إذا كانت مسبوقة بجملة تامة ، ولعل هذا مما أوحى إلى النحويين فيما بعد بأن (أن) لا تفسر إلا جملة بجملة .

- **الجملة الواقعة بدلاً :**

من المختلف فيه عند النحاة [١] وقوع الجملة بدلاً ، وهي عند القائلين بها من التوابع ، فإن كانت بدلاً مما له محل كان لها محله ، وإذا كانت بدلاً مما لا محل له لا يكون لها محل ، وشرطها عند القائلين بها أن تكون أكثر وضوحاً أو تحديداً مما أبدلت منه ، ويبدو أن هذا مستوحى من كلام لسيبويه في تعليقه على أمثلة أو شواهد مشتركة بينه وبين من قال بوقوع الجملة بدلاً كما يفهم من قوله : ((وسألت الخليل عن قوله [٢] :

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

قال تلمم بدل من الفعل الأول ... أراد أن يفسر الإتيان بالإلمام [٣])) ثم قـــال : ((ومثل ذلك قوله[٤] ..

إن يبخلوا.أو يجبنوا أو يغدروا لا يحفلوا
يغدوا عليك مرجليـــــــــــــن كأنهم لم يفعلوا

فقوله : يغدوا بدل من يحفلوا ، وغدوهم مرجلين يفسر أنهم لم يفعلوا [١])) ، ثم قال : ((وسألته عن قوله : ﴿ **ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم**

(١) – انظر: ارتشاف الضرب٢/٦٢٧ ، و مغني اللبيب٥٤٠-، والدر المصون ١/١٢٤ وإعراب الجمل وأشباه الجمل ١٤٤-١٤٦

(٢) – هو عبيد الله بن الحر . انظر : الكتاب ٣/ ٨٦ ، والخزانة ٩ / ٩٠، ٩٦ ، ٩٨ .

(٣) – الكتاب ٣/٨٧ ، وانظر : الدر المصون ١/١٢٤

(٤) – هو بعض بني أسد كما في الكتاب ٣/ ٨٦ . والخزانة ٩ / ٩١

القيامة ويخلد فيها مهانا [٢]﴾ ، فقال : هذا مثل الأول لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام ، ومثل ذلك إن تأتنا نحسن إليك نعطك ، ونحملك ، يفسر الإتيان بشيء هوهو[٣])) ، ففي هذا الحوار بين سيبويه وأستاذه الخليل حكم على بعض الوحدات اللغوية بالبدلية بغض النظر عن تسميتها بالفعل أو بالجملة مشترطاً لهذه البدلية أن يكون البدل تفسيراً للمبدل منه أو أن يكون فيه خصوصية دلالية تميزه من المبدل منه على وجود معنى مشترك يجمع بينهما ، وهو عين ما اشترطه النحاة [٤] القائلون بوقوع الجملة بدلاً لوقوعها هذا الموقع ، يضاف إلى ذلك أن شواهد سيبويه هذه نفسها جعلها بعضهم[٥] شواهد على وقوع الجملة بدلاً ، وكل ذلك يشي بأن في الكتاب أفكاراً وشواهد شكلت الأساس لقول من قال بوقوع الجملة بدلاً .

تبين فيما تقدم أن لدى سيبويه أفكاراً وشواهد شكلت الأساس لقول من قال بوقوع الجملة بدلاً ، وفي مقدمة ذلك اشتراط أن يكون فيها خصوصية دلالية تميزها من المبدل منه ، ولا تحول دون وجود معنى عام مشترك بينهما .

- **الجملة الواقعة توكيداً لفظياً :**

التوكيد اللفظي ضرب من ضروب التوكيد في اللغة العربية ، ويكون في المفرد والمركب غير الجملة والجملة [٦] ، وقد أشار سيبويه إلى التوكيد اللفظي

---

(١) – الكتاب ٣/٨٦– ٨٧

(٢) – الآية ٦٨–٦٩ من الفرقان

(٣) – الكتاب٣/٨٧

(٤) – انظر:إعراب الجمل ،وأشباه الجمل ١٤٤، وفي إعراب الجمل وأشباهها ٩١، والنحو الوافي ٣/٦٨٦

(٥) – انظر: الدر المصون ١/١٢٤ وإعراب الجمل ، و أشباه الجمل ١٤٤، وفي إعراب الجمل وأشباهها ٩١.

(٦) – انظر : ارتشاف الضرب ٦١٥–٦١٦

على مستوى الجملة في معرض تعليقه على قولهم : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، فقال : « فإنما جاء لقيته توكيداً بعد أن جعله غاية كما تقول مررت بزيد وعبد الله مررت به . قال الشاعر[١] :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها [٢] » .

فالذي يفهم من كلام سيبويه أن الجمل(لقيته) ، و(مررت به) ، و(ألقاها) كل منها توكيد لفظي لنظائرها السابقة لها ، مما يعني أن الرجل ألم بالتوكيد اللفظي على مستوى الجملة ، ولكن ليس في حديثه هذا أي إشارة إلى محلية هذه الجملة أو عدم محليتها .

* * *

---

(١) - هو أبو مروان النحوي . الخزانة ٣ / ٢١ -٢٢ .

(٢) - الكتاب ١/ ٩٧

نتائج البحث

تبين في ختام هذا البحث أن الجمل ذوات المحل الإعرابي التي عرض لها سيبويه في كتابه هي ست جمل ، وهي الجملة الواقعة خبراً، والجملة الواقعة صفة ، والجملة الواقعة حالاً ، والجملة الواقعة مفعولاً به ، والجملة الواقعة جواباً لشرط جازم مقترن بالفاء ، والجملة المضاف إليها .

وقد اتضح أن لدى سيبويه إشارات واضحة إلى الجملة الواقعة خبراً منصوبة ومرفوعة في مختلف محالها المعهودة في ذلك ، كما اتضح أن لديه ما يدل على أن جملة الخبر قد تكون فعلية واسمية وشرطية ، وأن لديه ما يؤكد أنه يجيز أن تكون جملة إنشائية خلافاً لمن منع ذلك من النحاة . ولاحظت الدراسة أن سيبويه يرى أن الفاء في الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ مسبوقاً بـــ(أما) زائدة ، يضاف إلى ذلك أنه أجاز زيادة الفاء في جملة الخبر إذا ما كان المبتدأ دالاً على ما يدل عليه اسم الشرط من السببية والعموم ، ومما رجحه البحث أيضاً أن سيبويه يجيز على ضعف وقبح حذف ضمير النصب الرابط لجملة الخبر بما تخبر عنه مع تقدير هذا الضمير في المعنى ، وهذا مخالف لما شهر في الدرس النحوي من أن هذا الحذف مقصور على الضرورة الشعرية عند البصريين عامة وعند سيبويه منهم خاصة . ولاحظ البحث أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع عند سيبويه على الابتداء ، وأن خبره جملة فعل الكون المطلق ، مما يعني أنه يقول بحذف جملة الخبر في هذه الحالة ، كما أنه نقل بلا تعليق عن الخليل ما يوحي بجواز تقديم جملة الخبر على المبتدأ في بعض أساليب العربية، وذلك في نحو قولهم : مررت به المسكين ، برفع المسكين ، فقد جعله الخليل كما لاحظنا في أحد رأييه مبتدأ ، خبره جملة (مررت) المتقدمة .

أما الجملة الحالية فقد أدرك سيبويه هذه الجملة كما أدرك محلها الإعرابي وهو النصب ، كما تبين أنه يقول بحذف هذه الجملة في بعض أساليب

اللغة العربية ، واللافت في هذا السياق ملاحظة سيبويه الفروق الدلالية بين حمل الجملة على الحال وبين حملها على غيره ، بل حرص على ملاحظة الفرق الدلالي بين الحال اسماً وفرداً وبين الحال جملة .

وبين حديث سيبويه عن الجملة الواقعة صفة أنه أدرك هذه الجملة كما أدرك أنها تابعة للموصوف بها في محلها الإعرابي ، والجدير بالذكر تنبيه سيبويه في حديثه عن هذه الجملة على بعض الأصول التي عمل بها النحويون فيما بعد في هذا الباب كعدم جواز أن تكون جملة الصفة إنشائية ، وكجواز حذف الضمير المنصوب الرابط لجملة الصفة بالاسم الموصوف بها .

وفي حديث سيبويه عن الجملة المضاف إليها اتضح أنه أدرك هذه الجملة كما أدرك محلها الإعرابي وهو الجر ، وقد نبه في هذا السياق على أن بعض الأسماء يضاف إلى الجملة اسمية وفعلية ، وأن بعضها الآخر مختص بالإضافة إلى أحد هذين الجنسين دون غيره ، وقد رجح البحث في هذا السياق خلافاً للمشهور عند النحاة أن سيبويه أجاز على قبح إضافة (إذا) الدالة على المستقبل إلى الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ وخبره الجملة الفعلية ، وفي هذا الصدد أوحى كلام سيبويه أن بعض الأسماء لا يضاف إلا إلى الجملة ، ومن هذا القبيل (إذا) و (حيث) و (ذو) في نحو قولهم : اذهب بذي تسلم .

وفي حديث سيبويه عن الجملة الواقعة مفعولاً به أشار إلى الجملة الواقعة مفعولاً لفعل القول أو ما يرادفه ، فنبه على أن هذا الفعل ومشتقاته لا يحكى به الكلم المفرد ، أي لا ينصب الألفاظ المفردة ، بل يحكى به الكلام المستغني من الجمل أي المستقل دلالياً ، ومن مواقع المفعول به التي أشار إليها سيبويه الجملة المنصوبة بأحد أفعال القلوب ، وقد كان حديثه عن هذه الجملة قائماً في المقام الأول على حديثه عن مفهوم التعليق في باب إعراب الجمل ، واللافت أن حديثه عن هذا المفهوم واضح إلى درجة تسمح بالقول : إنه بحديثه هذا أرسى الأصول التي أقام عليها النحاة فيما بعد التعليق في هذا الباب ، فقد

عرض بعض المعلقات وبين ما لها من الصدارة ، كما صرح بوقوع التركيب الذي سمي جملة فيما بعد موقع مفعولي أفعال القلوب ، وأشار أيضاً إلى وقوع هذا الضرب من التراكيب موقع المفعول الثاني فقط ، ونسب أخيراً إلى يونس النحوي القول بتعليق ما ليس بقلبي من الأفعال ، وفي ذلك إشارة إلى أن جمهور النحاة يقصرون كما هو معروف التعليق على أفعال القلوب .

وآخر ما نشير إليه من حديث سيبويه عن الجمل ذوات المحل إيحاؤه أن جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء محلها الجزم .

أما الجمل التي لا محل لها فلم يكن لدى سيبويه حديث واضح بل يمكن القول إن عدم المحلية الإعرابية للجملة مفهوم لم يكن واضحاً لديه ، على أن ذلك لا ينفي أن لديه ما دخل فيما بعد في صميم فكرة إعراب الجمل التي لا محل لها ، فقد أكد الحاجة العضوية للموصول الحرفي أو الاسمي إلى جملة الصلة ، كما نبّه على ضرورة أن تكون هذه الصلة جملة اسمية أو فعلية خبرية أو إنشائية كما يمكن أن تكون جملة الصلة عنده تركيباً شرطياً ، وأجاز كسائر النحاة حذف ضمير النصب الرابط لجملة الصلة بالاسم الموصول بها ، واشترط طول التركيب لجواز حذف ضمير الرفع الرابط والواقع مبتدأ في صدر جملة الصلة ، وهو المشهور عند البصريين ، كما أجاز حذف جملة الصلة إذا كانت واضحة المعنى أو كان فعلها متعلقاً به شبه جملة ، وكان دالاً على الوجود المطلق . أما الجمل التفسيرية فقد ألم ببعض أفكارها دونما تعرض لمحلها أو عدم محلها ، فقد عرض للجملة التفسيرية في باب الاشتغال ، كما نبّه على أن الجملة التفسيرية يمكن أن تكون مقترنة بـــ(أن) مبيناً أن (أن) هذه لا تكون تفسيرية إلا إذا كانت مسبوقة بجملة تامة ، ولعل هذا مما أوحى إلى النحويين فيما بعد بأن (أن) هذه لا تفسر إلا جملة بجملة .

وجاء لدى سيبويه أفكار وشواهد شكلت الأساس لقول من قال فيما بعد بوقوع الجملة بدلاً ، وفي مقدمة ذلك أن يكون فيها خصوصية دلالية تميزها من

المبدل منه ، ولا تحول دون وجود معنى عام مشترك بينهما ... وألم سيبويه بالتوكيد اللفظي على مستوى الجملة ، ولكن ليس في صنيعه هذا أية إشارة إلى محلية هذه الجملة أو عدم محليتها .

* * *

فهرس المصادر والمراجع

١- أثر النحاة في البحث البلاغي - عبد القادر حسين ط القاهرة ١٩٩٨ .
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب - لأبي حيان الأندلسي تح د . مصطفى أحمد النماس ط ١ ١٩٨٤ .
٣- أسلوب الحذف في اللغة العربية - رسالة دكتوراه . د . أيمن الشوا جامعة دمشق - كلية الآداب - قسم اللغة العربية العام ٢٠٠٠ .
٤- الأشباه والنظائر في النحو - السيوطي . تح : عبد الإله نبهان وزملائه ط١ مجمع اللغة العربية . دمشق .
٥- الأصول في النحو - ابن السراج . تح د. عبد الحسين الفتلي ط١ بيروت ١٩٨٥ .
٦- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية - محمد الشاويش. ط١ تونس ٢٠٠١
٧- الأصول ؛ دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي عند العرب ، ط القاهر ١٩٨٢
٨- إعراب الجمل وأشباه الجمل - د. فخر الدين قباوة ط المكتبة العربية حلب ١٩٧٦
٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - تح . محمد محيي الدين عبد الحميد ط٨ . ١٩٨٦
١٠- الإيضاح العضدي - أبو علي الفارسي . تح . د. حسن شاذلي فرهود ط١ ١٩٦٩ .
١١- الإيضاح في علل النحو - الزجاجي . تح . د . مازن المبارك ط٤ بيروت ١٩٨٢ .

١٢- البحث النحوي عند الأصوليين – د . مصطفى جمال الدين . ط١. بغداد

١٣- البحر المحيط – أبو حيان الأندلسي ط٢ بيروت ١٩٨٣ .

١٤- بناء الجملة العربية – د. محمد حماسة عبد اللطيف ط١ القاهرة ١٩٩٦.

١٥- التوهم عند النحاة – د. أحمد جاد الكريم ط ١ القاهرة ٢٠٠١ .

١٦- توجيه اللمع – أحمد بن الحسين الخباز. تح . د. فايز زكي محمد دياب. ط١ القاهرة ٢٠٠٢ .

١٧- الجملة الشرطية عند النحاة العرب – د. أبو أوس إبراهيم الشمسان ط ١ القاهرة ١٩٨١ .

١٨- الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية – د . محمد إبراهيم عبادة ط١ . الإسكندرية ١٩٨٨ .

١٩- الجمل المختلف في إعرابها – د . إبراهيم صالح الحندود . بحث منشـور في مجلة الدراسـات اللغوية . المجلد الخامس العـدد الأول ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

٢٠- الجملة في كتاب سيبويه – د. عبد الرحمن الحاج صالح . من أعمال ندوة النحو والصرف . دمشق ٢٧- ٣٠/٨/ ١٩٩٤ .

٢١- الجملة والمحل الإعرابي – نعيمة جبيلي . رسالة دبلوم . جامعة محمد الخامس . كلية الآداب . الرباط ١٩٩٥- ١٩٩٦.

٢٢- الجملة النحوية نشأة وإعراباً – د . عبد الفتاح الدجني ط١ الكويت ١٩٨٧ .

٢٣- الجملة الوصفية في النحو العربي . د. شعبان صلاح ، ط. القاهرة ٢٠٠٤

٢٤- الجنى الداني في حروف المعاني – الحسن بن قاسم المرادي تح د . فخر الدين قباوة ونديم فاضل ط ٢ بيروت ١٩٨٣ .

٢٥- الحلل في الكلام على الجمل - لشهاب الدين أبي العباس أحمد الأصبحي تح د. إبراهيم محمد أبي عباة ط ١ الرياض ١٩٩٦ .
٢٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر البغدادي تح عبد السلام محمد هارون ط ١ القاهرة ١٩٧٩ وما بعدها .
٢٧- الخصائص - ابن جني . تح محمد علي النجار ط ٢ بيروت لبنان .
٢٨- دراسات في العربية وتاريخها - محمد الخضر حسين ط٢ . دمشق ١٩٦٠ .
٢٩- الدر المصون للسمين الحلبي . تح : أحمد محمد الخراط . ط١ دمشق ١٩٨٦
٣٠- دلائل الإعجاز - عبد القاهر الجرجاني . ط محمد رشيد رضا بيروت ١٩٨١ .
٣١- ديوان أبي النجم العجلي - تح علاء الدين الآغا ط ١ الرياض ١٩٨١ .
٣٢- ديوان الطرماح - تح . د. عزة حسن ط دمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
٣٣- رسالة في جمل الإعراب - الحسن بن قاسم المرادي تح د . سهير محمد خليفة ط ١ ١٩٨٧ .
٣٤- ديوان العجاج تح : د. عبد الحفيظ السطلي ، ط١ دمشق ١٩٧١ .
٣٥- شرح الحدود النحوية - جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي . تح . د. صالح حسين العايد ط١ جامعة الإمام . الرياض ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
٣٦- شرح شذور الذهب - ابن هشام الأنصاري تح محمد محيي الدين عبد الحميد طبعة مصورة بجامعة البعث بحمص ١٩٨٨
٣٧- شرح الكافية في النحو - رضي الدين الإستراباذي ط٣ دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٢ .
٣٨- شرح قواعد الإعراب - الكافيجي تح د . فخر الدين قباوة ط٣ دمشق ١٩٩٣ .

٣٩- شرح المفصل - ابن يعيش . ط دار صادر بيروت .
٤٠- الصاحبي في فقه اللغة العربية - ابن فارس ط القاهرة١٣٢٨هـ-١٩١٠
٤١- الصدارة في النحو العربي - عبد الرحمن محمود الشنقيطي ط ٢ النهار للطبع والنشر والتوزيع ١٩٩٩.
٤٢- ظاهرة الحذف في النحو العربي ، محاولة فهم - بوشعيب برامو مجلة عالم الفكر الكويتية . المجلد ٣٤ . العدد٣ . العام ٢٠٠٦ .
٤٣- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث - د . محمد حماسة عبد اللطيف . ط دار غريب القاهرة ٢٠٠١ .
٤٤- في إعراب الجمل وأشباهها - محمد الأنطاكي مدونة كانت مقررة على طلبة قسم اللغة العربية في جامعة حلب عام ١٩٨٠ .
٤٥- في النحو العربي ، نقد وتوجيه - د. مهدي المخزومي ط١ بيروت .
٤٦- الكتاب - سيبويه تح عبد السلام محمد هارون ط عالم الكتب بيروت .
٤٧- الكليات - أبو البقاء العكبري . تح . د . عدنان درويش و محمد المصري . ط٢ دمشق ١٩٨٢ .
٤٨- لسان العرب - ابن منظور ط١ دار صادر .
٤٩- اللغة جوزيف فندريس - تر محمد القصاص ورفيقه ط القاهرة ١٩٥٠ .
٥٠- اللغة العربية معناها ومبناها - د . تمام حسان . ط الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٩
٥١- اللغة والكلام في التراث النحوي العربي - د . محمد سعيد صالح ربيع الغامدي . مجلة عالم الفكر الكويتية .المجلد ٣٤ العدد ٣ . العام ٢٠٠٦
٥٢- فصول في علم اللغة العام - فرديناندي سوسير . تر . د . أحمد نديم الكراعين ط الإسكندرية .
٥٣- في اللغة والأدب - إبراهيم بيوم مدكور

٥٤- ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف - رسالة دكتوراه . محمد عبدو فلفل - جامعة دمشق - كلية الآداب - قسم اللغة العربية ١٩٩٣ .

٥٥- المباحث المرضية - لابن هشام الأنصاري. تح : د. مازن المبارك .

٥٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - ابن جني . تح . علي النجدي ناصف ورفيقه ط القاهرة ١٩٩٤

٥٧- مدخل إلى دراسة الجملة العربية - د. محمود أحمد نحلة ط١ بيروت ١٩٨٨ .

٥٨- المدخل إلى دراسة النحو العربي - د. علي أبو المكارم الجزء الثاني ط ١ القاهرة ١٩٨٢ .

٥٩- المرتجل في شرح الجمل - لابن الخشاب . تح : علي حيدر . ط. دمشق ١٩٧٢ .

٦٠- المدخل إلى علم اللغة - د. محمود فهمي حجازي ط القاهرة ١٩٧٨ .

٦١- مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - د. مهدي المخزومي ط٣ بيروت ١٩٨٦ .

٦٢- المسائل الحلبيات - أبو علي الفارسي . تح . د. حسن هنداوي . ط١ دمشق ١٩٨٧ .

٦٣- المسائل العسكرية - أبو علي الفارسي . تح . د . محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ط١. مطبعة المدني ١٩٨٢ .

٦٤- المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري - عوض القوزي ط ١ الرياض ١٩٨١ .

٦٥- معاني النحو - د. فاضل السامرائي ط ٢ عمان ٢٠٠٢ .

٦٦- معجم المصطلحات النحوية والصرفية - د. محمد سمير نجيب اللبدي ط ٢ بيروت ١٩٨٦ .

٦٧- مغني اللبيب- ابن هشام الأنصاري تح د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ط ٢ .
٦٨- مفاتيح الغيب - الفخر الرازي . ط المطبعة البهية المصرية بميدان الأزهر .
٦٩- المفصل في تاريخ النحو العربي - الجزء الأول قبل سيبويه . د . محمد خير الحلواني ط ١ بيروت ١٩٧٩ .
٧٠- المفصل في علم العربية - الزمخشري ط٢ دار الجيل . بيروت
٧١- المقتضب - أبو العباس المبرد . تح محمد عبد الخالق عضيمة ط عالم الكتب بيروت .
٧٢- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين - د . عطا محمد موسى ط١ عمان ٢٠٠٢ .
٧٣- المنصف في شرح تصريف المازني - ابن جني ط١ . البابي الحلبي القاهرة ١٩٥٤ .
٧٤- من الكلمة إلى الجملة - د . عبد القادر المهيري ط تونس ١٩٩٨ .
٧٥- موجز تاريخ علم اللغة في الغرب - ر . هـ . روبنز . تر . د . أحمد عوض . سلسلة عالم المعرفة . الكويت ١٩٩٧ .
٧٦- نتائج الفكر في النحو- أبو القاسم السهيلي تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ط ١ بيروت ١٩٩٢ . ، وتح د. محمد إبراهيم البنا ط دار الاعتصام .
٧٧- النحو الوافي - عباس حسن . ط ٣ دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .
٧٨- نظام الجملة في شعر المعلقات . د. محمود أحمد نحلة ط١ دار المعرفة الجامعية ١٩٩١ .
٧٩- نظرات في التراث اللغوي العربي - د . عبد القادر المهيري ط١ . دار الغرب الإسلامي ١٩٨٧ .
٨٠- نظرات في الجملة العربية - د. كريم حسين ناصح الخالدي . ط١ عمان٢٠٠٥
٨١- النظرية اللغوية عند فردناند دي سوسير - د. سعد العبد الله الصويان . بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية - المجلد الثالث . العدد الثاني ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
٨٢- همع الهوامع للسيوطي - عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني ط١، ١٣٢٧ .
٨٣- وضع الأسماء والأفعال في غير مواضعها - د . كريم حسين ناصح الخالدي . بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية . المجلد الخامس . العدد الرابع ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م .

فهرس المحتويات